

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الاستثنائية السابعة والعشرون

الجلسة ١

الأربعاء، ٨ أيار/مايو ٢٠٠٢، الساعة ٩/٠٠
نيويورك

الرئيس السيد سونغ - سو (جمهورية كوريا)
الرئيسة المؤقتة: السيدة لي هي - هو (جمهورية كوريا)

افتتحت الجلسة الساعة ٩/١٥.

البند ١ من جدول الأعمال المؤقت

افتتاح رئيسة وفد جمهورية كوريا للدورة

الرئيسة المؤقتة (تكلمت بالانكليزية): أعلن افتتاح
دورة الجمعية العامة الاستثنائية السابعة والعشرين.

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

دقيقة صمت للصلاة أو التأمل

الرئيسة المؤقتة (تكلمت بالانكليزية): أدعو الممثلين
إلى الوقوف مع التزام الصمت دقيقة للصلاة أو التأمل.

وقف أعضاء الجمعية العامة مع التزام الصمت مدة
دقيقة للصلاة أو التأمل.

جدول الأنصبة المقررة لقسم نفقات الأمم المتحدة
(A/S-27/14)

الرئيسة المؤقتة (تكلمت بالانكليزية): أود، عملاً
بالممارسة المتبعة، أن أوجه اهتمام الجمعية العامة إلى الوثيقة

A/S-27/14 التي تتضمن رسالة موجهة من الأمين العام إلى
رئيس الجمعية العامة يبلغ فيها الجمعية بأن ٢١ دولة من
الدول الأعضاء متأخرة عن سداد اشتراكاتها المالية المستحقة
للأمم المتحدة بموجب المادة ١٩ من الميثاق.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علماً على
النحو الواجب بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة؟
تقرر ذلك.

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

وثائق تفويض الممثلين لدى دورة الجمعية العامة
الاستثنائية

(أ) تعيين أعضاء لجنة واثائق التفويض

الرئيسة المؤقتة (تكلمت بالانكليزية): إلحاقاً بالمادة
٢٨ من النظام الداخلي للجمعية العامة، وجرياً على
الممارسات السابقة، وبمقتضى توصية اللجنة التحضيرية
لدورة الجمعية العامة الاستثنائية السابعة والعشرين، ينبغي أن
تتألف لجنة واثائق التفويض للدورة الاستثنائية السابعة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

بيان للسيد هان سونغ-سو، رئيس الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة والعشرين

الرئيس (تكلم بالانكليزية): من دواعي سروري البالغ أن أرحب بكم جميعاً في دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل. وأود أولاً أن أشكر السيدة لي هي - هو، السيدة الأولى لجمهورية كوريا ورئيسة وفداتها، على ترؤسها افتتاح هذه الجلسة الاستثنائية. هذه لحظة حاسمة. إنها المرة الأولى التي تناقش فيها الجمعية العامة مسألة الأطفال في دورة استثنائية، وهذا الحشد من أكبر حشود زعماء العالم التي جرت في الأمم المتحدة. ويمثل وجود أكثر من ٦٠ زعيماً معنا هنا انعكاساً لخطورة الموضوع ألا وهو: رفاه أطفالنا.

وكانت هذه الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل من أول الضحايا الرئيسيين للأحداث المأساوية التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر من السنة الماضية. فقد أرغمتنا تلك الأحداث على تأجيل الدورة التي كان من المقرر انعقادها في أيلول/سبتمبر. وجعلت تلك الأحداث من السديد أكثر فأكثر أن تصبح المسائل المتعلقة بمنح الأطفال ليس فقط حقهم في البقاء والحماية والتنمية فحسب، ولكن أيضاً نصيباً في مستقبل العالم، في صميم هذه الدورة الاستثنائية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري لكل الدول الأعضاء لما أبدته من روح المرونة والتعاون في تغيير موعد عقد هذه الدورة الاستثنائية.

وستعمل هذه الدورة الاستثنائية على استعراض التقدم المحرز منذ مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل الذي عقد عام ١٩٩٠. لقد استهلت تلك القمة عقداً من النقاش والعمل بشأن قضايا الأطفال، وتحديد أهداف ملموسة لتحسين رفاه الطفل بحلول عام ٢٠٠٠. والتقى أكثر من ٧٠ زعيماً عام ١٩٩٠، ويسرني أن يستجيب زعماء العالم، مرة أخرى، بكل إخلاص باسم الأطفال.

والعشرين من نفس أعضاء لجنة وثائق التفويض لدورة الجمعية العامة العادية السادسة والخمسين، وعلى وجه التحديد: الاتحاد الروسي وأوروغواي وجامايكا والدانمرك وسنغافورة والسنگال والصين وليسوتو والولايات المتحدة الأمريكية.

وما لم يكن هناك اعتراض، فسأعتبر أن الجمعية تقرر تعيين تلك الدول أعضاء في لجنة وثائق التفويض.

تقرر ذلك.

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

انتخاب الرئيس

الرئيسة المؤقتة (تكلمت بالانكليزية): أدعو الجمعية إلى أن تشرع في انتخاب رئيس الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة والعشرين.

وفي هذا الصدد، توصي اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية بأن تعقد الدورة الاستثنائية برئاسة رئيس الدورة العادية السادسة والخمسين، صاحب المعالي السيد هان سونغ - سو، ممثل جمهورية كوريا.

أرى أن الجمعية ترغب في انتخاب صاحب المعالي السيد هان بالتزكية رئيساً للجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة والعشرين.

تقرر ذلك.

الرئيسة المؤقتة (تكلمت بالانكليزية): أتقدم بخالص

تهنئتي إلى معالي السيد هان سونغ - سو وأدعوه إلى تولي مهام الرئاسة.

أرجو من رئيس المراسم أن يصطحب الرئيس إلى المنصة.

تولى السيد هان الرئاسة.

وفي عالم ينعم بثروة لم يسبق لها مثيل، لماذا لا يزال العديد من الأطفال يولدون في ظروف الفقر والحرمان المذل؟ ولماذا لا يزال العديد من الأطفال يتعرضون لأهوال الصراع؟

ومالم نفهم حالات فشلنا ونعترف بها، فسنعرض إلى خطر تكرارها. ومالم نعترف بالحوازر المانعة لتقدم الأطفال ونتصدى لمعالجتها، فلن نستطيع التغلب عليها. ومالم نكن مبدعين ومخترعين وقادرين على التكيف، فسنعجز عن الاستجابة للمسائل التي ظهرت منذ عام ١٩٩٠ أو عن التصدي للتحديات والفرص التي قد تواجهنا في المستقبل.

العولمة، على سبيل المثال، تجلب لنا تحديات عميقة وإمكانيات هائلة على السواء. وتنطوي الثورة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على إمكانيات هائلة للتعجيل بسرعة التقدم الاقتصادي والاجتماعي. لكنها أدت في الوقت نفسه، إلى ظهور الفجوة الرقمية التي تهدد بتوسيع أوجه التفاوت الهائلة في الدخل والفرص داخل البلدان وفيما بينها على السواء.

اسمحوا لي أن أقترح بأن نتخلى، خلال الأيام الثلاثة القادمة، عن أي تحيز للكبار ونستمع إلى الأطفال والشباب الموجودين معنا وتعلم منهم. لنستعمل حماسهم وحيويتهم وتفاؤلهم وطاقتهم. ولنكن متفتحين مثلهم للأفكار الجديدة، والآراء المختلفة ووجهات النظر البديلة.

إننا نعم بامتياز كبير بكوننا جزءا من هذا الحدث التاريخي. ونتحمل في الوقت نفسه، مسؤولية عظيمة عن الوفاء بالتوقعات العالية للأطفال. فأطفال العالم يراقبوننا. ويتوقعون منا أن نفي بالوعود التي قطعها على أنفسنا هنا في نيويورك. فدعونا لا نخذلهم. ودعونا بالتالي نعمل سوية خلال هذه الأيام الثلاثة لبناء عالم ملائم للأطفال.

أعطي الكلمة للأمين العام للأمم المتحدة، سعادة السيد كوفي عنان.

لقد حضرت الدول الأعضاء لتجدد التزاماتها للأطفال، وهي تقوم بذلك هذه المرة بحضور أكثر من ١٠٠٠ منظمة غير حكومية، والأهم من ذلك، مئات الأطفال والشباب. ويعتبر هذا علامة على أحد أهم دروس العقد الأخير: وهو أن تقدم الأطفال يعتمد على الشراكة فيما بين العديد من العناصر الفاعلة وعلى اشتراك الأطفال والشباب أنفسهم.

لقد قرأنا في التقرير الشامل، الذي أعده الأمين العام، أنه تم إحراز تقدم حقيقي في العديد من المجالات وهناك الكثير مما يحتفل به. فقد نجح أكثر من ٦٠ بلدا في تخفيض وفيات الأطفال بمعدل الثلث على الأقل وجرى تخفيض الوفيات بسبب أمراض الإسهال بنسبة ٥٠ في المائة. وأدت الجهود التي اتسمت بالتصميم إلى جعل شلل الأطفال يصل إلى حافة الانقراض وخطونا خطوات واسعة ضد نقص اليود.

وتعزى هذه النجاحات إلى عمل العديد من الأفراد والمنظمات. وأود أن أنوه، بشكل خاص، بالإنجازات العظيمة التي حققتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) بالقيادة القادرة والمهمة لمديرتها التنفيذية، السيدة كارول بيلامي. كما أود أن أهنئ السيدة بيلامي وموظفيها، والسفيرة باتريسيا دورانت ممثلة جامايكا، رئيسة اللجنة التحضيرية، وأعضاء مكتبها على الأعمال التحضيرية الممتازة التي اضطلعوا بها من أجل هذه الدورة الاستثنائية.

وإذا نظرنا إلى المستقبل، نرى أنه ما زال أمامنا رحلة طويلة. ويتعين علينا أن نكون جديين ومنفتحين إزاء التحديات التي لا تزال ماثلة والعمل الذي لم ينجز بعد في العقد الماضي. ويجب أن نطرح بعض الأسئلة الاستقصائية. لماذا لا يزال العديد من الأطفال خارج المدرسة؟ ولماذا لم نحرز سوى تقدم ضئيل في مجال تخفيض وفيات الأمهات؟

المدرسة، لن يصلوا إلى الصف الخامس. وقد شهد العديد منكم حتى الآن من العنف ما لا يجوز لأي طفل أن يراه على الإطلاق. وكلكم تعيشون بشكل مباشر تحت تهديد تدهور البيئة.

وعلينا، نحن الراشدين، أن نعكس قائمة جوانب الفشل هذه. وإننا نتعهد بتنفيذ ذلك. والحقوق ذاتها التي وصفناها لكم هي جزء من الوعود التي قطعت في إعلان الألفية - أي قائمة التعهدات التي اتفق عليها جميع زعماء العالم. فلقد وعدوا أنه بحلول عام ٢٠١٥، سنكون قد خفضنا إلى النصف عدد الناس الذي يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم. ووعدوا أنه بنهاية العام نفسه، سيلتحق جميع البنين والبنات في سن المدرسة الابتدائية بمدارسهم. ووعدوا بوقف انتشار مرض متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ووعدوا أن يعملوا على منع نشوب الحروب وحماية موارد كوكبنا.

إن هذا التجمع للجمعية العامة تذكرة بأن هذه الوعود قطعت لكم أنتم الجيل المقبل.

وذلك يعني أن الطفل الذي يولد في عام ٢٠٠٠ له الحق في أن يتوقع رؤية عالم مختلف جدا عندما يبلغ أو تبلغ الخامسة عشرة من العمر. وهذا يعني أن لجميعكم الحق في رؤية عالم أفضل في حياتكم. ولا يمكن بناء ذلك العالم الأفضل إلا بالاستثمار فيكم، أنتم أطفال العالم.

قد يقول الناس إن هذا لا يمكن إنجازه. ولكن انظروا إلى ما تحقق في مجرد ١٥ عاما. الطفل الذي ولد في عام ١٩٥٤ جاء إلى عالم لم يشهد أبدا قمرا صناعيا في الفضاء. وفي العام الذي بلغ فيه ذلك الطفل الخامسة عشرة من العمر، هبط إنسان على سطح القمر.

والطفل الذي ولد في عام ١٩٦٤ جاء إلى عالم كان يصاب فيه ملايين الناس بداء الجدري. وفي العام الذي بلغ

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): هذه الدورة ليست مجرد دورة استثنائية بشأن الأطفال. إنها لقاء حول مستقبل الإنسانية. ونحن نجتمع هنا لأنه لا توجد قضية توحد الصفوف أو ملحة أو عالمية أكثر من رفاه أطفالنا. ليس هناك قضية تتسم بذات الأهمية.

ما من أحد منا - ليس في الأمم المتحدة، ولا في الحكومة، ولا في المجتمع المدني ولا الأطفال الموجودين في هذه القاعة اليوم بكل تأكيد - يحتاج إلى إقناع بأن هذه الدورة يجب أن تكون استثنائية حقا. وستكون استثنائية بوسيلة واحدة على الأقل: فهي المرة الأولى التي يتكلم فيها الأطفال أنفسهم في مثل هذه المناسبة. وإني أحث كل البالغين هنا على الاستماع إليهم بكل انتباه. ولكي نعمل من أجل عالم ملائم للأطفال، علينا أن نعمل مع الأطفال. ولذلك، فإنني أود أن أوجه كلماتي اليوم إليهم - إلى أطفال العالم.

أود أن أخبركم بأنكم، حيثما تعيشون، لكم الحق في أن تكبروا بلا فاقة أو جوع. ولكم الحق في التعليم الممتاز، سواء كنتم من البنات أو البنين. ولكم الحق في الحماية من الأمراض المعدية، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ولكم الحق في أن تكبروا على كوكب نظيف صحي، وفي الحصول على مياه الشرب المأمونة. ولكم الحق في العيش آمنين من التهديد بالحرب والإساءة والاستغلال.

هذه الحقوق واضحة. ومع ذلك، فقد خذلناكم نحن البالغين على نحو يدعو للأسى في الدفاع عن العديد منها. فواحد من كل ثلاثة منكم يعاني من سوء التغذية قبل أن يبلغ الخامسة من العمر. وواحد من كل أربعة منكم لم يلقح ضد أي مرض. وواحد من كل خمسة منكم تقريبا لم يلتحق بالمدرسة. وأربعة من كل خمسة منكم الذين يذهبون إلى

مكان لهم الحق في أن يتوقعوا منا ترجمة أقوالنا إلى أفعال؛ وأكرر، أن يتوقعوا منا ترجمة أقوالنا إلى أفعال، وبناء عالم صالح للأطفال.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

فيما يتصل بالبند التالي، أود أن أبلغ الأعضاء بأن تقرير اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية يرد في الوثيقة A/S-27/2 و Add.1 (الجزأين الأول والثاني).

أعطي الكلمة لرئيسة اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية السفيرة باتريشيا دورانت ممثلة جامايكا.

الآنسة دورانت (رئيسة اللجنة التحضيرية) (تكلمت بالانكليزية): يسرني عظيم السرور أن أرحب ترحيبا حارا بجميع الذين يحضرون هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالأطفال. ويسرنا بصورة خاصة أن يكون أطفال في عداد وفود كثيرة.

يشرفني الآن أن أقدم تقرير اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية، مثلما يرد في الوثيقة A/S-27/2 و Add.1 (الجزأين الأول والثاني).

نحن موجودون هنا لنشهد ذروة أكثر من عامين من العمل المتقاني والمكثف باسم أطفال العالم. ففي هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، ستسبح الفرصة لممثلي الدول الأعضاء لإلزام أنفسهم بتناول الأعمال غير المنجزة في مؤتمر القمة العالمي للطفل لعام ١٩٩٠، فضلا عن معالجة مسائل جديدة ومستجدة تؤثر على حياة الأطفال، ولاتخاذ إجراءات متضافرة من أجل وضع مصالح الأطفال في مقدمة السياسات الإنمائية.

وبغية الإشراف على ترتيبات الدورة الاستثنائية، أنشئت اللجنة التحضيرية عملا بالقرار ٩٣/٥٤ المؤرخ

فيه الخامسة عشرة، كان قد تم القضاء رسميا على داء الجدري.

والطفل الذي وُلد في عام ١٩٧٦ جاء إلى العالم في إحدى أحلك سنوات حكم الفصل العنصري في جنوب أفريقيا وأشدّها وحشية. وفي الوقت الذي بلغ فيه ذلك الطفل الخامسة عشرة، كان قد أُطلق سراح نلسون منديلا، الموجود معنا هذا الصباح، وكانت نهاية الفصل العنصري على مرأى منا. ويسرنا أن نرى المؤدب اليوم، بعد عشر سنوات، حاضرا معنا في هذه الدورة الاستثنائية وهو لا يزال يعمل جاهدا أكثر من أي شخص آخر لتوفير مستقبل أفضل للأطفال.

أخيرا، إن الطفل الذي وُلد في عام ١٩٨٢، جاء إلى عالم لم تبذل فيه محاولات للحد من الألغام الأرضية التي كانت تزرع، من أنغولا إلى أفغانستان، والتي من شأنها أن تقتل وتشوه آلاف الأطفال. وفي العام الذي بلغ فيه ذلك الطفل الخامسة عشرة، كان قد تم التوقيع على معاهدة لحظر استعمال هذه الأسلحة البغيضة.

ماذا تعني هذه الأحداث؟ لِمَ جرت هذه الأحداث وما هو القاسم المشترك بينها؟ لقد حصلت لأن الناس التزموا باستعمال عقولهم وقلوبهم من أجل العمل معا وبلوغ أهداف وضعوها بأنفسهم. وإذا تيسر لهم إنجاز جميع هذه الأمور في غضون طفولة واحدة، فكيف يسعنا أن نفشل في عمل الشيء نفسه بوجود التعهدات التي اتفقت عليها جميع دول العالم، خاصة، حسبما نعلم من التجربة، أنه مقابل كل دولار يستثمر في تنمية الأطفال، يبلغ العائد سبعة دولارات للمجتمع بأسره؟

وإلى الراشدين في هذه القاعة أقول: فلنعمل على ألا يدفع الأطفال ثمن فشلنا بعد الآن. من منا لم ينظر في عيني طفل خائب بدون أن يشعر بالإذلال؟ إن الأطفال في هذه القاعة يشهدون على أقوالنا. فهم ورفاقهم في كل

وتقرير الأمين العام المعنون "نحن الأطفال: استعراض نهاية العقد لمتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل" وارد في الوثيقة A/S-27/3. وقد عرض التقرير على الوفود في الدورة الموضوعية الثالثة للجنة. وفي ذلك الوقت أجرت الوفود مناقشة موضوعية لهذا التقرير الشامل للغاية، الذي يرافق مشروع الوثيقة الختامية وقد أعد على أساس ١٣٠ تقريراً وطنياً، وتقارير من كيانات الأمم المتحدة وعلى أساس إجراءات المتابعة والتقييم التي وضعتها اليونيسيف بعد مؤتمر القمة العالمي لعام ١٩٩٠.

وقررت اللجنة التحضيرية في اجتماعها المعقود في ٦ أيار/مايو أن تقدم إلى هذه الدورة لمزيد من النظر الوثيقة الختامية المعنونة "عالم لائق بالطفل". وتنقسم الوثيقة إلى ثلاثة أقسام رئيسية.

أولاً، يمثل الإعلان تأكيداً سياسياً محدداً لإكمال جدول الأعمال غير المكتمل لمؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل ولمعالجة المسائل المستجدة. ويتضمن ١٠ متطلبات لحشد موجة رابية من الدعم من شأنها أن تساعد على بناء عالم لائق بالأطفال.

ويشمل القسم الثاني استعراضاً للتقدم المحرز والدروس المستفادة، وهو يقدم موجزاً للإنجازات ويشير إلى النقائص منذ مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل في عام ١٩٩٠.

والقسم الثالث، خطة العمل، يوضح رؤيتنا لعالم لائق بالطفل، يحصل فيه كل الأطفال على أفضل الإمكانيات للبدء في الحياة؛ وتتاح لهم فيه فرص التعليم الأساسي الجيد، بما في ذلك التعليم الأولي الإلزامي المجاني والمتوافر للجميع؛ وتكون لديهم فرصة كافية لتنمية قدراتهم الفردية في بيئة آمنة وداعمة.

ويحدد هذا القسم أيضاً طائفة واسعة من الشركاء المدعويين إلى العمل على تحقيق المصالح العليا للأطفال. وتحدد

٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. ولقد بدأت اللجنة عملها بانتخاب هيئة المكتب التي تتألف من خمسة أعضاء هم سفراء ألمانيا وبنغلاديش والبوسنة والهرسك ومالي وجامايكا.

وعقدت اللجنة، بالإضافة إلى جلساتها التنظيمية، ثلاث جلسات موضوعية، وعدة اجتماعات مطولة للمكتب، والعديد من المشاورات غير الرسمية.

أما القرارات المتعلقة بالمسائل التنظيمية للدورة الاستثنائية، بما في ذلك ثلاث مواعيد مستديرة تفاعلية ومشاركة متكلمين من غير الدول الأعضاء، بمن فيهم الأطفال، والمنظمات غير الحكومية، وممثلون آخرون من المجتمع المدني، فترد في الجزء الرئيسي من التقرير.

ولقد انعقدت سلسلة من سبع حلقات نقاش خلال عملية التحضير. وتناولت حلقات النقاش هذه عدة مواضيع رئيسية ترد في الوثيقة وهي تحديد، الاستعراض والتقييم، بما في ذلك القيود التي يواجهها تنفيذ أهداف مؤتمر القمة العالمي؛ والمسائل المستجدة، والأعمال المستقبلية للأطفال، وتنمية المراهقين ومشاركتهم، والطفلة، وموضوع البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل بشأن مشاركة الأطفال في الصراع المسلح، وبيع الأطفال، وبغاء الأطفال، والمواد الإباحية عن الأطفال.

وتمثلت ظاهرة هامة أخرى للعملية التحضيرية في عقد خمسة اجتماعات إقليمية رئيسية. ولقد تم تنظيم هذه الاجتماعات بالمشاركة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في بيجين، وبرلين، والقاهرة، وكاتماندو، وكينغستون. وقد أصدرت هذه الاجتماعات إعلانات هامة للغاية في تقييم التقدم المحرز وإبراز الشواغل والأولويات الإقليمية.

ووضعت الإعلانات الصادرة عن هذه الاجتماعات الإقليمية في وثيقة واحدة تيسيراً للمشاركين في هذه الدورة الاستثنائية.

الذين ظلوا يفعلون المعجزات لتلبية الاحتياجات المتغيرة للجنة. وإن أشعر بامتنان عميق لنائبي الرئيس، السفيرين شودري وشوماخر، لا سيما لما قدماه من دعم وتوجيه في تيسير العمل في الوثيقة الختامية للجنة التحضيرية.

وأخيراً، فيني ممتن حقاً لكم جميعاً، أعضاء اللجنة، على ما بذلتموه من عمل شاق وما أظهرتموه من التزام خلال كل العملية.

إن لدينا الآن فرصة للمشاركة في هيئة عالم لائق بالأطفال.

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت تنظيم الدورة

مشروع المقرر الثاني (A/S-27/2، الفقرة ٢٥)

مشروع المقرر الثالث (A/S-27/2/Add.1)
الجزء ١، الفقرة ١٨

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالإضافة إلى قراري الجمعية العامة ٢٧٦/٥٥ المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١ و ٢٥٩/٥٦ المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، معروض على الجمعية مشروع المقرر الثاني، الذي أوصت به اللجنة التحضيرية في الفقرة ٢٥ من تقريرها (الوثيقة A/S-27/2)، ومشروع المقرر الثالث، الذي أوصت به اللجنة التحضيرية في الفقرة ١٨ من الجزء ١ من الإضافة لتقريرها (A/S-27/2/Add.1 الجزء ١).

مشروع المقرر الثاني عنوانه "الترتيبات التنظيمية للدورة الاستثنائية".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع المقرر الثاني؟

تقرر ذلك.

خطة العمل كذلك أهدافاً واستراتيجيات وإجراءات في أربعة مجالات هي: تعزيز أنماط الحياة الصحية، وتوفير التعليم الجيد النوعية، والحماية من سوء المعاملة والاستغلال والعنف، ومكافحة مرض الإيدز والعدوى بفيروسه.

وفي كل مجال من هذه المجالات، تم تحديد أهداف معينة، تشمل فيما تشمل، وضع وتنفيذ سياسات وبرامج لتنمية الطفولة المبكرة وصحة المراهقين؛ وتأكيد التعليم باعتباره عاملاً رئيسياً في القضاء على الفقر والحد من تشغيل الأطفال؛ وحماية الأطفال من جميع أشكال الاستغلال الجنسي، بما في ذلك اشتهاؤ الأطفال، والاتجار بهم واختطافهم؛ والحد من انتشار الإيدز بين الفئة العمرية ١٤ إلى ٢٤. وحددت أيضاً أهداف ومرامي عديدة متوسطة الأجل، من شأنها تعزيز تقدمنا نحو تحقيق أهداف إعلان الألفية بحلول عام ٢٠١٥.

وتؤكد خطة العمل أنه من أجل تحقيق الأهداف والمرامي المحددة في المجالات الأربعة الرئيسية، سيكون من المطلوب توفير مزيد من الموارد البشرية والمالية والمادية على الصعيدين الوطني والدولي، وتدعو إلى تعزيز التعاون الدولي لتحقيق أهداف التمويل العالمية.

وأخيراً، فإن الوثيقة الختامية تتناول إجراءات المتابعة والمراقبة التي تتخذ على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية. وتطلب أيضاً من الأمين العام أن يقدم بانتظام تقارير إلى الجمعية العامة بشأن تنفيذ خطة العمل.

وبالنيابة عن أعضاء المكتب وعن أعضاء اللجنة التحضيرية، أود أن أشيد بمنظمة الأمم المتحدة للأطفال (اليونيسيف) والدور القيادي لمديرتها التنفيذية، السيدة كارول بيلامي. فالونيسيف في إطار دورها كأمانة موضوعية، تسهم في أعمال اللجنة التحضيرية إسهاماً لا حد له. وأود أيضاً أن أشكر أعضاء الأمانة العامة للأمم المتحدة،

مبارك الهنائي ممثل عمان؛ اللجنة الخامسة، السيد نانا إفاه - أبيتينغ ممثل غانا؛ اللجنة السادسة، السيد بيير ليلونغ ممثل هاييتي.

إذا لم يكن هناك اعتراض، سأعتبر أن الجمعية العامة تقرر أن تنتخب بالتركية ممثلي الرئيس هؤلاء للجان الرئيسية في الدورة الاستثنائية السابعة والعشرين.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): فيما يتعلق باللجنة الأولى، نظرا لغياب رئيسها، فقد عُيِّن السيد ستيفان دي لوكر ممثل بلجيكا، نائب رئيس اللجنة الأولى، ليعمل رئيسا لها خلال الدورة الاستثنائية.

وفما يتعلق باللجنة السادسة، نظرا لغياب رئيسها، فقد عُيِّن السيد صديق عبد الله ممثل السودان، نائب رئيس اللجنة السادسة، ليعمل رئيسا لتلك اللجنة خلال الدورة الاستثنائية.

والجمعية العامة باعتمادها لتوصيات اللجنة التحضيرية، قد أنشأت لجنة مخصصة جامعة، ستسمى "اللجنة المخصصة الجامعة للدورة الاستثنائية السابعة والعشرين".

ووفقا للمقررات التي اتخذتها الجمعية العامة، سيكون رئيس اللجنة الجامعة المخصصة عضوا كاملا العضوية في مكتب الدورة الاستثنائية السابعة والعشرين.

وسيعمل رئيس اللجنة التحضيرية بنفس الصفة في اللجنة الجامعة المخصصة.

أرى أن الجمعية في دورتها الاستثنائية السابعة والعشرين ترغب في انتخاب سعادة السفيرة باتريشيا دورانت بالتركية رئيسة للجنة الجامعة المخصصة. تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): مشروع المقرر الثالث عنوانه "عرض نتائج محفل الطفل على الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية المعنية بالطفل".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع المقرر الثالث؟ تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بناء على المقررات التي اتخذتها الجمعية العامة، سيكون نواب الرئيس للدورة الاستثنائية السابعة والعشرين هم نفس نواب الرئيس للدورة العادية السادسة والخمسين للجمعية العامة.

ونواب الرئيس للدورة السادسة والخمسين هم: الاتحاد الروسي وإثيوبيا وباراغواي والجمهورية العربية الليبية وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية مولدوفا وجنوب أفريقيا وسيراليون والصين وغواتيمالا وفرنسا وقيرغيزستان وكمبوديا ومالطة والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وموريتانيا ونيبال ونيكارغوا والولايات المتحدة الأمريكية واليونان.

إذا لم يوجد اعتراض، سأعتبر أن الجمعية تقرر أن تنتخب بالتركية تلك الدول نوابا لرئيس الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة والعشرين.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سيعمل رؤساء اللجان الرئيسية للدورة العادية السادسة والخمسين بنفس الصفة في الدورة الاستثنائية السابعة والعشرين. ورؤساء اللجان الست الرئيسية في الدورة العادية السادسة والخمسين هم: اللجنة الأولى، السيد أندريه إردوس ممثل هنغاريا؛ لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، السيد حسمي أغام ممثل ماليزيا؛ اللجنة الثانية، السيد فرانسيسكو سييكاس دا كوستا ممثل البرتغال؛ اللجنة الثالثة، السيد فؤاد

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للمقررات التي اتخذتها الجمعية العامة، سيحضر مندوبان عن منتدى الأطفال ليقوما بعرض النتائج التي تمخض عنها المنتدى في الجلسة العامة.

وبعد إجراء مشاورات، تم اختيار الطفلين التاليين ممثلين عن الأطفال: الأنسة غابريلا أثوردي آرييتا والأنسة أودري شينينوت.

سأعتبر أن الجمعية العامة ترغب في الاستماع إلى هذين المندوبين من الأطفال.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أذكر الممثلين بأن البيانات التي يُدلى بها خلال المناقشة في الجلسة العامة محددة بخمس دقائق.

ولغرض الدورة الاستثنائية السابعة والعشرين للجمعية العامة، سيشارك المراقب عن فلسطين في أعمال الجمعية العامة، استنادا إلى قرار الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د - ٢٩) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤، والقرار ١٧٧/٤٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، والقرار ٢٥٠/٥٢ المؤرخ ٧ تموز/يوليه ١٩٩٨، دونما حاجة إلى تفسيرات إضافية قبل إدلاء فلسطين ببيان في هذه الدورة الاستثنائية.

وكما ذكرت في رسالتي المؤرخة ٦ أيار/مايو ٢٠٠٢، الموجهة إلى رؤساء المجموعات الإقليمية، طلب رئيس المجلس الدولي للبرلمانيين التابع للاتحاد البرلماني الدولي الإدلاء ببيان في المناقشة خلال الجلسة العامة للدورة الاستثنائية هذه.

ما لم يكن هناك اعتراض، هل لي أن أعتبر أن الجمعية، دون أن تنشئ سابقة، توافق على الاستماع إلى

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، وبالأصالة عن نفسي، أهنيئ سعادة السفيرة باتريشيا دورانت متمنيا لها التوفيق في الاضطلاع بمسؤولياتها الجسيمة والهامة التي أنيطت بها للتو كرئيسة للجنة الجامعة المخصصة.

بذلك تكون اللجنة العامة للدورة الاستثنائية السابعة والعشرين للجمعية العامة قد تم تشكيلها بالكامل.

وأود أن أحيط الأعضاء علما بأن الرؤساء المشاركين في الموائد المستديرة الثلاث هم: المائدة المستديرة ١، دولة السيد نامبار إنخبيار، رئيس وزراء منغوليا، وفخامة السيد إيون إيليسكو، رئيس جمهورية رومانيا؛ والمائدة المستديرة ٢، فخامة السيدة تارخا هالونن، رئيسة جمهورية فنلندا، وفخامة السيد فيثنته فوكس، رئيس الولايات المكسيكية المتحدة؛ والمائدة المستديرة ٣، فخامة السيد ليفي مواناواسا، رئيس جمهورية زامبيا، ودولة الرايت أونرابل شير بهادور دويبا، رئيس الوزراء ووزير خارجية مملكة نيبال.

يذكر الأعضاء أن رئيس الجمعية العامة طلب منه أن يقدم للدول الأعضاء في الوقت المناسب قائمة مختارة بالمنظمات غير الحكومية المعتمدة، لغرض اعتماد القائمة. وأود الآن أن أقترح على الجمعية المنظمات غير الحكومية الثماني التالية: مركز ثقافة السلام واللاعنف ("مالي كوراك")؛ صندوق الأطفال؛ منتدى النساء الأفريقيات العاملات في مجال التربية؛ نداء لاهاي من أجل السلام؛ مؤسسة أريغاتو؛ لجنة المنظمات غير الحكومية لليونيسيف؛ التحالف العالمي لإنقاذ الطفولة؛ رابطة جنوب آسيا المعنية باسترقاق الأطفال.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية توافق على أن يدلي ممثلو هذه المنظمات غير الحكومية الثماني ببيانات في المناقشة خلال الجلسة العامة للدورة الاستثنائية؟

الآنسة أثوردي آرييتا (تكلمت بالإسبانية): لدينا رسالة من منتدى الأطفال، عنوانها "عالم جدير بنا".

نحن أطفال العالم. نحن ضحايا الاستغلال وإساءة المعاملة. نحن أطفال الشوارع. نحن أطفال الحروب. نحن ضحايا وأيتام فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. نحن محرومون من التعليم الجيد والرعاية الصحية الجيدة. نحن ضحايا التمييز السياسي والاقتصادي والثقافي والديني والبيئي. نحن الأطفال الذين لا تُسمع أصواتهم؛ ولقد حان وقت إيلاء الاعتبار الواجب لنا.

إننا نريد عالماً جديراً بالأطفال، لأن العالم الجدير بنا عالم جدير بالجميع.

العالم الذي نريده، نرى فيه احترام حقوق الطفل: الحكومات والكبار يلتزمون التزاماً حقيقياً وفعالاً بمبدأ حقوق الأطفال ويطبقون الاتفاقية المعنية بحقوق الطفل على كل الأطفال؛ وتتوفر في هذا العالم بيئة آمنة ومأمونة وصحية للأطفال في ظل الأسر والمجتمعات والأمم.

إننا نرى نهاية للاستغلال وإساءة المعاملة والعنف قيام الجميع بتنفيذ واحترام القوانين التي تحمي الأطفال من الاستغلال وإساءة المعاملة؛ والمراكز والبرامج التي تساعد في إعادة بناء حياة الأطفال الضحايا.

ونحن نرى نهاية للحرب: فزعماء العالم يحلون الصراعات من خلال الحوار السلمي بدلاً من استخدام القوة؛ وحماية الأطفال اللاجئين والأطفال ضحايا الحروب بكل وسيلة وإتاحة نفس الفرص المتاحة لجميع الأطفال الآخرين لهم؛ ونزع السلاح والقضاء على الاتجار بالأسلحة وإنهاء استخدام الجنود الأطفال.

ونرى توفير رعاية صحية أفضل: أدوية ومعالجة منقذة للحياة وميسورة الكلفة ويسهل الحصول عليها لجميع الأطفال؛ وشراكات قوية ومسؤولة تقام بين الجميع لتوفير صحة أفضل للأطفال.

بيان رئيس المجلس الدولي للبرلمانيين التابع للاتحاد البرلماني الدولي في المناقشة خلال الجلسة العامة؟

تقرر ذلك.

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت إقرار جدول الأعمال

الرئيس (تكلم بالانكليزية): جدول الأعمال المؤقت للدورة الاستثنائية السابعة والعشرين للجمعية العامة يرد في الوثيقة A/S-27/1/Rev.1.

وقد ترغب الجمعية، بغية إنجاز عملها على وجه الاستعجال، في النظر في جدول الأعمال المؤقت خلال الجلسة العامة مباشرة بدون أن تحيله إلى المكتب. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا الإجراء؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي إذاً أن أعتبر أن الجمعية ترغب في إقرار جدول الأعمال المؤقت كما ورد في الوثيقة A/S-27/1/Rev.1؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استناداً إلى المقررات التي اتخذتها الجمعية العامة، سيتم النظر في جميع البنود المدرجة في جدول الأعمال في الجلسات العامة مباشرة. وعلاوة على ذلك، فإن البنود المواضيعية - وأعني بذلك البندين ٨ و ٩ - خصصاً أيضاً للجنة الجامعة المخصصة للدورة الاستثنائية السابعة والعشرين للنظر فيهما، على أن يكون مفهوماً أن مناقشة هذين البندين ستجري خلال جلسات عامة.

ووفقاً للمقررات المتخذة في وقت سابق، أعطي الكلمة للآنسة غابرييلا أثوردي آرييتا والآنسة أودري شينيونوت.

ولسنا مصادر المشاكل؛ وإنما نحن موارد مطلوبة لحلها. ولسنا نفقات؛ بل نحن استثمارات. ولسنا مجرد شباب؛ بل نحن، قبل كل شيء، بشر ومواطنون في هذا العالم.

وإلى أن يتحمل الآخرون مسؤوليتهم تجاهنا، فسوف نحارب من أجل حقوقنا. ولدينا الإرادة والمعرفة والحساسية والتفاني. ونعد بأن ندافع عندما نكبر عن حقوق الطفل بنفس الحماسة التي تدفعنا الآن كأطفال. ونعد بمعاملة بعضنا البعض بكرامة واحترام. ونعد بأن نكون صريحين ومقدرين لخلافاتنا.

نحن أطفال العالم، وبالرغم من تباين خلفياتنا، فإننا نتشاطر واقعا مشتركا. ويوحد بيننا نضالنا من أجل جعل العالم مكانا أفضل للجميع. إنكم تسموننا المستقبل، بل إننا الحاضر أيضا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيدة غابريلا ازوردوي أرييتا والسيدة أودري شينينات على بياهما.

البندان ٨ و ٩ من جدول الأعمال

استعراض المنجزات في تنفيذ ونتائج الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمائته ونمائه وخطة العمل لتنفيذ الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمائته ونمائه في التسعينات
تجديد الالتزام والعمل المستقبلي لصالح الطفل في العقد القادم

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان تدلي به فخامة السيدة تشاندريكا باندرانايكي كوماراتونغا، رئيسة جمهورية سريلانكا الديمقراطية الاشتراكية.

الرئيسة كوماراتونغا (تكلمت بالانكليزية): يجب أن أعترف لأنني أول متكلمة بالغة تفسد هذه اللحظة الجميلة المكرسة للأطفال.

ونرى القضاء على فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز: أنظمة تعليمية تشمل برامج للوقاية من عدوى فيروس نقص المناعة البشري؛ ومراكز للاختبارات والتوعية المجانية؛ وإتاحة المعلومات المجانية عن الفيروس/الإيدز للجماهير؛ ورعاية الأيتام أبناء ضحايا الإيدز والأطفال المصابين به وتمتعهم بنفس الفرص التي لجميع الأطفال الآخرين.

الآنسة شينينات (تكلمت بالفرنسية): نحن نرى حماية البيئة: حفظ الموارد الطبيعية وإنقاذها؛ وإدراك ضرورة العيش في بيئة صحية ومواتية لتنميتنا؛ ومحيط سهل المنال لأطفالنا ذوي الاحتياجات الخاصة.

ونحن نرى نهاية لدائرة الفقر المفرغة: لجان لمكافحة الفقر تحقق الشفافية في الإنفاق وتولي اهتماما لاحتياجات جميع الأطفال؛ وإلغاء الدين العالمي الذي يعوق الأطفال عن التقدم.

ونرى توفير تعليم أفضل: تكافؤ فرص وإمكانيات الحصول على التعليم الجيد المجاني والإلزامي؛ وبيئة مدرسية يسعد فيها الأطفال بالدراسة، وتعليم مدى الحياة يتجاوز الإطار الأكاديمي ويشمل دروسا في التفاهم وحقوق الإنسان والسلام والقبول والمواطنة الفعالة.

ونرى مشاركة نشطة للأطفال: زيادة الوعي بين الناس من جميع الأعمار لحق كل طفل في المشاركة الكاملة والجادة واحترامهم لهذا الحق، بروح اتفاقية حقوق الطفل؛ وأطفال يشاركون مشاركة فعالة في صنع القرار على جميع المستويات وفي تخطيط وتنفيذ ورصد وتقييم جميع الأمور التي تمس حقوق الطفل.

ونتعهد بشراكة مكافئة في هذه المعركة من أجل حقوق الطفل. وفي الوقت الذي نعد فيه بدعم الأعمال التي تقومون بها لصالح الأطفال، نطلب أيضا التزامكم ودعمكم للأعمال التي نقوم بها نحن، لأن أطفال العالم يساء فهمهم.

والجريمة والعنف. ونحن، الكبار، علينا مسؤولية ضمان أن ينمو أبنائنا ويتعرعوا بحرية في بيئة مواتية. ولذلك، يجدر بنا نحن زعماء الحكومات وأيضا قادة القطاعات الخاصة وغير الحكومية، أن نجتمع هنا اليوم للمناقشة ولاتخاذ قرارات بشأن الحلول المطلوبة لضمان هذا لأطفالنا. وعلى كل واحد منا هنا التزام مقدس بأن نبني مع أطفالنا عالما مناسباً لهم ومكاناً أفضل للعيش فيه.

ونحن، في سري لانكا، قد بذلنا محاولات عديدة للمحافظة على وعدنا للأطفال بأن نضع إحتياجاتهم في مقدمة البرنامج السياسي لبلدنا. ونحن نعتقد أن للأطفال حقوقاً وأنهم ليسوا مجرد تابعين للكبار. ولقد مضت عقود عديدة تواصل فيها الالتزام في سري لانكا بتطوير الخدمات الصحية والتعليمية مما أدى إلى الكثير من قصص النجاح. فالتعليم المجاني وأيضا التعليم الجامعي مع مساعدات أخرى، تقدم إلى كل أبنائنا، بما في ذلك أكثرهم فقراً. ثم إن معدلات معرفة القراءة والكتابة العالية - التي تفوق ٩٠ في المائة - بالنسبة للرجال والنساء، تعد دليلاً على التزام سري لانكا بالتعليم دون أي تفرقة اجتماعية أو جنسانية. ولقد أصدرنا تشريعاً بالتعليم الإلزامي في ١٩٧٧. ومنذ أربع سنوات، طرحت حكومة بلدي برنامجاً موسعاً للإصلاح التعليمي يستهدف التنمية النوعية للتعليم وتحديثه.

كما تولى للصحة أولوية عالية. فنحن نوفر خدمات الرعاية الصحية بالجمان للجميع، مع التركيز على الرعاية الصحية الأولية. ونتيجة لذلك، حققنا معدلات منخفضة جداً لوفيات الرضع والأطفال والأمهات إضافة إلى انخفاض معدلات المواليد. وتخلصنا تقريباً من كل الأمراض التي يمكن التحصين منها، ووفرنا إصحاحاً أفضل ومياه شرب مأمونة. غير أننا لا نزال نواجه تحديات سوء التغذية والخطر المستجد المتمثل في فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز.

تعقد الجمعية العامة للأمم المتحدة اليوم هذه الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل، ويشرفني أن أكون جزءاً من حركة قيادية عالمية متجددة لتقرير الاختيارات للأطفال، مع الأطفال، وتحديد حيوية إيماننا بأنهم وحدهم هم الذين يحملون على أكتافهم مستقبلنا وهم أثمن رصيد لأي أمة. أود أن أبدأ بالاعتباس عن الإله بوذا، الذي قال: "ما هو كثر البشرية؟ الأطفال هم كثر البشرية".

لقد أطلق على العصر الذي نعيشه اسم "عصر المتناقضات". لقد شهد القرن العشرون أعاجيب التطور السريع للعلم والتكنولوجيا، كما أنه أفرز في الوقت نفسه أخطاراً نشأت من الاستخدام المفرط لتلك المبتكرات العظيمة. وعلى سبيل المثال، فإن اكتشاف الانشطار النووي، الذي أدى إلى اختراعات علمية ثورية، أدى أيضاً إلى تصنيع الأسلحة النووية. ويمكنني أن أذكر أيضاً إساءة استعمال العقاقير، التي أدت إلى إدمان العقاقير، وأمثلة أخرى كثيرة على هذا الغرار.

ومن الناحية السياسية، أدت نشأة الدول القومية المستقلة نتيجة للقضاء على الاستعمار إلى نشوء ظاهرة الطوائف داخل الدول، والتي تثور مطالبة بالاعتراف بها وبإقامة دولة مستقلة لها، مما يؤدي إلى عدد كبير من الصراعات المسلحة، ولا سيما في مناطق العالم التي رحل عنها الاستعمار.

ولكل ذلك تأثير مباشر على الأطفال بصفة خاصة. ويوجد اليوم ملايين الأطفال الذين يعانون جسدياً ونفسياً وعاطفياً من آثار الحرب. والشباب هم أكثر المتضررين من إساءة استعمال المسكرات والتبغ والمخدرات، وهم الذين يشكلون أكبر عدد من ضحايا فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز ويعانون من أفظع عواقب الفقر.

لم يكن عالمنا وأنماط حياتنا عادلة بالنسبة للأطفالنا. ومن ثم فقد أصبحوا هم اليوم مرتكبي أعمال الإرهاب

إن الاستثمار في تنمية البنية الأساسية الاجتماعية وتخفيف وطأة الفقر أمر حتمي، إذا كان لنا أن نبرز بشكل جاد حقوق أطفالنا ورفاههم.

لقد كان من دواعي الشرف لي بوجه خاص أن أشارككم، أيها الأصدقاء، في هذا المسعى القيادي، الذي ليس له مثيل، لوضع الأطفال في صلب جهودنا الإنمائية كلها.

وفي الختام، أود أن أعرب عن امتناني لكل الذي اجتهدوا لجعل مؤتمر القمة هذا ممكنا تحت القيادة الدينامية للسيدة كارول بيلامي، وللفرصة التي أتاحت لي للإدلاء بهذا البيان الافتتاحي. وأتمنى لمؤتمر القمة كل النجاح. وأنا أعلم أننا إذا تعاوننا، فإنه يمكننا، بل يجب علينا، أن نجعل العالم مكانا أفضل لأطفالنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان فخامة السيد إيون إلييسكو رئيس رومانيا.

الرئيس إلييسكو (تكلم بالانكليزية): إننا إذ نجتمع هنا اليوم في دورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الأطفال، فإن السبب الذي دعا إلى تأجيلها لحوالي ثمانية أشهر تقريبا لا يزال يدور بخلدنا.

إن الأحداث المأساوية التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر قد فتحت أعيننا بطريقة مثيرة جدا على الحقيقة القاسية للعالم الذي نعيش فيه.

إن المعاناة العنيفة التي تعرضنا لها مؤخرا، قد ألقت ضوءا جديدا على الأهمية الدائمة للوثائق التي اعتمدها في مؤتمر القمة العالمي الأول من أجل الطفل، في عام ١٩٩٠. وأذكر بوضوح الإحساس بالمسؤولية، والالتزام والتضامن بين الأجيال التي سادت مداولاتنا في ذلك الوقت. والحق أن مؤتمر القمة وما تلاه من سريان اتفاقية حقوق الطفل قد وضع هذا الموضوع في صدر جدول الأعمال كأولوية

إني أدرك إدراكا عميقا أن الأطفال في بلدي تساء معاملتهم ويحني عليهم في كثير من الأحيان من قبل الكبار. وهذه قضية لم يتم التصدي لها بسبب حساسيتها. ولقد قررت أن الأمر يستلزم اتخاذ خطوة جريئة، ومن ثم صدر تشريع بإنشاء هيئة وطنية لحماية الطفل. علما بأن مفهوم تلك الهيئة التي تتمثل مسؤولياتها في منع إساءة معاملة واستغلال الطفل، مفهوم جديد وفريد في منطقتنا. وقد حققت هذه الهيئة إنجازات، منها إدخال تعديلات قانونية تستهدف الاستغلال الجنسي، والاتجار غير المشروع، وإساءة معاملة الأطفال، وقضاء الأحداث، واستغلال الأطفال في المطبوعات الخليعة، والإجراءات القضائية الصديقة للطفل، وحملات مكافحة العقاب البدني، وبرامج إذكاء الوعي بحقوق الطفل، وحقوق الأطفال في حرية التعبير والمشاركة. وفي أعقاب التصديق على اتفاقية حقوق الطفل في ١٩٩١، وضعنا ميثاقنا الخاص بسري لانكا، وصدقنا على كل البروتوكولات والاتفاقيات الخاصة بمنظمة العمل الدولية والمتعلقة بعمل الأطفال.

ومن أكبر التحديات التي تواجهها سري لانكا في الآونة الأخيرة، حماية الأطفال من أثر صراع مدني دام ١٨ عاما. إننا نوفر بالجمان لكل الأطفال الذين يعيشون في مناطق الصراع، الغذاء والرعاية الصحية والتعليم. ونحن نواجه أيضا مشكلة قيام المتمردين بتجنيد الأطفال في سن مبكرة تصل إلى عشر سنوات أو إحدى عشرة سنة. ونتعاون مع الوكالات الدولية، بما فيها منظمة الأمم المتحدة للطفولة، على مكافحة تجنيد الأطفال.

وأولت حكومة بلدي أولوية لمنع إساءة استعمال التبغ، والمسكرات، والمخدرات، وعلى وجه الخصوص من قبل الشباب. وحققنا نجاحا في خفض استخدام الشباب لهذه المواد الضارة.

سياسة للعمل على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء. وفي الوقت نفسه، لا بد لنا من أن نتفق مع التحليل المتزن الوارد في بيان الأمين العام، وكذلك مع تقرير اللجنة التحضيرية. وتؤيد رومانيا التوصيات السليمة والتوجيهات الاستراتيجية الواردة في التقرير وتؤيد تأييداً صادقاً الأحكام التطلعية لمشروع وثيقة النتائج وخطة العمل.

إن حالة الأطفال لا يمكن فصلها عن عموم حالة البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فالأطفال هم أكثر الفئات تأثراً بالولايات المستمرة للفقر، والمرض، والصراع المسلح والتمييز، وممارسات الاستغلال والتدهور البيئي. وقد ألقى الضوء على تلك المسائل في إعلان قمة الألفية ونوقشت أيضاً خلال المؤتمر العالمي الذي عقد مؤخراً بشأن التمويل من أجل التنمية، الذي عقد في مونتيري. وعلينا بالتأكيد أن نشارك في دراسة شاملة لكل الروابط المنطقية في مؤتمر القمة العالمي القادم بشأن التنمية المستدامة، المقرر عقده في جوهانسبرغ.

إن حالة رومانيا تتصل، من جوانب كثيرة، بالمشاكل المهيبة التي لا بد أن يواجهها أي بلد يمر بمرحلة انتقال إلى الديمقراطية الناضجة واقتصاد السوق الفعال. إن هناك تركة مهيبة، ولا سيما فيما يتعلق بظروف الأطفال، وقد زادت من النفقات الاجتماعية المؤلمة للتحويل الجذري. ويمكننا الآن القول بأن هناك تقدماً ملموساً، ندين من أجله بالكثير للتوجيه المقندر جدا والمساعدة اللذين تلقيناها من وكالات مختلفة تابعة للأمم المتحدة - وعلى وجه الخصوص من منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومؤسسات الاتحاد الأوروبي، ومجلس أوروبا - وعدد كبير من المنظمات غير الحكومية والأفراد من ذوي النوايا الحسنة. وتعين علينا لأسباب تاريخية، وأيضاً بحكم الضرورة العملية، أن نتصدى بشكل جدي لمسألة الأطفال المودعين

مؤسسات رعاية الأحداث. فمع أن أعداد هؤلاء الأطفال قد انخفضت خلال السنوات الـ ١٠ الماضية إلى أقل من ثلث ما كانت عليه، سنواصل توفير بيئة قريبة قدر الإمكان إلى البيئة الأسرية الطبيعية لكل طفل في محنة. ولكي نتأكد بشكل قاطع من مراعاة مصالح الأطفال وحمايتهم على خير وجه، فقد اضطررنا إلى تعليق ممارسة التبني الدولي لمدة عام واحد، انتظاراً لصدور التشريعات والإجراءات المناسبة.

وقد أعدنا في شراكة وثيقة مع المنظمة الدولية للهجرة والمجتمع المدني بل ووضعنا موضع التنفيذ خطة عمل وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، ولا سيما الأطفال. وبما أن تفشي الفقر ما زال يشكل تحدياً رئيسياً في رومانيا، فقد وضعت مجموعة شاملة من التدابير تشترك فيها وزارتا التعليم والصحة العامة، والوكالات المتخصصة والسلطات المحلية، للاستفادة على أفضل وجه من الموارد المحدودة المتاحة في إطار استراتيجيتنا الوطنية لحماية الطفل.

ويتم حالياً تقديم الحليب لجميع الأطفال الرضع بدون مقابل. وضمن برنامج أوسع نطاقاً لتحسين نوعية الخدمات التعليمية، تم توزيع اللوازم المدرسية على نحو مليون من الأطفال في المدارس الابتدائية والثانوية. وتشجيعاً للأطفال، وخاصة أطفال الغجر، على الحضور، تقدم وجبة مجانية في المدارس. ووضعت تدابير خاصة لدعم الأسر التي يرعاها أحد الوالدين فقط، ولمنع إيذاء الأطفال والتمييز ضدهم وغير ذلك من أشكال الاستغلال. وتشمل الخطوات الأخرى مجالات إضافية ذات أهمية حيوية، من قبيل برامج الوقاية وتعميم إمكانية العلاج والرعاية للمصابين بعدوى فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، التي تقرر إدخالها قبل نهاية هذا العام نتيجة لشراكة مبرمة مع وكالات الأمم المتحدة والشركات الصيدلانية المعنية، وتعميم إضافة اليود إلى الملح بحلول نهاية عام ٢٠٠٣.

وانتشاره، والجاعة، والتدهور البيئي، والصراعات الداخلية، وتفشي الأمراض، بما فيها عدوى فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والمalaria. ولذلك فإن العالم الجدير بالأطفال يعني بالنسبة لنا عالماً لا يقتلون فيه ولا تبتز أعضاؤهم أو يشرّدوا من جراء الصراعات المسلحة التي لا تنتهي، عالماً لا يجند فيه الأطفال قسراً في الخدمة العسكرية، عالماً لا يتعرض فيه الأطفال للعنف والتشويه الجنسي ولا للأذى بسببهم. وهو يعني فوق كل شيء عالماً لا يتعرض فيه الأطفال لليتم والعوز بفعل الإيدز والجوع. وبجمل القول إنه عالم يتمتع فيه الأطفال بالرعاية ويتاح لهم النمو إلى مرحلة النضج الكامل في بيئة هادئة تسمح لهم بإظهار ما لديهم من مواهب طبيعية وإبداع.

وقد تحققت منذ مؤتمر القمة الماضي نماذج ملحوظة للنجاح في الحركة العالمية من أجل حقوق الطفل. وقد أدى تنفيذ دراسة ماشيل عن أثر الحرب على الأطفال إلى إنشاء مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة. ويعزز هذا التطور الاستجابة الدولية لاحتياجات الأطفال في حالات الصراع، وذلك بتمكين مجلس الأمن من اتخاذ الإجراءات اللازمة لحمايتهم.

ونرحب في هذا السياق بنشر البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بتجنيد الأطفال من أولاد وبنات في الخدمة العسكرية، سواء من جانب القوات الوطنية أو التابعة لأطراف غير حكومية، كما نرحب بقرار مجلس الأمن ١٢٦١ (١٩٩٩). وتؤيد حكومتنا الجهود التي تبذلها الوكالات التابعة للأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الدوليين لتنفيذ هذه الأحكام على الفور.

وقد أعد المجتمع العالمي منذ مؤتمر القمة الماضي صيغاً قانونية لحماية الأطفال المعرضين لأشكال خطيرة من عمل الأطفال والأطفال الذين يقعون في براثن الاستغلال الجنسي

وقررت حكومة رومانيا إعداد مشروع قانون خاص بالأطفال وتقديمه للبرلمان. كما نتوخى تهيئة الهياكل الأساسية والآلية التنظيمية اللازمة لتفعيل عمل مؤسسة أمانة مظالم الأطفال المنشأة حديثاً.

فنحن في رومانيا نأخذ تعهدنا بأن نقول "نعم" للأطفال على محمل الجد. والأفعال دائماً أشد وقعاً من الأقوال.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان لصاحب الجلالة الملك ليتسي الثالث، ملك ليسوتو.

الملك ليتسي الثالث (تكلم بالانكليزية): نحمل إليكم تحيات حارة من شعب ليسوتو في هذه المناسبة الميمونة، يا سيدي، وهي مناسبة رئاستكم للدورة الاستثنائية المعنية بالطفل. وتأتي هذه الدورة في فترة حرجة يصارع فيها العالم الأخطار والتحديات التي تهدد رفاه الطفل.

ومنذ أكثر من عقد مضى انعقد هنا في مقر الأمم المتحدة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. واعتمد المؤتمر المذكور إعلاناً وخطة عمل التزمنا فيهما نحن قادة العالم متضامنين بأن نكفل مستقبلاً أفضل لكل طفل. وحين نستعرض التقدم المحرز في سعينا للوفاء بتلك التعهدات والالتزامات فإننا نجد تفاوتاً في السجل المتعلق بهذا الصدد. فبينما أحرز تقدم ملحوظ في تحقيق الأهداف المتجسدة في الإعلان، ظهرت أخطار وتحديات جديدة، الأمر الذي يجعل من الضروري لنا أن نلتقي مرة أخرى لاستعراض أدائنا، وصياغة استراتيجيات جديدة، ووضع أهداف جديدة، في محاولة منا لتهيئة عالم أفضل للأطفال.

وتشمل التحديات الرئيسية التي يواجهها معظمنا من أبناء العالم النامي، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فيما يتعلق بالوفاء بالالتزامات التي قطعناها على أنفسنا في عام ١٩٩٠، الافتقار إلى الأمن، وشدة الفقر

التعليم الأساسي. ومنذ انطلاق التعليم الأساسي المجاني، شهدنا زيادات هائلة في الالتحاق بالمدرسة، وشروع العديد من الأطفال الأكبر سناً في دراستهم حالياً بكل تلهف. وتم كجزء من هذه الحملة الوطنية، توسيع نطاق برامج معرفة القراءة والكتابة للشباب المنقطعين عن المدرسة كما تم تطبيق برامج تنمية الطفولة المبكرة في المجتمعات المحلية.

وفي قطاع الأغذية والتغذية، تبذل جهود مكثفة لمكافحة نقص المغذيات الدقيقة من خلال إغناء الأغذية بالفيتامين ألف والمغذيات التكميلية الأخرى. وتجري الحملة الوطنية لتعميم إضافة اليود إلى الملح. وقد تحقق تقدم يبعث على الرضى في تغطية جميع الأطفال بالتحصين وكذلك في حصول الجميع على مياه الشرب المأمونة والوسائل الصحية للتخلص من النفايات. ويعتبر وجود العاملين الصحيين في المجتمع المحلي أمراً جوهرياً لكفالة حصول المجتمعات المحلية على الخدمات الصحية الأساسية وحصول الحوامل على العناية الممتازة السابقة للولادة.

وحيثما بدأت جهودنا تثمر، بدأت تظهر تحديات جديدة. ومن أبرز هذه التحديات انتشار عدوى فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) الفتاكة، وخصوصاً بين الشباب والأطفال. ولا يقتصر تأثير عدوى الفيروس ومرض الإيدز، مع زيادة مستويات الفقر، على التهديد بالقضاء على الكثير من جوانب التقدم المحرز في القطاع الصحي فحسب، بل إنه يعتبر أيضاً مسؤولاً إلى حد كبير عن تفكك الأسر، وخسارة دخل الأسر المعيشية، وتزايد عمل الأطفال وإهمالهم واستغلالهم، وانخفاض معدلات الالتحاق بالمدارس. وأدى تغيير هياكل وحركة الأسرة بسبب تزايد فقر الأسر المعيشية والبطالة وهجرة الأيدي العاملة إلى تآكل هياكل الدعم التقليدي للأطفال المحرومين من رعاية أبويهم، بمن فيهم الذين تيتنوا من جراء فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز. واشتدت إلى حد كبير

التجاري الخبيث. وبدأ سريان الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه، والعمل جارٍ في إنشاء آلية المراقبة. علماً بأن هذه التطورات على الصعيدين العالمي والإقليمي تشجع الحكومات الوطنية على اتخاذ إجراءات لها أثر حقيقي في حياة أطفالها.

وقد نجحت حكومة مملكة ليسوتو في نشر اتفاقية حقوق الطفل في كافة أرجاء ليسوتو. ويؤدي الشباب والمنظمات الوطنية دوراً نشطاً في تنفيذ هذه الاتفاقية. وفي تطور بهذا الصدد، شارك الأطفال والشباب بجملة في الاجتماعات التحضيرية لهذه الدورة الاستثنائية على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية، مما أتاح لأطفال ليسوتو فرصة لتقديم إسهامات ذات شأن في الوثيقة الختامية. واضطلع بهذه العملية مع اعتقاد راسخ منا بأن للأطفال الحق في حرية التعبير عما يدور بخلدهم، وأن آراءهم في كل ما يمسهم من أمور ينبغي احترامها وتشجيعها.

وعلاوة على ذلك، يشترك الشباب في عمليات الإصلاح القانوني وكذلك في صياغة رؤية وطنية لتنميتها في الأجل الطويل. وتقدر ليسوتو، كأمة فتية لديها سكان من الشباب، مساهمة الأطفال والشباب في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدنا.

ويتشاطر حكومة وشعب ليسوتو وجهة النظر القائلة بأن الحصول على التعليم الأساسي ومعرفة القراءة والكتابة حق أساسي لكل طفل. ونحن ملتزمون أيضاً بتزويد الأطفال الصغار ببداية صحية في الحياة اعترافاً بحقهم في الرعاية وكاستثمار في التعلم الناجح لاحقاً في سن الطفولة. وقد اتخذت ليسوتو، مسترشدة بذلك المبدأ وفي أعقاب مؤتمر قمة الألفية، الخطوة الجريئة المتمثلة في توفير التعليم الأساسي المجاني للجميع. وسيتمتع جميع أطفال المدرسة الابتدائية في سائر أنحاء البلد بحلول سنة ٢٠٠٦ بإمكانية الحصول على

الأطفال، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للطفولة وتحالف إنقاذ الطفولة، من جهود لا تعرف الكلل وما أبدته من تفان.

وقد تعلمنا دروسا كثيرة مما حققناه من نجاح وما فشلنا في تحقيقه خلال العقد الماضي في متابعة أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل لعام ١٩٩٠ وفي تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل. ولذلك، فإن من واجبنا أن نستفيد من الدروس التي تعلمناها ونحن نلتزم ثانية بتهيئة عالم أكثر أمانا وعدلا وصحة لأطفالنا. ويخبرنا تقرير الأمين العام، "نحن الأطفال"، أن عجزنا عن بلوغ معظم أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل لم يكن لأن تلك الأهداف كانت مفرطة في الطموح أو يتعذر تحمل تكاليفها أو تتجاوز إمكانياتنا التقنية، لكنه يعزى إلى حد كبير إلى عدم اتخاذ القرارات السياسية اللازمة. وفي هذا الصدد، فإنني أشاطر الأمين العام وجهة نظره التي أعرب عنها عندما قال، إنه لكفالة مستقبل أفضل لأطفالنا،

"... يجب على الزعماء على كل مستوى من مستويات الحكومة والمجتمع المدني أن يمارسوا الإرادة السياسية الضرورية لتحقيق تغيير حاسم في الاستثمارات الوطنية اللازمة لرعاية رفاه الأطفال. ويجب أن تمثل الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل المنعطف الذي يجب عنده اتخاذ الخطوة الأولى". (A/S-27/3، الفقرة ٤٧)

وإنني آمل بكل صدق وجد بأن نستجيب جميعا لهذه الدعوة من أجل جميع أطفال العالم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): في هذه المرحلة، أود أن أذكر المندوبين بأن البيانات في المناقشة في الجلسة العامة تحدد بخمس دقائق.

ضرورة قيام المجتمع المحلي ككل بالاضطلاع بأدوار جديدة في تقديم الرعاية لأكثر الأطفال ضعفا. لذلك، فنحن مصممون على المثابرة وتوجيه مواردنا الشحيحة نحو تهيئة بيئة للأطفال تتسق مع القيم والمبادئ والالتزامات الرئيسية المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل.

وبسبب تعقد المهمة الماثلة أمامنا والموارد المالية والتقنية الكبيرة اللازمة لإنجازها، فإننا نأمل أن تواصل منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مساعدتنا في جهودنا الرامية إلى تحقيق كل حقوق أطفالنا. ويجب علينا لدى تهيئة بيئة تفضي إلى نماء الأطفال، أن نتصدى بطريقة شاملة، للعوامل الاجتماعية والاقتصادية والإيديولوجية التي ما برحت تعرقل الوفاء بالتزاماتنا بموجب اتفاقية حقوق الطفل.

وسوف يتعين علينا لدى قيامنا بحماية الأطفال ورسم طريق جديد لمستقبلهم، أن نضاعف من جهودنا للقضاء على الفقر. ونعرف جميعا، أن الأطفال يتضررون أكثر ما يتضررون من الفقر لأنه ينفذ إلى جذور قدراتهم على النماء ذاتها - أي عقولهم وأجسامهم النامية. ويجب علينا بالإضافة إلى ذلك، أن نغير تفكيرنا ونعامل كل طفل كشخص لديه قيم ذاتية حبه الطبيعة بمواهب فريدة يمكنها أن تثري حياتنا إلى أبعد حد إذا أُتيح لها أن تزدهر.

وقبل أن أختم ملاحظاتي، أود أن أعرب عن التقدير لكل الذين شاركوا في الأعمال التحضيرية لهذا الاجتماع. وأود أن أعرب عن تقديري بوجه خاص للسفيرة دورانت ممثلة جامايكا، رئيسة اللجنة التحضيرية، على ما قامت به من أعمال تحضيرية دقيقة وما بذلته من جهود شاقة لانتهاء من وضع خطة العمل والإعلان لاجتماعنا. ويعبر معظم ما تحقق في هذا الاجتماع من نجاح عما بذلته المكاتب القطرية التابعة لوكالات الأمم المتحدة ومنظمات حقوق

المكتسب (الإيدز)؛ وإنهاء ممارسة العنف ضد الأطفال واستغلالهم؛ وكفالة حصول كل طفل على التعليم.

وثمة إجراءات أخرى اتخذت وجهود بُذلت: وضع برنامج وطني للأطفال؛ وإصلاح البنية الأساسية لمدارسنا بعد الإبادة الجماعية، مما يعني أن أكثر من ١,٥ مليون طفل قد عادوا إلى المدارس، والمشاركة في برنامج عنوانه "التعليم للجميع"؛ وتنفيذ حملة ضد العنف والاستغلال الجنسي للأطفال. وأخيراً، وضعنا برنامجاً موسعاً لتحسين الأطفال دون سن الخامسة.

وإني على ثقة من أن الجمعية تدرك أن العقد الماضي قد شهدت في رواندا اضطرابات شديدة بلغت ذروتها في الإبادة الجماعية التي وقعت عام ١٩٩٤، والتي كلفتنا حياة أكثر من مليون من الأبرياء وخلفت ٥٠٠ ٠٠٠ يتيم أو طفل منفصل عن أسرته، منهم ٦٥ ٠٠٠ طفل أصبحوا أرباب أسر. بالإضافة إلى هؤلاء، هناك أطفال الشوارع، والأطفال اليتامى بفعل فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، والأطفال الذين أهلكهم قيد الاحتجاز، والأطفال الذين يعيشون في المنفى، والأطفال الذين كانوا يعملون جنوداً في السابق.

وتبذل الحكومة الرواندية، بالتعاون مع الشركاء الوطنيين والدوليين، كل جهد لمساعدة جميع هؤلاء. فهناك ما يزيد على ١٢٠ ٠٠٠ طفل أعيد جمع شملهم مع أسرهم أو ألحقوا بأسر أخرى للقيام بتربيتهم. وتم تسريح أربعة آلاف وأربعمائة طفل جندي، وأعيد إدماجهم في المجتمع. وثمة برنامج للتعليم وإعادة الإدماج الاجتماعي هو قيد التنفيذ الآن فيما يختص بالأطفال الجنود سابقاً. وأخيراً، فإن كل الأطفال تحت سن الرابعة عشرة المسجونين لاتهمهم بارتكاب جرائم إبادة جماعية في عام ١٩٩٤ قد أُطلق سراحهم، وهم يتابعون الآن برنامجاً اجتماعياً لإعادة إدماجهم.

ستسمع الجمعية الآن إلى بيان يدلي به دولة السيد برنارد ماكوزا، رئيس وزراء جمهورية رواندا.

السيد ماكوزا (رواندا) (تكلم بالفرنسية): أود نيابة عن وفدي وبالأصالة عن نفسي، أن أعرب لكم سيدي عن خالص وأصدق التهاني، على انتخابكم لرئاسة هذه الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل وعن شكرنا لمنظمتها.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدورة كانت ستعقد في أيلول/سبتمبر الماضي لولا المأساة الفظيعة التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر، والتي أودت بعدد لا يحصى من الأرواح البشرية. ولذلك، فإننا نود أن نغتني هذه الفرصة لتتوجه بتعاطفنا العميق إلى الذين فقدوا أحبائهم ولنتؤكد مجدداً تصميم شعب وحكومة رواندا على مكافحة الإرهاب أياً كان الشكل الذي قد يظهر به.

منذ اثنتي عشرة سنة، تعهدت رواندا، مثل سائر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بالتزام مدته ١٠ سنوات لاتخاذ إجراءات مختلفة لصالح الأطفال.

واليوم، حان الوقت لإجراء تقييم لمنجزاتنا. وفيما يتعلق برواندا، وعلى الرغم من مرور أربع سنوات - من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٤ - توقف فيها تنفيذ خطة العمل، يمكننا أن نشعر بالفخر لأنه رغم صعوبة الأوضاع التي أعقبت الإبادة الجماعية، فإن السنوات الثماني الماضية قد شهدت بعض الإنجازات الكبيرة، بما في ذلك أولاً توقيع اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الإضافيين الاختياريين. وفي هذا السياق، تقوم حكومة رواندا بعملية مراجعة دستورية وقضائية للتأكد من أن قوانيننا تتفق الآن مع هذه الصكوك الدولية.

وثانياً، تشارك رواندا أيضاً في الحملة العالمية بعنوان "قولوا نعم للأطفال"، وصوت شعبنا ككل لصالح الأولويات الثلاث التالية: مكافحة متلازمة نقص المناعة

السيد ميسيتش (كرواتيا) (تكلم بالكرواتية، وقدم الوفد نصا بالانكليزية): لم أحضر إلى هنا لأتكلم عن إعلانات أو قرارات، أو لأقدم بيانات وأرقاما إحصائية. لقد أتيت لأتكلم عن الأطفال، الأطفال في العالم الذي نعيش فيه، الأطفال الذي ينكر عالمنا الحالي عليهم الحق في الحياة، وأكثر من ذلك يقصر في توفير الفرص لهم ليحيوا الحياة التي يستحقونها - كبشر وكأطفال.

ونحن السياسيين الذين نشغل أكثر المناصب مسؤولية، نمثل هذا العالم ونديره بوصفنا زعماء لبلادنا. ونحن نتحمل تلك المسؤولية.

اسمحوا لي أن أطرح عليكم سؤالاً. عندما تتذكرون آلاف - بل عشرات ومئات الآلاف - من المتسولين والعمال والجنود الأطفال الذين وقعوا ضحايا أعمال العنف الأسري والاستغلال الجنسي، هل تجرؤون على القول: "نحن نبذل كل ما نستطيع، وليس في الإمكان أبدع مما كان حتى بالنسبة للأطفال".

لا يسعني أن أقول ذلك ولا أجرؤ على قوله. إنني مقتنع بأن هذا العالم يمكنه بل ويجب أن يكون عالماً أفضل. وهذا ينطبق على الأطفال أيضاً.

واسمحوا لي أن أطرح عليكم سؤالاً آخر. عندما تتلقون معلومات عن عدد الأطفال الذين يفتقرون إلى أدنى فرصة لبلوغ سن الرشد لأنهم يموتون جوعاً أو من أمراض قابلة للشفاء - وهي غير قابلة للشفاء بالنسبة إليهم لأنهم لن يحصلوا على الأدوية إطلاقاً - أو معلومات عن عدد الأطفال الذين لا يحظون بفرصة الالتحاق بالمدارس والحصول على التعليم الأساسي على الأقل، هل ستكون لديكم الجرأة للقول: "لقد فعلنا كل ما نستطيع فعله، ولا يسعنا أن نفعل أفضل من ذلك في عالمنا الآن - ولا حتى للأطفال".

إن الإبادة الجماعية التي حصلت عام ١٩٩٤ وما نتج عنها من عواقب تعوق بشكل خطير جميع جهودنا والتزاماتنا حيال الأطفال. فالتحديات التي نواجهها الآن هائلة. والاحتياجات التي يتعين علينا تلبيتها تتجاوز إلى حد بعيد ما هو متوفر لدينا.

لهذا السبب، نناشد المجتمع الدولي من على هذا المنبر أن يساعدنا، أولاً في برنامج المساعدة لمن هم في أمس الحاجة إليها من الناجين من الإبادة الجماعية؛ وثانياً، في توفير الحصول على اللقاحات، حتى أغلاها ثمناً، من قبيل اللقاحات المضادة لالتهاب الكبد والتهاب السحايا؛ وثالثاً، في إعادة الأطفال الروانديين إلى الوطن بعد ما تم تبنيهم في بلدان معينة بدون موافقة لا الأهل ولا حكومة رواندا؛ ورابعاً، في تمويل البرامج المتعلقة بالرعاية الصحية الأساسية والتعليم للجميع؛ وأخيراً، في تمويل برامج مكافحة مرض الإيدز، ولا سيما الوقاية من انتقال العدوى من الأم إلى الطفل.

وحكومة رواندا، مثل جميع الأمم الموجودة هنا، تشعر بقلق إزاء الانتهاكات العديدة لحقوق الطفل المرتكبة في جميع أنحاء العالم. لهذا السبب، يجب أن نقول اليوم "لا" لجميع هذه الممارسات المشينة والمهينة، من قبيل الاتجار بالأطفال، وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في الصراعات المسلحة وما إلى ذلك.

وعقب التقلبات التاريخية التي مرت بها رواندا، فإن بلادي عاقدة العزم على الاستثمار في الأطفال.

وفي الختام، أود أن أوصي بإيلاء الأولوية في جميع قراراتنا وأعمالنا اليومية للمصالح العليا للأطفال، كي يظل الأطفال محور اهتماماتنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان فخامة السيد ستيفان ميسيتش، رئيس جمهورية كرواتيا.

إنه يتعين علينا نحن - الدول وكبار سياسيينها - أن نواجه معا أولا الحقيقة ثم نتفق على مسار للعمل. وإذا نفعل ذلك، يجب أن نكون مدركين تماما أننا لن نحقق عمليا أي شيء ما لم ننتقل من حقيقة أنه لا يمكن معالجة مشكلة أطفالنا إلا في السياق الأوسع للمشاكل التي تواجه عالم اليوم.

ولكن اسمحوا لي أن أذكر بإيجاز قائمة العوامل الأساسية التي ينبغي البحث عنها في معرفة أساس الأحوال غير المرضية حاليا لأطفال العالم، و - اسمحوا لي، رغم أنني قد أبدو متجاوزا لإطار موضوع الدورة - أن أضيف ليس أحوال الأطفال وحدهم.

وتشمل تلك العوامل عدم الانتشار الكافي وعدم التطور المتكافئ لحالة الديمقراطية القائمة على أمور منها المراعاة التامة لحقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الطفل؛ وعدم الوجود الكافي لدولة الرفاهية؛ والحروب والصراعات الداخلية؛ وتخلّف النمو؛ ومعدلات البطالة العالية؛ وعدم الوعي بأن استخدام الأطفال عمالا أو جنودا يعتبر جريمة، وأن الافتقار إلى التعليم لا يحرم الأطفال من مستقبلهم فحسب، ولكن يحرم أيضا البلدان التي يعيشون فيها من مستقبلها.

وبعبارة أخرى، فإن نشر الديمقراطية وتعزيزها، وإقامة دولة الرفاهية، والقضاء على الحروب والصراعات المسلحة من جميع الأنواع، والاستثمارات في التنمية والمساعدة الإنمائية، وذلك بالتزامن مع خفض معدل البطالة، وإذكاء الوعي بالحاجة إلى كفالة الطفولة السعيدة التي يتلوها التعليم - كل ذلك سيحسن الحالة العامة للأطفال في العالم. وليست حالة الأطفال فحسب ولكن حالة أفراد الجنس البشري عموما.

وإذا كنا نريد فعلا أن نقدم لأطفال العالم مستقبلا أفضل، بعد أحداث السنة الماضية المأساوية التي وقعت في

أنا لا أجرؤ على قول ذلك. ولا أشك إطلاقا في أن هذا العالم يجب أن يكون عالما أفضل، بل وبممكنه أن يكون عالما أفضل للأطفال بالدرجة الأولى.

أعلم أن وضع الأطفال اليوم أفضل بالفعل مما كان عليه بالأمس. وأعلم أيضا أنه أفضل بكثير مما كان عليه في أواسط القرن العشرين. وأخيرا، أعلم أن وضعهم اليوم أفضل، بما لا يضاهي، مما كان عليه في أوائل القرن العشرين - ناهيك عن الذهاب إلى أبعد من ذلك.

ولكن فلنواجه الحقيقة. إن وضع الأطفال ليس جيدا، وهو في بعض أنحاء العالم وضع مفعج، لا سيما في البلدان المتخلفة النمو، وإن لم يكن فيها وحدها.

وقد أشرت سلفا إلى الأطفال العمال والمتسولين والجنود، والأطفال المحكوم عليهم بالموت جوعا وبسبب الأمراض الممكنة الشفاء، والأطفال المحكوم عليهم بالأمية ونقص التعليم، والأطفال الذين هم ضحايا للعنف من جميع الأنواع.

وما دام يوجد حتى ولو طفل واحد من هذا النوع، لا يمكن أن نكون راضين عن حالة الأطفال في العالم. ويتعين علينا مكافحة هذه المشكلة أفرادا وجماعات. ولا يمكن مطلقا لبعض البلدان أن تكافحها وحدها، على حين تجد بلدان أخرى صعوبة في تقرير ما يمكن أن تفعله. وإذا كنا نريد ذلك حقا، فإننا معا نستطيع أن نفعله.

ولذا فإننا نحتاج إلى جهد متضافر ومنسق وطويل الأجل، وتصور واضح وإلى الأموال اللازمة، بطبيعة الحال. وفي إطار الأمم المتحدة بالتحديد، يمكن تحقيق هذا، أو إذا توخينا الدقة التامة، في إطار الأمم المتحدة فقط. غير أن من الحقائق القديمة والمؤكدة غالبا أن إنجازات الأمم المتحدة تتساوى مع رغبة الدول الأعضاء. وهذا يعيدنا إلى أنفسنا.

للجمعية العامة المعنية بالطفل بالنيابة عن حكومة منغوليا والمجلس الوطني للأطفال بمنغوليا. ومنغوليا، بصفتها دولة فنية يشكل الأطفال دون سن الثامنة عشرة أكثر من نصف سكانها، تولي أهمية رئيسية لهذه الدورة الاستثنائية لتلهمنا الرؤية والالتزام والقيادة المطلوبة للوفاء بالوعد بمستقبل أفضل لكل طفل في فجر القرن الحادي والعشرين.

وتقرير الأمين العام "نحن الأطفال: استعراض نهاية العقد لمتابعة مؤتمر القمة العالمي المعني بالطفل" يكشف عن نتائج متفاوتة، فيها إنجازات وانتكاسات. ومما يثلج الصدر أن نلاحظ أن تقدما ملحوظا قد تحقق في اتجاه تحقيق عدد من الأهداف الهامة لمؤتمر القمة. وتشمل تلك الأهداف انخفاضاً هاماً في معدلات الوفيات دون سن الخامسة، ومستويات عالية ومستمرة لتحصين الأطفال، وزيادة معدلات تسجيل الأطفال بالمدارس ومعدلات محو أمية الكبار، وارتفاع درجة الوعي بمسائل حقوق الأطفال في شتى أنحاء العالم. وإجمالاً، يجري وضع المسائل المتعلقة بالأطفال في مكانة عالية على جدول الأعمال الوطني والعالمي.

ولكن لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله للتصدي بشكل فعال للتهديدات المستمرة والمتطورة لبقاء الأطفال ونموهم. ومن غير المقبول تماماً في وقت يتسم بالازدهار والظروف المؤاتية على نحو غير مسبوق على الصعيد العالمي، أن يموت أكثر من ١٠ ملايين طفل كل عام، لأسباب يمكن في أغلب الأحيان الوقاية منها بسهولة، وألا يزال ١٧٠ مليون طفل يعانون من سوء التغذية، وحوالي ١٢٠ مليون طفل لم يدخلوا المدرسة.

وللمعالجة هذه الحالة الباعثة على الاكتئاب، ينبغي للعالم أن يستثمر بسخاء في الأطفال. ومن خلال الاستثمار في أطفالنا، وفي صحتهم وتعليمهم، يمكننا أن نواجه بفعالية

هذه المدينة وفي واشنطن العاصمة، فإن العوامل التي يتعين القضاء عليها ينبغي أن تشمل قطعاً الإرهاب الدولي، لأن الأطفال يُستغلون استغلالاً سيئاً أيضاً عندما يدربون ليكونوا إرهابيين في المستقبل. وعلاوة على ذلك، فإن الأطفال في جميع أرجاء العالم هم أيضاً ضحايا للإرهاب.

وقد آن الأوان لتغيير هذه الأمور، في جميع أرجاء العالم. لقد حان الوقت لإعادة الطفولة إلى أطفالنا، وتوفير الإمكانيات لهم وبالتالي تأمين مستقبل دولنا.

وإني أعلن أن جمهورية كرواتيا ستدعم، في سياق الجهود التي تضطلع بها الأمم المتحدة كل مشروع يركز على تحسين حالة الأطفال في العالم، وستشارك فيه بفعالية.

وأؤكد أن بلدي سيتبع دائماً سياسة تقوم على السلام، وهو على اقتناع راسخ بأنه في ظل أحوال السلم وحدها يمكننا بناء الديمقراطية والتهيئة للتنمية، التي بدونها لن تكون هناك حياة كريمة للأطفال، أو للسكان العاملين أو المسنين. واسمحوا لي أن أكرر أننا قد تولينا المسؤولية. وليكن سلوكنا معبراً عن الإحساس بالمسؤولية. ودعونا نجعل عالمنا أفضل مما هو عليه للأطفال، ولكن ليس لهم وحدهم.

لقد بدأت خطابي بسؤال. واسمحوا لي أن أختتمه بسؤال أيضاً: هل نستطيع أن نفعل ذلك؟ إن هذا هو المكان والزمان، الزمان الذي يتعين فيه، الإجابة عن ذلك السؤال. فلنجب عنه معاً، ولنجب بنعم. إذن، دعونا نعمل ما ينبغي أن يُعمل، من أجل أطفالنا وأطفال أطفالهم، ومن أجل مستقبل عالمنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان من دولة السيد نامبار إنخبايار، رئيس وزراء جمهورية منغوليا.

السيد إنخبايار (منغوليا) (تكلم بالانكليزية): إنه حقاً شرف عظيم وامتنياز لي أن أخاطب الدورة الاستثنائية

الإقليمية والدولية. كما أنه من المهم أن يشارك الأطفال أنفسهم مشاركة نشطة في تشكيل العالم الذي سيرثونه منا.

وإذا نظرنا إلى تنفيذ أهداف القمة على الصعيد الوطني، يسرنا أن نلاحظ أنه، رغم الصعوبات الاقتصادية الجمة والقيود التي تفرضها فترة الانتقال الراهنة على منغوليا، فقد تمكنا من تحقيق الأهداف الوطنية للحد من معدلات وفيات المواليد والأطفال دون سن الخامسة؛ والحد بدرجة كبيرة من عدد الذين يتسربون من المدارس؛ والتوسع في حملات تحصين الأطفال؛ وتطوير نهج يركز على الحقوق في التعامل مع قضايا الأطفال.

وتضع حكومة منغوليا الأطفال في صدارة برنامجها لتحقيق الأمن والتنمية البشرية. وقد زادت الحكومة من استثماراتها في القطاع الاجتماعي، بما في ذلك، بنيتها الأساسية والخدمات الاجتماعية الأساسية، من خلال تحمل تكلفة الإقامة الداخلية للتلاميذ، وتوفير الأدوات المدرسية بالجمان لأبناء الأسر الفقيرة والأسر كبيرة العدد في المدارس الثانوية، وتوفير المنح الدراسية في معاهد التعليم العالي لأبناء الأسر الفقيرة والرعاة، وكذلك للأسر التي لديها ثلاثة أبناء أو أكثر في مراحل التعليم المختلفة. وهكذا، تمكنا من تحسين نوعية التعليم وزيادة عدد المدارس الثانوية ومعدلات القيد، وتعزيز الفرص التعليمية للأطفال، وخاصة للفقراء والمستضعفين.

ولكن، مازلنا نواجه تحديات جمة لضمان النمو المطرد والتنمية المستدامة، والحد من الفقر ومكافحة البطالة فضلا عن التصدي بشكل فعال للمشاكل الخفية المتعلقة بالأطفال المتسولين وجرائم الأحداث، وإدمان الكحول والتبغ، والتهديدات الناشئة عبر الحدود، مثل الاتجار بالأطفال وانتشار الأمراض المنقولة جنسياً وفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز. وفي إطار جهودنا لضمان رفاه

الفقر المزمن بكسر حلقاته المفرغة في جيل واحد. ومن خلال الاستثمار في الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك مبادرة ٢٠/٢٠، يمكننا أن ننقذ مزيداً من الأرواح الغالية وأن نعد أطفالنا منذ السنوات المبكرة لطفولتهم ليصبحوا مواطنين منتجين. ومن خلال الاستثمار في الأطفال سنفي بواجبنا الأخلاقي المتمثل في تهيئة عالم لائق بالطفل.

ومن الدروس الهامة المستفادة من العقود الماضية أن عدم النجاح في بعض المجالات المهمة كان يعزى لحد كبير إلى عدم الاستثمار الكافي في الأطفال. ولذا فإن هذه الدورة الاستثنائية - بما في ذلك اجتماعات المائدة المستديرة لقادة العالم - التي تشرفت برئاسة أحدها مساء اليوم - مطلوب منها تحديد التزامنا بلا تحفظ بوضع الأطفال في المقام الأول وتحقيق ذلك من خلال تدابير تتبعية عملية المنحى ومقيدة بموعدي زمني محدد.

ومن بين مجالات العمل ذات الأولوية، أود أن أسلط الضوء على التعليم الجيد. وغني عن البيان أن التعليم عنصر أساسي لتهيئة عالم يمكن فيه للناس أن ينموا إمكاناتهم بالكامل وأن يعيشوا حياة منتجة، ومن هنا تنشأ الحاجة إلى كفالة حصول جميع الأطفال على التعليم الأولي المجاني والإلزامي والجيد النوعية.

وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد، في جملة أمور، على أهمية عقد الأمم المتحدة لحقو الأمية، الذي أعلنته الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين في كانون الأول/ديسمبر الماضي، والذي يمثل مبادرة عالمية رئيسية لتحقيق التزامنا المتجدد بتوفير التعليم للجميع.

علما بأن تهيئة عالم يليق بالأطفال هو أمر يتطلب شراكة حقة بين جميع الأطراف المعنية: الأسر والحكومات والبرلمانات والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، والقطاع الخاص ووسائل الإعلام، فضلا عن المنظمات

تقدما كبيرا قد تحقق في مجال بقاء الأطفال وتنميتهم وحمايتهم. وأود أن أوجز لكم بياي المكتوب بشرح ما حققناه في السنغال على وجه الخصوص.

فيما يتعلق ببلدنا، لن أشدد على نتائج استعراض نهاية العقد لمتابعة مؤتمر القمة العالمي للطفل. كل ما أود أن أقوله هو إن السنغال كانت من البلدان السبّاقة في العالم إلى التصديق على اتفاقية حقوق الطفل، وأنها قامت بدور نشط في التشجيع على أن تعتمد كل بلدان القارة، وأنا نسعى جاهدين لتنفيذها.

كما أن تنفيذ بعض التدابير الحاسمة قد ساعد أيضا في التغلب على أمراض الطفولة، والحد من معدلات سوء التغذية، وتحسين الظروف المعيشية للفتيات والنساء من خلال تمكينهن على قدم المساواة من الحصول على الرعاية الصحية والتعليم.

ومنذ بدء النظام الديمقراطي في السنغال، ومن خلال انعقاد المنتدى العالمي للتعليم، جعلت السنغال تنمية صغار الأطفال أحد أولوياتها الرئيسية. ولدينا برامج عريضة القاعدة للتلقيح وتوفير مكملات الحديد والفيتامين ألف. ونقوم بمعالجة الملح باليود، ونشجع على الرضاعة الطبيعية وحدها، ونوفر التوعية الغذائية والتعليم. علما بأن مشروع التغذية على مستوى المجتمع المحلي قد تحول إلى برنامج لتوفير تغذية أفضل، حيث أن المستفيد الرئيسي منه هم الأطفال دون سن الخامسة، والحوامل، والأمهات المرضعات. وقد بدأت جمعية التعليم والصحة برنامجا لإنتاج مسحوق السبيرولينا لإغناء الأغذية به.

وقد قضينا عمليا على مرض شلل الأطفال في السنغال، كما اختفت دودة غينيا تماما. كما أنني على يقين من أنكم تعلمون بالنتائج الإيجابية التي حققناها في مكافحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز. والحق أن معدل الإصابة

الأطفال، نتعاون تعاوننا وثيقا مع المنظمات الدولية، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ ومؤسسات مثل التحالف العالمي للقاحات والتحصين، وشبكة مؤسسات سوروس الخيرية؛ والمنظمات غير الحكومية مثل منظمة إنقاذ الطفولة؛ وغير ذلك من الشركاء الثنائيين والدوليين.

وفي الختام، أود أن أؤكد أن حكومتي لن تألو جهدا في تنفيذ الأهداف والمقاصد المتوخاة في الإعلان وخطة العمل، وذلك بشراكة وثيقة وفعالة مع زملائنا الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى

بيان فخامة السيد عبد الله واد، رئيس جمهورية السنغال.

الرئيس عبد الله واد (السنغال) (تكلم بالفرنسية):

يشرفني أن أشارك في هذا النقاش العام للدورة الاستثنائية السابعة والعشرين للجمعية العامة والمعنية بالطفل.

واسمحوا لي في البداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، على مشاركتكم في مؤتمر قمة دكاكار المعني بالشراكة مع القطاع الخاص لتمويل نمو أفريقيا من خلال الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد)، ولزيارتكم لنا. وبالنسبة لنا نحن الأفارقة، فإن نيباد - بشراكتها مع القطاع العام، ممثلا في مجموعة الـ ٨، وشراكتها مع القطاع الخاص - تنم عن رؤية واستراتيجية وهي السبيل الوحيد لتمكين أفريقيا من دخول ساحة المنافسة الدولية ووضعها على قدم المساواة، بغية كفالة النمو للاقتصاد العالمي.

وفي المقام الأول، أود أن أتوجه بالتحية لأخي

وصديقي، الرئيس نيلسون مانديلا، وللسيدة جراتشا ماشيل، اللذان تصدرتا تحركا عالميا وغير مسبوق من أجل الأطفال من خلال مبادرتهما الملهمة.

إن استعراض نتائج خطة العمل التي اعتمدها سائر قادة العالم خلال مؤتمر القمة لعام ١٩٩٠ قد دلت على أن

وينبغي أن أشدد أيضا على إنشاء آليات لتيسير الحوار مع الشباب، خاصة المجلس الوطني للشباب وبرلمان الأطفال، التي تهدف إلى أخذ شواغلهم وأحلامهم المتعلقة بكل الأمور المختلفة في الاعتبار.

ويجدر بالملاحظة أن تقرير الأمين العام، الذي يقدم تحليلًا صريحًا لحالة الأطفال في العالم، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، قد حدد التحديات التي يجب أن نواجهها، نحن كزعماء، لكي نبني عالما ملائما للأطفال. ويبدو أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي قد فهمت تماما هذه التحديات، وهو الاتحاد الذي اعتمد إعلانا وخطة عمل أثناء مؤتمر قمة لوساكا في تموز/يوليه ٢٠٠١. ولقد عرض ممثلونا هنا في نيويورك وناقشوا الموضوعات الرئيسية لذلك الموقف الأفريقي المشترك.

ويجب أن تكون هذه الدورة الاستثنائية فرصة لنا، نحن الزعماء، لكي نعلن بجدية عن عزمنا ليس على تعزيز ما أنجزناه من قبل فحسب، بل أيضا على بناء عالم ملائم لأطفالنا - عالم سلام وتضامن وتقدم اقتصادي واجتماعي، عالم تتوفر فيه للجميع إمكانية الحصول على التعليم والرعاية الصحية والطعام المغذي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان من فخامة السيد رونالدو رونالد فينيتيان، رئيس جمهورية سورينام.

الرئيس فينيتيان (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يهنئكم، سيدي الرئيس، وكذلك الأمين العام، والمديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها، على الاستعدادات الجيدة التي تم القيام بها لهذه الدورة الاستثنائية وعلى الوثائق التي تم توفيرها. ونود أيضا أن نشيد بمكتب اللجنة التحضيرية على جهوده المضنية لإعداد الوثيقة الختامية لهذه الدورة الاستثنائية.

في بلدنا يبلغ الآن ١,٥ في المائة. ونولي اهتماما كبيرا لوقف انتشار الإيدز، ونشارك في بحوث الإيدز بمساعدة اثنين من الخبراء السنغاليين ذوي السمعة العالمية.

وفي شباط/فبراير ٢٠٠٣، وتحت رعاية وزارة الصحة، سنقوم بتنظيم حلقة دراسية في داكار، بحضور خبراء عالميين بارزين بشأن موضوع الملاريا، وتعتقد تحت عنوان "القضاء على الملاريا".

وفيما يتعلق بالهدف المعلن بتوفير التعليم لكل الأطفال، أطلقنا مبادرة تستهدف الأطفال الصغار بغية التوسع في خدمات ما قبل الالتحاق بالمدرسة. وسيتم توفير تلك الخدمات في جميع قرى السنغال، وعددها ٢٨ ٠٠٠ قرية. وستكون هذه الخدمات متاحة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سنتين وأربع سنوات، الذين ستقدم لهم لعب تعليمية للهو بها، على غرار تلك المتاحة للأطفال في العالم المتقدم النمو. وبالإضافة إلى ذلك، سيروي جد أو جدة للأطفال خلال اليوم إحدى الأساطير التي تحمل في طياتها درسا أخلاقيا.

ونحن نولي الشباب اهتماما خاصا، وننشئ مراكز للشباب في كل الأقسام الإدارية في السنغال البالغ عددها ٣٥ قسما. ويمكن للشباب في تلك الأقسام أن يمارسوا الألعاب، وأن يتجاذبوا أطراف الحديث مع أقرانهم، وأن يستكشفوا عالم الإنترنت.

وكل هذه التدابير مدعومة بخطة مؤسسية. وقد أنشأنا وزارة لصحة صغار الأطفال. ونريد أن نضمن بيئة أسرية آمنة للأطفال صغار السن، ونريد أن نقوي الأسرة السنغالية.

ولدينا ممثلين عن الشباب في الجمعية الوطنية، أحدهما على الأقل من الطلبة. وقد أنشأنا وزارة للشباب، تعالج مشاكل الشباب فضلا عن مكافحة التدهور البيئي.

ومن أكبر العقبات التي يتعين علينا جميعا التغلب عليها عند تشجيع وحماية حقوق الأطفال، الفقر وجائحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والملاريا والحرب.

وأكثر من أضرهم الفقر هم الأطفال. لذلك يجب أن يبقى استئصال شأفة الفقر إحدى أولويات جهودنا الإنمائية.

وإذا أردنا وقف تفشي وباء فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز وعكس حركته قبل عام ٢٠١٥. فلا بد لنا من اتخاذ إجراءات عاجلة. ويتطلب ذلك عملا شاملا ومنظما منا جميعا وموارد أكبر بكثير مما هو متاح الآن.

ويصدق هذا أيضا على مكافحة أمراض مثل الملاريا. فلقد عاد هذا المرض إلى الظهور في سورينام بوصفه سببا رئيسيا للمراضة والوفيات بين من يعيشون في غابات المناطق المطيرة التي لا تزال على بكارها والتي تغطي معظم أراضي بلدي.

فلنتخذ إذن الخطوات الجريئة المطلوبة لتحقيق عالم يليق فعلا بالأطفال. وعندما نطالع نحن البالغون الإحصاءات المتعلقة بأسر جيلنا ندرك أننا ممن نجوا. لقد نجونا من مخن العالم الذي نشأنا فيه. فلنلتزم إذن بإيجاد عالم يتمكن فيه جميع أطفالنا من النجاة.

فلينج كل الأطفال.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان دولة السيد مارك فوري مولني، رئيس وزراء إمارة اندورا.

السيد فوري مولني (أندورا) (تكلم بالقطالونية، وقدم الوفد النص الانكليزي): دفعت الأحداث الحزنة التي وقعت في نيويورك في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ إلى تأجيل مؤتمر القمة هذا. إن ذكرى ضحايا تلك المأساة والرغبة في قهر ومكافحة مثل هذه الأعمال تعززان عزيمتنا على محاربة

لقد وعدنا في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل عام ١٩٩٩ بتحسين رفاهة أطفالنا. ومر أكثر من عقد منذ ذلك الحين. لقد قطعت سورينام خطوات كبيرة نحو تحقيق الأهداف المحددة في مؤتمر قمة عام ١٩٩٠، بالرغم من العراقيل السياسية والهيكلية والمالية. وتم في الحقيقة إحداث تغييرات لتحسين أوضاع الأطفال. فلقد قمنا بتقييم تشريعاتنا الوطنية، ونخوض الآن عملية طويلة لتعديل القوانين التي لا تنسجم مع اتفاقية حقوق الطفل. فعلى سبيل المثال، اعتمدت الجمعية الوطنية في سورينام قانونا للقضاء على التمييز ضد الأطفال غير الشرعيين.

ولقد تم توسيع نطاق التلقيح؛ وانخفض معدل وفيات الأمومة؛ وبُذلت جهود كبيرة لمنع انتشار أمراض الطفولة وسوء التغذية.

وضمنا لحق الجميع في التعليم، تركز الحكومة بشدة على تعبئة المزيد من الموارد لاستثمارها في قطاع التعليم.

وتتوافر للشباب برامج لوقايتهم من إساءة استعمال مواد الإدمان ومعالجتهم منه، كما توجد برامج لتعليم المهارات الحياتية تعرف الأطفال بقضايا المخاطر الصحية وتستهدف إكسابهم المهارات اللازمة لتقرير الاختيارات الصحية.

وفي عام ١٩٩٩ عُقد مؤتمر للشباب في سورينام، أسفر عن إنشاء المجلس الوطني للشباب، وهو جهاز مهمته إسداء المشورة للحكومة حول القضايا المتعلقة بالطفل.

وأجرينا تحليلا لوضع الأطفال، وكذلك دراسة عن عمل الأطفال؛ وتظهر النتائج أنه تم إحراز تقدم هام. ولكن ما دام هناك أطفال محرومون من الخدمات الاجتماعية الأساسية ومن الرعاية الصحية الأساسية والتعليم الأساسي، وما دام الأطفال يعانون من إساءة المعاملة والاستغلال، فلا يمكن أن نكون راضين ولن نكون.

وهذا أمر يستحق اتخاذ إجراءات واضحة ومحددة. وينبغي قصر مكان إلقاء الخطب على هذه القاعة؛ ولا بد لنا بعد ذلك من أن نتخذ إجراءات محددة، خاصة في مجالي التعليم والصحة.

وقد أثبتت أندورا قدرة أكبر في الاستجابة للإجراءات المطلوبة في هذين المجالين، لا سيما وأن بلدنا به نسبة عالية من الشباب. فلدينا ٩٠٠٠ تلميذ في نظام تعليمي يوفر للآباء اختياراً حراً من بين مختلف النظم، والتعليم إجباري حتى سن الـ ١٦. و ٩٢ في المائة من التسعة آلاف تلميذ هؤلاء انضموا إلى الحركة العالمية. إنهم يريدون أن يسمع صوته وأن يساهموا، وهم يعتقدون اعتقاداً راسخاً بأنه لا يجوز استبعاد أي طفل.

والرعاية الصحية للأطفال في بلدي، أندورا، تقدم مع سلسلة كاملة من الخدمات الأولية التي تمكن من توفير اهتمام تختلف نوعيته باختلاف الفرد.

إن أطفال اليوم هم كبار الغد، لكنهم شباب اليوم، ولذلك، فإنهم، بهذه الصفة، يجب أن يقوموا بدور نشيط في حياتنا اليومية. والمجالس المحلية والاتحادات المختلفة في بلدنا إلى جانب البرلمان، تضع سياسات مشتركة سوف تنعكس في المجلس الوطني للشباب. ولهذا، نؤيد بوضوح تعزيز كل السياسات التعليمية للأطفال جميعاً.

لكننا نود أن يسمع صوتنا تأييداً لأعمال محددة لصالح البنات، حيث أننا نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن حصولهن على التعليم منذ بداية حياتهن يساعدهن على أن يصبحن مواطنات يدركن حقوقهن وواجباتهن. وفي تشكيلة حكومة بلدي، ٣٣ في المائة من الوزراء من النساء، وهذا مثال واضح على مشاركة المرأة. لهذا أود أن أشير إلى تعهد بلدي بالبحث عن طرق عملية يمكنه أن يتعاون بها في مشاريع

التعصب والغلو. والتعليم هو أحد العناصر الأساسية في تثقيف البشر. ولا بد أن يكون من الركائز الأساسية لتربية شبابنا التعايش مع الآخرين واحترامهم في مجتمع عادل وديمقراطي يقوم على المساواة بين الجميع.

إننا نرحب بهذه الدورة الاستثنائية لأننا مقتنعون اقتناعاً راسخاً بأنه إذا أردنا تحقيق عالم أكثر إنصافاً للجميع فإن الأعمال التي تستهدف مواطنينا من الشباب تكتسب أهمية قصوى ويجب أن تتبوأ مكانة سامية في عمل هذه المنظمة، التي تبذل جهداً هائلاً لتحسين الأحوال المعيشية للشعوب بكل أنحاء العالم.

وبداية، أود أن أهنيئ السيدة بيلامي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) على جهود التنسيق الكبيرة التي بذلها خلال الإعداد لهذه الدورة الاستثنائية وعلى العمل البالغ الأهمية الذي يقومون به من أجل الأطفال. وأود أيضاً أن أهنيئ سفيرة جامايكا، الأنسة دورانت، التي عملت بلا كلل طوال عملية التفاوض بصفتها رئيسة اللجنة التحضيرية. ولكننا ندرك أيضاً كم العمل الهائل الذي قام به كل المعنيين بالإعداد لهذا اللقاء، ونشكر كل من شاركوا فيه على تفانيهم.

ما هو معنى هذه الدورة الاستثنائية؟ ولماذا أتينا إلى نيويورك لمدة الأيام الثلاثة هذه من كل أركان العالم للمشاركة في سلسلة من الجلسات، والموائد المستديرة، والعروض والأنشطة الأخرى المتعلقة بمستقبل الأطفال؟ أعتقد أن الجواب واضح جداً. كلنا نعلم أن مجتمعنا لا يتلقى فيه الفتيان والفتيات الخدمات الأساسية التي هي من حقهم كمواطنين هو مجتمع يتعرض مستقبلاً للخطر. ولهذا أود أن أعتقد أن الهدف الأساسي لجميع من يجلسون اليوم هنا في هذه القاعة، ومن سيشاركون أيضاً في اجتماعات أخرى خلال هذه الأيام، هو وضع سياسات من أجل الأطفال.

دون كل من الآن في جميع القطاعات التي تشكل مجتمعنا. وهذه، دون شك، هي فحوى اجتماعنا، ونحن واثقون بأن النتائج ستؤكددها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه فخامة السيد بيدرو فيرونا رودريغيس بيريز، رئيس جمهورية الرأس الأخضر.

الرئيس رودريغيس بيريز (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ ببيان بالإعراب عن التهاني الحارة للأمين العام ولهيئات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) على عملهم العميق وجهودهم المنتظمة التي بذلوها منذ اعتماد اتفاقية حقوق الطفل. تلك الاتفاقية هي بمثابة امتداد لميثاق الأمم المتحدة لقيادة الجهود الدولية والسياسات الوطنية فيما يتعلق بالأطفال. وذلك العمل الأساسي من أجل الأطفال يقع تماما في الإطار الشامل للكفاح من أجل احترام حقوق الإنسان. وهو، على هذا النحو، يؤكد كل مجالات اهتمام البشر بأسرهم.

بينما نتكلم هنا في هذا الاجتماع الرفيع المستوى في هذه القاعة، تبلغنا تقارير مفصلة تحتوي على إحصاءات مثيرة للانزعاج بأنه بالرغم من كل الجهود التي بذلها أعضاء المجتمع الدولي منذ اعتماد إعلان وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للطفل، الذي عقد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، لا يزال ملايين الأطفال يموتون كل عام بسبب أمراض يمكن تجنبها. وواحدة من آخر نشرات منظمة (يونيسيف) تقدر أن ١٥٠ مليون طفل يعانون من سوء التغذية، وحوالي ١٢٠ مليوناً غير ملتحقين بمدارس: ٥٣ في المائة منهم من البنات.

إن الحروب لا تهدأ. وفي عقد ١٩٨٦-١٩٩٦، قتل مليوناً طفل في صراعات مسلحة، وجرح أو عوق ستة

ترمي إلى تحسين تعليم البنات، وبخاصة في المناطق التي تتسم حالتها فيها بالخطورة الشديدة.

وعلى مستوى التعليم، نود أيضاً أن نبين اهتمامنا بكل المشروعات التي ترمي إلى تيسير دخول الشباب إلى عالم العمل، ونحن نعرف المصاعب الكامنة في ذلك، ونؤكد مجدداً رغبتنا في التعاون في مشروعات دولية منشطة قد تفتح طرقاً جديدة في التفكير والعمل.

والآن أود أن أتناول أقصى حالة يمكن للأطفال أن يجدوا أنفسهم فيها، وهي الحالة التي تتردد دون أدنى شك، مشاركتنا في الاجتماعات الدولية: الاستغلال. ما من شيء يمكن أن يبرر إساءة معاملة الأطفال، سواء انطوى ذلك على مشاركة الأطفال في صراعات مسلحة، أو استغلالهم في العمل أو الاتجار بهم أو استغلالهم جنسياً. إننا جميعاً نعرف أن هذا يحدث، وأعتقد أننا يجب أن نتحمل جميعاً بعض المسؤولية في هذا الشأن. ولهذا يجب أن يستغل حضورنا هنا اليوم لكي نبعث إلى العالم برسالة إدانة واضحة لكل هذه الأنشطة. لا أطفال جنوداً بعد الآن؛ ولا شباب يستغل عن طريق العمل بعد الآن؛ ولا دعاة أولاد أو بنات بعد الآن.

إننا ندرك الصعوبات الكامنة في تجنب هذه الأوضاع، لكني كمواطن ورئيس لحكومة بلد رعاية الأطفال فيه حجر زاوية في تنميته الاجتماعية، أؤمن بأن صوتي يجب أن يستخدم للمطالبة بالقيام بعمل حاسم للقضاء على هذه الأوضاع، وأؤمن إيماناً راسخاً بأننا هنا لنؤكد من جديد تعهدنا بتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، جنباً لجنب مع بروتوكولها الاختياريين؛ وفوق كل شيء، لنضم صوتنا إلى الإعلان الدولي من أجل الأطفال والشباب في عالمنا. وكما قال الأطفال، أولاد وبنات اليوم هم رجال ونساء الغد. ولهذا إذا أردنا مستقبلاً أفضل لأطفالنا، يجب أن نعمل

جميعاً ونود أن نبنيه سيصبح حقيقة إذا أمكننا جميعاً أن نقنع أنفسنا بأن الاستثمار في الأطفال هو الطريق لضمان مستقبل البشرية. وجمهورية الرأس الأخضر راغبة في القيام بكل شيء ممكن، وعلى وجه الخصوص في تنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة عن لجنة حقوق الطفل والواردة في التقرير الوطني الأول للرأس الأخضر، لضمان أن يكون بوسع أطفال الرأس الأخضر أن يتمتعوا بحماية كاملة لتنميتهم الصحيحة، سواء من الناحية الجسدية أو الفكرية.

ويتمتع الأطفال في بلدي بمجموعة من الحقوق التي أعيد توطينها، إذ تم التصديق على جميع الاتفاقيات والبروتوكولات التي تنطبق على الطفل. بيد أني أرى أن التمتع بالحقوق شيء والقدرة على ممارستها شيء آخر تماماً. ويتمثل التحدي الذي نواجهه في تهيئة الأوضاع اللازمة ليتسنى للأطفال التمتع بحقوقهم على الوجه الأكمل. والطريق المؤدي إلى تحقيق تلك الطموحات المشروعة هو طريق طويل.

ونحن مقتنعون بأن الأطفال الذين ولدوا مع القرن الجديد ستكون لديهم القدرة على الحياة في عالم أكثر إنصافاً يستند إلى قدر أعظم من التضامن، عالم لن تعود الأغلبية فيه محكوماً عليها بالجوع ولن تتوقف فيه العدالة على لون بشرة الشخص أو معتقداته أو وضعه الاجتماعي، وسيكون في نهاية المطاف عالماً أكثر أماناً للجميع، منفتحاً على الآمال المشروعة للشعوب، قائماً على أسس صلبة من السلام والتعاون وتعدد الأطراف، راسخة أقدامه في الشرعية الدولية.

ويجب أن نبذل قصارى وسعنا لكفالة أن يستطيع شباب اليوم والمستقبل مقاومة العقائد التي تدعو للكرهية، والجاهلية، والعنف، والرفض. فنحن نؤمن بالمستقبل الذي ينتظر أطفال اليوم بعد أن يصبحوا رجال ونساء الغد.

ملايين، بسبب الألغام الأرضية المضادة للأفراد، بشكل خاص، وحوالي مليون طفل أصبحوا أيتاماً. وعلاوة على ذلك، هناك الآن أكثر من ٢٢ مليون طفل مشردين أو أصبحوا لاجئين بسبب العنف. وكثيرون منهم قدموا طلبات للجوء السياسي ولم يحصلوا عليه مما أضاف بالتالي ألم الاستبعاد إلى معاناة العزلة. وأطفال كثيرون يموتون بسبب الجوع والإيدز. وأطفال المهاجرين ضحايا لسياسات عقيمة، وعنصرية، وتعصب واستبعاد. وفي دوائر أضيق من ذلك، بل حتى داخل الأسرة التي ينبغي أن تكفل الحماية وتبني المحبة، يعاني الأطفال في صمت خلف أبواب مغلقة من سوء المعاملة والإهمال والعنف.

وإني أتساءل ما هي أعداد الأطفال الذين يجوبون الشوارع الآن في هذه اللحظة بحثاً عن مقومات الحياة، أو ينتقلون من مخيمات للاجئين إلى مخيمات لإعادة التجميع بسبب صراعات غير متناهية قائمة لأسباب غير معلومة لهم وغير مقبولة بشكل متزايد. ولتتخذ مثلاً فلسطين، وهي حالة تشكل عملاً من أعمال العنف تخالف الضمير الإنساني.

إني أعتقد أن من الإنصاف أن نعترف بأن البشرية بذلت جهوداً كبيرة طوال التاريخ لتعزيز الكرامة الإنسانية بكل أبعادها. وفي هذا الشأن، من الملائم أن نرحب بكل التقدم الذي أحرز عن طريق القانون الدولي، والجهود المستدامة للأمم المتحدة لجعل موضوع الأطفال المتأثرين بالحروب، على وجه الخصوص، أولوية على جدول الأعمال الدولي وللإصرار على تضمين حمايتهم في عمليات السلام.

وإني أتشاطر الرأي بأن الفرق بين بلد وآخر يقع، أولاً وقبل كل شيء، في المعاملة التي توليها أجيال اليوم للأطفال. وعلاوة على ذلك، فإن العالم الذي نتوق إليه

الأهداف العالمية الجديدة. وبالرغم من ذلك، ينبغي ألا ننسى التحديات الجديدة المتصلة بحماية الطفل وبفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز.

وتعلق جمهورية مقدونيا أهمية قصوى على الأنشطة الدولية التي يُضطلع بها لتعزيز حقوق الطفل في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في نطاق منظومة الأمم المتحدة. وهذه مناسبة مثالية لكي نحدد فيها الالتزام بتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل والإرادة السياسية لذلك، بعد انقضاء ما يزيد على عشر سنوات من الخبرة المكتسبة في تنفيذ تلك المعاهدة الدولية الهامة. وقد حان الوقت لا للاكتفاء بتعلم المزيد عما يجري عمله من أجل رفاه الأطفال، بل لبذل قصارى الجهد من قبل كل فرد وكل أسرة وكل مجتمع وكل قيادة سياسية وكل دولة وكل منظمة. إذ يعتمد النجاح على تصميمنا وعملنا المستمر سعياً لبلوغ الأهداف الرئيسية المتمثلة في تعزيز أنماط الحياة الصحية، وتوفير التعليم الجيد، وحماية الأطفال من إساءة المعاملة والاستغلال والعنف. أي أنه يعتمد بعبارة أخرى على قدرتنا على التصدي لتحديات عصرنا الكبري: وهي الفقر وبلاء الحرب والإرهاب، وجائحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز وما يشكله من مخاطر على الأطفال.

وفي تجربة جنوب شرق أوروبا الميرة خلال العقد المنصرم، بما فيها أحداث الآونة الأخيرة في بلدي، دليل آخر على الضرورة الحتمية لتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليهما الاختياريين على الوجه الأكمل. وتعكف حكومتنا على بذل الجهود لمراجعة تشريعاتها واعتماد التعديلات المناسبة لكفالة توافيقها الكامل مع الاتفاقية وانعكاس أحكامها ومبادئها وتطبيقها وإنفاذها في سياسة الدولة وممارساتها الإدارية. وقد أدمجت خطة العمل الوطنية في خطة وطنية للتنمية، وفي السياسات الاجتماعية، وفي برنامج قطاعي. وقد وقعت مقدونيا على البروتوكول

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سوف تستمع الجمعية الآن إلى بيان لفخامة السيد بوريس ترايكوفسكي، رئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

الرئيس ترايكوفسكي (تكلم بالانكليزية): من دواعي سروري البالغ أن أشارك في هذا اللقاء الهام الذي يرمي إلى صالح جميع أطفال العالم. فدورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل تمثل فرصة تاريخية نجعل فيها لاحتياجات الأطفال وحقوقهم أولوية في جميع الجهود الإنمائية ومن ثم نكفل بيئة أفضل وأكثر صحة وأماناً لكل طفل. ولا يمكن أن تكون هناك قضية أنبل أو أرفع قيمة من إيجاد عالم لائق بالأطفال.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري الخاص لتقرير الأمين العام، الذي يسلط الضوء بشكل فعال على المسائل التي تهم الطفل، ويضفي عليها منظوراً عالمياً. ويمكن لهذا التحليل التطلعي الشامل والصريح والموضوعي لحالة أطفال العالم والمشاكل التي لا يزالون يواجهونها أن يكون مرشداً لنا في جهودنا المقبلة.

لقد دعا قادة العالم منذ ١٢ عاماً في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل إلى الاضطلاع بعمل متضافر لتأمين عالم أفضل، عالم يتسم بفرص متكافئة لكافة الأطفال دون استثناء. وقد أحرز تقدم ملموس منذ ذلك الحين في تعزيز حقوق الطفل وحمايتها وفي كفالة رفاه أطفالنا. وحين الوقت الآن لتجديد الالتزامات التي قطعناها منذ ١٢ عاماً وإعادة تأكيدها، ولاستعراض التقدم المحرز والإنجازات التي تحققت للأطفال خلال العقد التالي لمؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل والإعلان العالمي وخطة العمل العالمية، ولصياغة أعمال وبرامج محددة للأعوام المقبلة. ولا تزال المسائل التي كانت أساسية وملحة في العقد الماضي، كصحة الطفل وتعليمه، والقضاء على الفقر والاستغلال، تشكل محور

الإعلان وخطة العمل في الدورة الاستثنائية الحالية يشكل تعبيرا واضحا عن إرادتنا السياسية وشاركنا في الاضطلاع بمهمتنا المشتركة المتمثلة في تعزيز حقوق الطفل. فلعلنا لا ننسى أيام طفولتنا وما كنا نحلم به في انتظار أن يقوم الكبار بترتيب عالمنا. ولنفعل ما هو أفضل من ذلك، ولنفعل المزيد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ستسمع الجمعية الآن

إلى بيان لدولة السيد كانديدو مواتيتيما ريفاس، رئيس وزراء جمهورية غينيا الاستوائية.

السيد مواتيتيما ريفاس (غينيا الاستوائية) (تكلم

بالاسبانية): أولا، أود أن أقوم بواجبي في الإعراب لجميع ممثلي البلدان الصديقة المشاركين في هذه الدورة للجمعية، عن أحر وأخلص تحيات فخامة تيودورو أويانغ نغيما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، الذي أتشرف بتمثيله أسمى الشرف. فبسبب التزامات الدولة التي لا محيص عنها، لم يتمكن من أن يقدم إلى الجمعية أفكاره بشأن الحالة الراهنة لأطفال كوكبنا، الذين يتعرضون في كل مكان للعديد من أشكال الأذى البدني والنفسي التي تعرض مستقبلهم للخطر كأدميين مدعوين إلى كفالة بقاء الإنسانية ونمائها.

ويعقد اجتماعنا اليوم في سياق قلقنا إزاء الحالة المؤسفة لأطفالنا، والعالم بشكل عام والبلدان النامية بشكل خاص. والحق أن اهتمام المجتمع الدولي، والرغبة المتقدمة للجميع في تحسين وتأمين أوضاع الأطفال تتجلى في مختلف الإعلانات التي اعتمدها الجمعية، وبشكل خاص إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الطفل والإعلان العالمي بشأن بقاء الطفل وحمايته ونمائه.

غير أننا ما زلنا نشاهد مشاهدة العاجز الذي لا حول له ولا طول الأطفال وهم يقعون ضحايا أبرياء

الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة والبروتوكول الاختياري المتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المطبوعات الخليعة. علاوة على ذلك، أنشئت اللجنة الوطنية لتنفيذ خطة العمل الوطنية وذلك تحقيقا للفعالية في تقييم وتطبيق حقوق الطفل، كما تنص على ذلك الاتفاقية. وعين أيضا أمين مظالم لحقوق الأطفال ضمن الأمانة الوطنية للمظالم.

وأود أن أشدد أيضا على جودة التعاون بين حكومتنا وبين منظمة الأمم المتحدة للطفولة في ميدان توفير الحماية للطفل، ولا سيما في مجالي الرعاية الصحية الأساسية والتعليم. ونحن الآن في مرحلة التوقيع على خطة العمل الرئيسية الثالثة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤. ويتنظر أن تكون الأنشطة البرنامجية ذات فائدة مباشرة لفئة الأطفال دون سن ١٨ بأسرها، ويبلغ عددها زهاء ٦٥٠.٠٠٠ طفل في جمهورية مقدونيا. ويجري إيلاء اهتمام خاص للأنشطة ذات الصلة بخفض معدلات وفيات الرضع ووفيات ما قبل الولادة ووفيات الأمومة، وللنهوض بالتعليم النظامي في مرحلة الحضانة، بحيث يغطي الجوانب الاجتماعية والفكرية والنفسية والانفعالية والجسمانية لنمو الطفل، ولا سيما بالنسبة لأطفال المجتمعات الريفية والطوائف العرقية. وسوف تتعاون دوائر الحكومة في تصديدها لهذه المسألة عن كثب مع المجتمعات المحلية والشبكة الوطنية للمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، التي أسهمت إسهاما كبيرا في نجاح هذه المشاريع في الماضي.

ويزيد اعتماد اتفاقية حقوق الطفل والتصديق عليها على النطاق العالمي تقريبا من أهمية قيام جميع الدول الأطراف في هذه الاتفاقية باحترام أحكامها وتنفيذها على الوجه الأكمل. وبالإشارة إلى الوعود التي قطعت في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، والدروس المستفادة من الماضي والتقييمات التي أجريت لما بقي عمله، فإني مقتنع بأن اعتماد

في عام ١٩٩١، تم وضع واعتماد خطة عمل وطنية من أجل الأطفال والنساء للعقد ١٩٩١-٢٠٠٠.

وفي عام ١٩٩٢، تم التصديق على اتفاقية حقوق الطفل؛ ووضع القانون العام للتعليم، الذي يعزز مبدأ التعليم الأساسي المجاني والإلزامي؛ وتنفيذ مشروع مدارس الحضانة غير الرسمية؛ وتنفيذ برنامج التحصين الموسع؛ وتعزيز الرعاية الصحية الأولية لتحسين مشاركة المجتمعات المحلية في إدارة الخدمات الاجتماعية.

وفي عام ١٩٩٦، سُن قانون تحديد النسل، الذي يضع الأساس لحماية الأم والطفل؛ وتم تنظيم المنتدى الوطني الأول المعني بتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، بهدف تقييم خطة العمل الوطنية في الأجل المتوسط.

وفي عام ١٩٩٧، تم إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الطفل كبرنامج تنظيمي لتنفيذ الاتفاقية؛ وعُقد في نفس السنة المؤتمر الاقتصادي الوطني الأول، الذي اعتمدت فيه الاستراتيجية الاقتصادية المتوسطة الأجل وقررت الحكومة تخصيص ٤٠ في المائة من مجموع النفقات العامة للقطاع الاجتماعي، وتوزيعها على النحو التالي: التعليم والعلوم ١٥ في المائة؛ والصحة والرفاه الاجتماعي ١٠ في المائة؛ والشؤون الاجتماعية ووضع المرأة ٤ في المائة؛ والشباب والرياضة ٣ في المائة؛ والثقافة ٣ في المائة؛ وأجهزة الاتصال ٣ في المائة؛ وقطاع العمل ٢ في المائة وأنشطة السكان ١ في المائة. وعقد في عام ١٩٩٧ المنتدى الوطني للتعليم؛ وتم على الصعيد الوطني تنفيذ برنامج إنمائي محلي يرمي إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية وتشجيع الحوار حول اللامركزية وتقوية المجتمع المدني، وإعطاء زخم لمشاركته في التنمية. وتم تنفيذ مشروع التخفيف من وطأة الفقر، من أجل تحسين مستوى معيشة أشد الطبقات الاجتماعية ضعفا من خلال منح القروض لتمويل المشاريع الجزئية.

للصراعات المسلحة، والقسوة وسائر أنواع الظلم الاجتماعي الذي يرتكبه من هم أكبر سنا من البشر. ويضاف إلى كل ذلك، استمرار الجوائح الكبيرة، كالأيدز والملاريا والسل بالإضافة إلى الجوع وسوء التغذية، من بين أمور أخرى، وجميعها ينجم عن الفقر الذي يضر بحياة أكثر من ٢٠٠ مليون طفل في العالم.

والحق أنه لا ينبغي أن يتركز اهتمامنا على الأطفال وحدهم لأنهم الضحايا الرئيسيين لمثل هذه الكوارث. ويكشف أي تحليل صادق للحالة الإنسانية العالمية أننا، نتيجة لأعمال البشر أنفسهم، نواجه كارثة وشيكة سيكون ضحاياها من الأطفال.

ولذلك، فإنه يجب علينا أن نفكر مليا لكي ندرك أن عدم الأمن الذي يهدد بقاء أطفال اليوم ونمائهم ينجم عن سلوك المجتمع الذي فيه يعيشون. فأطفالنا انعكاس صادق لما أردناه: أي عالما يعمه الغموض، وفي حالة من الاحتراس الدائم من المخاطر التي يتسبب بها البشر أنفسهم. ونحن الذين نعتبر مسؤولين عن الحروب والأعمال الإرهابية وطميش البشر بسبب العرق أو المعتقد الديني أو الرأي. ونحن المدمرون للبيئة والنظم الإيكولوجية الذين نهدد بقاء البشر على الأرض - ومن بينهم أطفالنا، ضامنو المستقبل.

أما حكومتي فترى أن الحل يكمن في استئصال شأفة الفقر للمساعدة على ضمان حياة أفضل للأجيال القادمة. بيد أننا لا نريد تنمية تروج للفسوق بين الشباب، وقبول الرذائل اللاأخلاقية تحت ذريعة الدفاع عن حقوقهم وحررياتهم. فحرية الأطفال يجب أن تحدد بحرية الفكر والتعبير المنبثقة من طابعهم التحرري والمبدع والإنساني.

ولم تتوان حكومة جمهورية غينيا الاستوائية، مدفوعة بتلك المخاوف، في اعتماد الاستراتيجيات ذات الصلة بحماية حقوق الأطفال في غينيا الاستوائية، بما في ذلك اتخاذ الإجراءات التالية:

فحسب، وإنما أيضا لوضع تخطيط مناسب لتنمية جميع أطفال
أمن الأرض في المستقبل.

ومن على هذه المنصة نفسها قمت في تشرين الثاني/
نوفمبر من العام الماضي بحث الجمعية العامة في دورتها
السادسة والخمسين على إعلان بداية نهضة الأمم المتحدة.
وما من شيء يمكن أن يساعد على هذه النهضة أكثر من
قطع التزام عالمي في هذه الدورة الاستثنائية بإيجاد عالم يليق
حقا بأطفالنا.

واسمحوا لي أن أشيد بالأمم المتحدة، وخاصة
منظمة الأمم المتحدة للطفولة على دورها الريادي في اتخاذ
المبادرات التي وضعت مسائل الأطفال موضع الصدارة في
جدول الأعمال الدولي، وكفلت الاعتراف على نطاق واسع
بحقوق الأطفال في المجتمع الدولي.

ويمكننا أن نسجل مع الكثير من الارتياح ما تحقق
من التقدم في العديد من أنحاء العالم ومن ذلك: انخفاض
معدل وفيات الأطفال دون الخامسة، وارتفاع مستويات
التحصين؛ وإحراز تقدم كبير في الوقاية من الاضطرابات
الناجمة عن نقص اليود، وتزايد أنشطة المجتمع المدني وأنشطة
الذين يدافعون عن حقوق الأطفال. ولقد شهدنا إحكام
قبضة النظام القانوني الذي ينظم تلك الحقوق بنفاد
البروتوكولين الاختياريين بشأن اتفاقية حقوق الطفل اللذين
ستصدق جامايكا عليهما خلال هذه الدورة.

بيد أن الأمور تتغير بسرعة. ونحن وكأننا نخرج من
عالم إلى عالم آخر، نواجه بالأطفال الذين يُسلبون
طفولتهم البريئة وهم يقعون ضحايا للحروب، والذين
يستعملون ببادق في لعبة قاسية، كالاتجار بالمخدرات
وارتكاب الجرائم وأعمال العنف. وهناك أطفال آخرون
يقعون ضحايا لأبشع وأشنع الأنشطة الإنسانية - إذ يباع
بعضهم في سوق النخاسة، ويستغلون جنسيا. وهناك العديد

وفي عام ١٩٩٩، سُن القانون المتعلق بنظام
المنظمات غير الحكومية. ويعمل في البلد حاليا منظمات غير
حكومية وجمعيات مختلفة، ويركز ثلاث منها على الأطفال.
وتم إعداد التقرير الأولي عن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل.

ويشكل العلم والتكنولوجيا أفضل الوسائل لتعزيز
العلاقات بين البلدان وكفالة النماء الكامل للأطفال. وإذا لم
نستفد منهما، فسنقوم بتوسيع الفجوة بين البلدان المتقدمة
النمو والبلدان النامية وترحيلها إلى الأجيال القادمة. وتعترف
غينيا الاستوائية بأن هناك جهودا جبارة بذلت وأن هناك
الكثير مما يجب عمله. ونحن على اقتناع تام بأننا سنتمكن
بمساعدة المجتمع الدولي من إنشاء عالم لائق بالأطفال.

وأود ألا أنهى بياني بدون أن أغتنم هذه الفرصة
لأتقدم، بالنيابة عن غينيا الاستوائية حكومة وشعبا، إلى
رئيس الجمعية العامة، والأمين العام، ومنظمة الأمم المتحدة
للطفولة، بالشكر على الدعم المادي والمالي والتقني المتواصل
الذي تلقيناه طوال السنوات العشر الماضية والذي شكل
دعما هاما في تحقيقنا للأهداف المرسومة. ونتوجه بامتناننا
أيضا إلى الولايات المتحدة حكومة وشعبا على كرم ضيافتها
لوفد بلادي منذ وصولنا إلى هذه المدينة الجميلة نيويورك.

وأود أن أنهى بياني بطلب إزالة العوائق التي تمنع
تحقيق التنمية الكاملة لسكان كوكبنا، وذلك من أجل
مستقبل البشرية وبروح هذه المنظمة العالمية. وبعملنا هذا
نكون قد قلنا "نعم" للأطفال، ونكون قد خطونا خطوة
كبيرة نحو تحقيق المهمة النبيلة المتمثلة في بناء عالم لائق
للأطفال.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى
بيان دولة السيد بيرسيغال جيمس باترسون، رئيس وزراء
جامايكا.

السيد باترسون (جامايكا) (تكلم بالانكليزية):
نجتمع اليوم لا لتقييم أعمالنا منذ مؤتمر القمة العالمي للأطفال

هذه الدورة الاستثنائية، علينا نحن شعوب الأمم المتحدة أن نضع أهدافا ومرامي فعالة تؤدي إلى إيجاد نوعية أفضل لحياة الأطفال في كل مكان. وعلينا أن نواصل البناء على الإجراءات التي اتخذها مجلس الأمن لتلبية احتياجات الأطفال والمراهقين في حالات الصراع.

ولا بد لنا من اتخاذ الخطوات الضرورية لسد فجوة الفرص الآخذة في الاتساع بين البلدان الغنية والفقيرة. ويجب أن نستغل جوانب التقدم في التكنولوجيا، ولا سيما في مجال البحوث، لمنفعة الأطفال في البلدان النامية الذين لا يزال يتعين تلبية احتياجاتهم للتعليم، والرعاية الصحية الأولية، والأغذية.

وعلينا أن نعزل ونعاقب أولئك الذين يرتكبون بعض أبشع الجرائم ضد الأطفال. ولا بد أن نسعى إلى إنقاذ أطفالنا من براثن سوء استعمال المخدرات، ومن عدوى فيروس نقص المناعة البشري ومرض الإيدز الذي يقصر أعمارهم. والاستثمار في أطفالنا هو أفضل طريقة لنا لكفالة التنمية والوثام العالمي في المدى البعيد.

فلتبعث هذه الجمعية برسالة أمل وتصميم. ودعونا، بوصفنا رؤساء دول وحكومات وصناع السياسات وزعماء المجتمع المدني، نتعهد بكفالة أن تعمل نهجنا السياسية وبرامجنا الاقتصادية على تحسين وضع الأطفال ورفاههم.

ولنعمل على مشاركة شبابنا مشاركة كاملة على الدوام في توفير الحماية الحقيقية لمصالحهم. وعلينا أن نعمل متضافرين بمقتضى الشعار القائل قولوا نعم للأطفال، وأن ننشئ عالما لائقا بالأطفال، مدركين أنهم ما داموا هم محور التقدم والتنمية المستمرة للبشرية، فلا بد من إيلائهم الاهتمام على سبيل الأولوية. والاستثمار في أطفالنا شرط مسبق لكفالة تحقيق الهدف الرئيسي للأمم المتحدة المتمثل في إنشاء عالم واحد ينعم بالسلام والاستقرار.

من الأطفال المصابين بعدوى فيروس نقص المناعة البشري/أو مرض الإيدز الذي لا يعيق نموهم الجسدي والعاطفي فحسب، وإنما يجعلهم أيضا أيتاما مستضعفين.

إن مجيء العولمة لم يقلل من الصعوبات المشيرة للجزع، خاصة بالنسبة للأطفال في البلدان النامية. فلا يزال الفقر أكبر عقبة بمفرده، إذ يسبب الموت ويحول دون النمو ويولد اليأس.

إن للأطفال الآن مكانا في البرامج الوطنية للعديد من الدول الأعضاء وفي برامج العمل لمختلف المنظمات الدولية. وفي بلادي بالذات، يركز صناع القرار على الأطفال والشباب في عملية التنمية الوطنية. ونحن ننتهج نهجا شاملا حيال مسائل الأطفال وتلبية لالتزامنا بتحسين وضعهم. وهذه العملية تنطوي على إجراء مشاورات وطنية مع أطراف رئيسية، بما في ذلك الحكومة، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، وممثلو الشباب.

وثمة معلم هام يتمثل في تطوير خطة عمل وطنية للأطفال. وهناك سياسات داعمة أخرى تشمل سياسة وطنية للشباب، وسياسة وطنية منقحة للسكان، وسياسة وطنية وبرنامج عمل للقضاء على الفقر، وبرامج خاصة لمساعدة الأطفال المعوقين.

وبغية توفير بيئة مؤاتية، أجرت جامايكا مراجعة وإصلاحا لتشريعاتها من أجل القيام في نهاية المطاف بإصدار قانون جديد لرعاية الأطفال وحمايتهم. وتشعر جامايكا بفخر على الأخص لإسهامها في تشكيل عملية المراجعة الهامة، سواء عن طريق المبادرات الإقليمية التي أدت إلى توافق الآراء في كينغستون، أم عن طريق عمل اللجنة التحضيرية لهذه الدورة الاستثنائية على الصعيد الدولي.

ويتحتم علينا أن نواصل جميعا استغلال طاقاتنا الفكرية ومواردنا وأعمالنا للوفاء بولايات إعلان الألفية. وفي

للأطفال أحوالا معيشية جيدة. وعلى الرغم من هذه المصاعب الاقتصادية، ظلت غابون منذ استقلالها، تجعل التعليم دائما من أولوياتها، مع توفير فرص التعليم للأطفال بما لا يقل عن ١٦ عاما من العمر. ويجري كذلك بذل جهود متواصلة في مجالات الصحة، وخاصة في مجال حماية الأمهات وأطفالهن. ووفقا لتلك الشواغل، تم بناء المدارس الأولية والثانوية، ومستشفيات الولادة ومراكز للصحة الأولية للأمومة والطفولة في جميع أرجاء الجمهورية. ويجب ألا يغيب عن نظرنا أن تلك الأنشطة، التي يجري الاضطلاع بها في إطار مكافحة الفقر، تهدف إلى رفاه أطفالنا.

ونحن نقول في غابون إن الشباب مقدس. وهو اعتقاد ظللنا نؤمن به منذ أمد طويل، وهو السبب في أن الأطفال والمراهقين لهم مكانة في صميم سياساتنا. ولهذا فإننا أرحب بمبادرة منظمة الأمم المتحدة للطفولة الرامية إلى أن تنظم على هامش هذه المناسبة منتدى خاصا يمكن الأطفال من التكلم عن مشاكلهم ونقل تصورهم عن العالم إلينا.

وبناء عالم لائق بالأطفال مهمة كبيرة، تتطلب تعبئة موارد بشرية ومالية كبيرة. ولتحقيق ذلك، يجب أن نطلق على الفور حركة عالمية للتضامن والتعاون الفعال كمصدر للنمو. وبالتالي، ولأن الأطفال هم صلتنا الوحيدة بالمستقبل، يجب ألا تُخيب الدورة الحالية تطلعات الأطفال وآمالهم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان من السيدة نغوين ثي بينه نائبة رئيس جمهورية فييت نام الاشتراكية.

السيدة نغوين ثي بينه (فييت نام): تكلمت بالفرنسية: باسم حكومة جمهورية فييت نام الاشتراكية، لي عظيم الشرف أن أقدم بأحر التحيات إلى رئيس الدورة الاستثنائية، وإلى الأمين العام للأمم المتحدة وإلى الوفود

ولنؤكد مجددا الاستنتاج المناسب الوارد في برنامج العمل الذي أسفر عنه مؤتمر القمة لعام ١٩٩٠:

”لا توجد قضية تستحق أن تحظى بأولوية أعلى من قضية حماية ونماء الطفل الذي يعتمد عليه بقاء جميع الأمم واستقرارها وتقدمها.“

ولتغادر كل أمة مجتمعة هنا في هذا المحفل المقرر عازمة على ترجمة الأقوال الطيبة إلى أفعال حازمة، وعلى ترجمة توافق الآراء العالمي إلى عمل مكرّ وفعال ضمن حدودنا السيادية ومنها إلى جميع أنحاء هذا الكوكب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان من فخامة السيد الحاج عمر بونغو، رئيس جمهورية غابون.

السيد بونغو (غابون) (تكلم بالفرنسية): إن الدورة الاستثنائية الحالية للجمعية العامة، التي تعقد بعد مضي ١٢ عاما على مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، تتيح لنا فرصة لتتعلم معا من تجربتنا الماضية ولنخطط لحلول جديدة لضمان مستقبل أفضل لأطفالنا.

وحالة أطفالنا اليوم ليست ممتازة. فمعظم الأطفال لا ينعمون بالعيش لحظات من السعادة والبهجة. وكثيرا ما تسحق أحلامهم وآمالهم مصائب هم. بمنأى عن التسبب فيها. وفي حين يشكل أطفالنا حوالي ثلث سكان العالم، فإن من المفارقات أنهم أول ضحايا الفقر، والعنف والمرض. والعالم الذي نوفره لهم اليوم بعيد عن العالم الذي يتطلعون إليه. ولنحاول إذن إنشاء عالم جديد متوافق مع تطلعاتهم.

وإذا ما أدركنا أن الفقر هو العقبة الرئيسية أمام احترام حقوق الطفل تعيّن علينا أن نعترف بأن حالة الأطفال في البلدان النامية هي أكثر الحالات فوضى. فلأن تلك البلدان لا تملك الموارد المادية والمالية الكافية، فإنه ليس بوسعها دائما، على الرغم مما تبذله من جهود، أن توفر

وتدرك فييت نام تماما أن تنفيذ إعلان وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، واتفاقية حقوق الطفل، يشكل بالنسبة لنا مهمة كبيرة وشاقة؛ واليوم كما كان الحال في الماضي، فإن المصاعب التي تواجهها فييت نام هي مصاعب بلد فقير تضرر من التخلف الاقتصادي والكوارث الاقتصادية التي لا تنتهي. وعلى الرغم من أن الحرب قد انتهت قبل ربع قرن مضى، فإن آثارها لا تزال تلقي بثقلها على عدد كبير من الأسر والأطفال.

وفي ظل هذه الظروف بذلنا جهودا كبيرة بغية إحراز تقدم في مجالات ثلاثة هي: تحسين النظام القانوني، مستلهمين في ذلك أحكام اتفاقية حقوق الطفل لإثراء تشريعاتنا الوطنية؛ ووضع وتنفيذ برنامج العمل من أجل الأطفال، مع إشراك جميع الطراف المعنية بدءا من السلطات المركزية إلى المنظمات الشعبية (غير الحكومية)، وإدماجها في البرامج الاجتماعية للدولة؛ والعمل على ضمان مشاركة مختلف منظماتنا الاجتماعية في عملية أعمال حقوق الأطفال.

وبفضل ذلك النهج يحق لشعبنا أن يفخر بما حققناه من أجل أطفالنا، رغم أن فييت نام لا تزال واحدة من أفقر البلدان في العالم. فقد تحققت معظم الأهداف الواردة في برنامج العمل الوطني، بمساعدة ميزانية سنوية زادت بنسبة ٨,٤٢ في المائة عام ١٩٩١ و بنسبة ١٢,٢ في المائة عام ٢٠٠٠.

ومن بين النتائج الملموسة التي تحققت انخفاض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بأكثر من ٣٠ في المائة؛ وتنفيذ برنامج موسع للتحصين، حيث بلغت نسبة التغطية ٩٥ في المائة؛ واستئصال مرض شلل الأطفال ونقص الفيتامين ألف؛ وتوفير التعليم الابتدائي لجميع الأطفال؛ والقضاء على الأمية. وعلاوة على ذلك، أصبح لدى ٥٠ في المائة من المناطق مرافق ثقافية وترويجية للأطفال، وتم

الحاضرة بمناسبة دورة الأمم المتحدة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل.

إننا نؤيد ونقدر على أكمل وجه التقرير الشامل الذي قدمه الأمين العام فيما يتعلق بالوفاء بالأهداف التي حددت أثناء مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل في عام ١٩٩٠. ويمكن لنا أن نقول إنه خلال السنوات العشر الماضية ظلت اتفاقية حقوق الطفل قوة دافعة وهدفا نبيلًا وقيما لجميع الدول الأعضاء في جهودها وأعمالها. وقد تغلب عدد كبير من الدول والمناطق في العالم على العديد من العقبات والتحديات التي تواجه الوفاء بالتزاماتها تجاه الأطفال، وقد كوفئت جهودها في العديد من الحالات. وبفضل هذا، وعلى الرغم من عدد معين من الأهداف لم يتحقق، كما كان مرغوبا، ينبغي - كما أكد على ذلك تقرير الأمين العام - ملاحظة أنه تم إنقاذ المزيد من أرواح الأطفال، وتمكن المزيد من الأطفال من الذهاب إلى المدارس، وأتيح المزيد من أنشطة الاستجمام للأطفال، وأبرم المزيد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالأطفال وتم التصديق عليها أكثر مما تم في العقد السابق. وقبل كل شيء، يمكن أن نلاحظ بين قادة العالم وعيا متزايدا بحقوق الطفل وواجب القادة في ضمان مراعاة تلك الحقوق.

ولكن في الآونة الأخيرة، مر العالم بتغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية شديدة التعقيد، ناشئة عن مشاكل لم نعد من قبل نطاقها، منها: الإرهاب، والصراعات المسلحة والعرقية، وانتشار المجاعات، وبلوى الإيدز، وتدهور البيئة والتحديات المتمثلة في تسارع عملية العولمة. وكل هذا قد منعنا - خاصة البلدان النامية - من الوفاء بالتزاماتنا. وبسبب كل هذه المشاكل بالتحديد يجب علينا اليوم في هذه القاعة أن نؤكد من جديد اعتزامنا المضي قدما في تنفيذ وعودنا، والبحث عن تدابير ملائمة وضم جهودنا الجماعية بغية أن نبني - في هذا القرن الجديد وبرؤية جديدة - عالما مناسبا لأطفالنا.

البرامج المتصلة بالأطفال. ولن ندخر جهداً من أجل ضمان أن يتمتع أطفالنا بحياة سعيدة في ظل الكرامة.

ومن هذا المنطلق، تعرب فييت نام عن تقديرها للصعاب والمعاناة التي يكابدها الأطفال والنساء في أشد الدول فقراً والدول الأكثر تضرراً بالحرب وعمليات المقاطعة، مثل فلسطين وأفغانستان وكوبا والعراق. ويتعين على المجتمع الدولي تركيز جهوده، وتقديم مساعدة فعالة، لشعوب تلك البلدان لكي يتسنى لها - خاصة النساء والأطفال - أن تتمتع بظروف التنمية والمعيشة الطبيعية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن شكر فييت نام الخالص للمساعدة السخية والفعالة التي قدمتها حكومات عدد من البلدان، ولا سيما السويد والاندكرك وفرنسا واليابان وكوريا الجنوبية، وغيرها، ومختلف الوكالات التابعة للأمم المتحدة، لا سيما منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما أود أن أشكر المنظمات غير الحكومية.

ويحدونا الأمل في أن تواصل الحكومات والمنظمات الدولية تقديم المساعدة إلى فييت نام والبلدان النامية الأخرى كيما تطبق البرامج الوطنية والعالمية المتصلة بالأطفال بنجاح، حتى يمكننا أن نقول "نعم" لجميع أطفالنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أذكر المتكلمين مرة أخرى بأن البيانات التي يُدلى بها خلال المناقشة في الجلسة العامة محددة مدتها بخمس دقائق.

تستمع الجمعية الآن إلى بيان سمو الأمير ألبرت، ولي عهد إمارة موناكو.

ولي العهد الأمير ألبرت (موناكو) (تكلم بالفرنسية): في عام ١٩٩٠ - أي قبل حوالي ١٢ عاماً - وفي مؤتمر القمة العالمي التاريخي من أجل الطفل، الذي نظّمته الأمم المتحدة - أعرب المجتمع الدولي عن قلقه إزاء عدد من المسائل الهامة مثل عمل الأطفال وتعليمهم وصحتهم.

استيعاب ٧٠ في المائة من اليتامى والمشردين في مراكز الإيواء.

ويركز برنامجنا الوطني الجديد تركيزاً رئيسياً على إنجاز تلك الأهداف التي تحددت للفترة ١٩٩١-٢٠٠٠ والتي لم تتحقق بعد. ونسعى جاهدين لخفض معدل وفيات الأطفال، ووفيات الأمومة والحد من سوء التغذية. وتتصدى كذلك لمسألتي توفير مياه الشرب المأمونة وهيئة البيئة الصحية.

ونعمل أيضاً من أجل تحقيق بعض الأهداف الجديدة، ومنها إنشاء مراكز لحضانة الأطفال قبل سن الدراسة؛ وتحسين التعليم الابتدائي والثانوي؛ وهيئة فرص متساوية لمشاركة وتنمية الأطفال والقصر، وبخاصة الفتيات؛ والوقاية من وباء فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز ومكافحته.

وتكرس دولة فييت نام أيضاً اهتماماً كبيراً لحماية الأطفال من جميع أنواع الاستغلال، وتسعى جاهدة لتمكين حوالي مليون طفل معوق - لا سيما أولئك الذين تضرروا بالمواد الكيميائية السامة، مثل العامل البرتقالي، الذي استخدم على نطاق واسع خلال الستينيات والسبعينيات أثناء حرب فييت نام - كيما يتمتعوا بحقوقهم الأساسية، مثل غيرهم من الأطفال. ويتمشى برنامجنا للعمل من أجل الأطفال تماماً مع استراتيجيتنا الرامية إلى القضاء على الجوع وتخفيض حدة الفقر، وهي الاستراتيجية التي تعكف الدولة على تنفيذها منذ عدة سنوات.

إن بناء "عالم يليق بالأطفال" وفقاً للمعايير التي حددها الإعلان لن يكون بالمهمة اليسيرة، لكنها مهمة ضرورية - بل هي ضرورة حتمية يملئها علينا الضمير والشرف. كما أنها شرط للتنمية المستقرة لكل دولة وللعالم أجمع.

وتتعهد فييت نام بأن تواصل غرس الشعور بالمسؤولية لدى السلطات، على المستويات كافة، وضمان مشاركة أكبر من جانب جميع الأسر والمجتمعات المحلية في

على أحدها - المتعلق بالأطفال في الصراعات المسلحة. وما فتئت حكومة الإمارة تسهم ماليا في الصندوق الذي أنشئ في هذا السياق منذ استهلاله. ووفت الحكومة بالتزاماتها على الصعيد الوطني من خلال تشريع يضمن الاحترام الصارم لهذه الحقوق عبر الوكالات الحكومية والمحاكم.

وفيما يتعلق بالأطفال، خاصة الأكثر ضعفا بينهم، اعتمدت الحكومة تدابير لا في المجال القانوني فحسب بل أيضا في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وتنفيذ مثل هذه التدابير هو مسؤولية السلطات الإدارية ذات الصلة، والمعنوية على وجه التحديد بتنفيذها الكامل ولمصلحة الأطفال دائما. وتكاد تكون محابة الأطفال داخل الإمارة ديانة، كما يتجلى في المشاركة واسعة النطاق من الأطراف الفاعلة الرئيسية في الحياة السياسية والمنظمات المجتمعية. ولقد عززت هذه المشاركة انخراط حكومة وشعب الإمارة النشط في المؤسسات الخيرية المختلفة التي تهدف إلى تحسين أحوال معيشة الأطفال، خاصة من يعيشون في البلدان المحرومة، ودعمهما المالي المنتظم لهذه المؤسسات.

ولدينا في الإمارة برامج بأسماء تحفز على التأمل، مثل برنامج "دموع بلا عيون"، الذي يساعد على مكافحة عمى الأطفال، وبرنامج "مدارس الرياح الأربع" - وهي مدارس مكيفة لتناسب أسلوب حياة أطفال الشوارع - تديرها الرابطة العالمية لأصدقاء الأطفال، التي تتخذ من موناكو مقرا لها وتعمل إما بمفردها أو بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، التي أود أن أوجه إليها إشادة تستحقها تماما. وهناك منظمة أخرى، "رسالة الطفولة"، تعمل بلا كلل لزيادة تعليم الأطفال وتحسين صحتهم وتشجيع إدماجهم، خاصة الأطفال المحرومين، في الجنوب وفي الشمال أيضا. والمنظمة المعروفة باسم "أطفال فرانكي" تحاول، بمقدرة وعطف كبيرين، أن ترفه عن الأطفال الذين يتلقون العلاج في المستشفيات، وبالتالي فهي تهون عليهم بعض الشيء.

واليوم، في الوقت الذي يحاول فيه العنف الإرهابي، العدمي الطابع والذي أدى إلى تأخير هذا الحدث بالفعل، أن يدمر القيم التي قامت عليها الأمم المتحدة، فإن هذه المسائل لا تزال تشغلنا. والآن، ثمة شواغل أخرى لا تقل خطورة، تؤثر علينا بشدة، منها مسألة تزايد الفقر وجائحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، التي تؤثر حتما على الأطفال؛ واستخدام الأطفال في الصراعات المسلحة؛ وبغاء الأطفال.

إن الأوضاع الدولية الراهنة والظروف الاقتصادية والاجتماعية، الآخذة في التدهور في العديد من البلدان، هي دليل واضح على أن علينا أن نركز بلا كلل على الحاجة الحتمية إلى احترام وضمان حقوق الطفل، التي اعترفت بها اتفاقية الأمم المتحدة المورخة ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، رسميا، والتي ينبغي الآن أن تكون مصدرا أساسيا للإلهام في عملنا، والتزاماتنا وجهودنا في المستقبل.

لقد انضمت كل الدول الأعضاء في منظمنا تقريبا إلى هذه الاتفاقية، اعترافا منها - في أعقاب إعلان جنيف لعام ١٩٢٤ وإعلان حقوق الطفل، الذي اعتمدته الجمعية في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٩ - بضرورة توفير حماية خاصة للأطفال لافتقارهم إلى النضج البدني والفكري. وبالمثل، فقد اعترف بتلك الحاجة كل من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والميثاقين الدوليين المعنيين بحقوق الإنسان.

لقد أشرت بإيجاز إلى الصكوك الدولية الرئيسية بشأن حقوق الإنسان تأكيد الحقيقة أن جميع الدول - حتى تلك التي ليست أطرافا رسمية في اتفاقية حقوق الطفل - ملزمة باحترامها والنهوض بالمبادئ والقيم التي تلهمها.

وبالإضافة إلى الحقوق الواضحة التي تم تحديدها للأطفال، يجب بالطبع أن يحظوا أيضا بالحقوق العالمية - خاصة الحقوق الاجتماعية والثقافية - التي تم الاعتراف بها دوليا على أنها من حق جميع البشر.

ولقد ارتبطت إمارة موناكو بالتزامات دولية من خلال التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل والتوقيع على بروتوكولاتها الإضافية، وتم التصديق بالفعل

القيام به في ذلك الاجتماع الرفيع المستوى جدا، تُوج بإعلان موناكو: اعتبارات الأخلاقيات - البيولوجية وحقوق الطفل، الذي يدعو ضمن أمور أخرى إلى احترام كرامة الجنين والتنوع الجيني للبشرية.

علاوة على ذلك، وبروح قرار الجمعية العامة المعنون "بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأولي الأعلى" - الذي شاركت موناكو في تقديمه - تقدم حكومتنا مساعدة مالية لتشييد وصيانة بنية تحتية رياضية لألعاب أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي. وبعد اختتام تلك الألعاب سوف يستخدم الشباب من ضواحي سان سلفادور تلك البنية التحتية لتوجيه الميول والقدرات الرياضية لديهم، والتي ترتبط بالعمل التربوي والاجتماعي. والأطفال لهم طبعاً الحق في التعليم، الذي تشكل الرياضة جزءاً منه.

وفي سياق دور الرياضة الذي لا غنى عنه في تعليم الشباب، أود أيضاً أن أشير إلى دور الرياضة في إعادة تأهيل الشباب المعوق ذهنياً. ويستحق الالتزام النموذجي والنبيل جداً لاتحاد موناكو للألعاب الأولمبية الخاصة كل تشجيع في هذا السياق.

إن هذا الالتزام نحو الأطفال، الذي يمكن ملاحظته بكل أرجاء العالم، حيث أن قضية الأطفال الذين يعانون قضية عالمية - وقد تكون من أكثر القضايا عالمية - يدفعنا إلى الأمل في أن تُتوج هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بنجاح عظيم. وأنا واثق بأن الإعلان وبرنامج العمل العالمي اللذين ستمخض عنهما الدورة سوف يشكلان قوة دافعة أكبر لطموحنا الذي يهدف إلى تحسين أحوال معيشة الأطفال بكل أنحاء العالم، وأولهم وفي مقدمتهم الأطفال الأكثر تعاسة: المتورطون في صراعات مسلحة؛ والذين يتعرضون لاعتداءات جنسية؛ والذين تركهم الفقر على هامش المجتمع بحرماتهم من متطلبات التنمية، مما يضطرهم في بعض الأحيان إلى البحث عن الغذاء بالتنقيب عنه في مقالب القمامة؛ وكذلك الذين أضر بهم الإرهاب بشكل مباشر أو غير مباشر.

كل هذه المنظمات في موناكو، ومنظمات أخرى عديدة أيضاً، تستحق الذكر نظراً لمنجزاتها الرائعة وإيثار وتفاني أعضائها. ولا يسعنا أن ننسى منظمات - مثل "الصليب الأحمر في موناكو"، التي أتشرف برئاستها، و"موناكو للمعونة والدعم والصدقة بلا حدود" - التي رغم أنها ليست مكرسة بالكامل لتحسين قدر الأطفال فإنها توليهم أهمية كبيرة في عملها الخيري المحلي، وكذلك في أنشطتها الدولية. كما أود أن أُنوه بالغرفة التجارية الصغرى في موناكو، التي تنظم كل عام في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر - الذكرى السنوية لاعتماد الاتفاقية - "عيد الأطفال"، الذي يتضمن أنشطة جمع تبرعات لصالح الأطفال الذين يواجهون صعوبات، مثل سباق "بلا نهاية"، في الوقت الذي تعزز فيه الوعي الجماهيري بالأطفال المحرومين واحتياجاتهم الأكثر إلحاحاً. وتود هذه المنظمة أن يقر كل بلد عيداً وطنياً لحقوق الطفل، وأن يُحتفل به في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر.

كما أود أن أذكر مركز الأميرة ستيفاني للشباب، الذي يوفر مكاناً للشباب للعب والراحة أثناء العام الدراسي، وكذلك للشباب الكثيرين جدا الذين يزورون موناكو في إجازاتهم. وأخيراً، أود أن أذكر برنامج الخدمة الهاتفية "إنصت يا شباب" الذي يقدم الدعم المعنوي طوال العام للشباب الذين يواجهون صعوبات.

وبفضل أنشطة المنظمات الإنسانية هذه أصبحت إمارة موناكو مركزاً للمبادرات الاستباقية وكذلك مكاناً للتأمل الأخلاقي - المكان الذي يمكن فيه النظر في التطور العلمي والتقني في مجتمعاتنا، الذي يضطرنا دائماً إلى مواجهة قضايا أخلاقية جديدة. وفي هذا الصدد، عُقدت حلقة دراسية دولية في موناكو في نيسان/أبريل ٢٠٠٠، بعد إعداد علمي حاد ومتعمق، استضافتها الرابطة العالمية لأصدقاء الأطفال بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، حول موضوع الأخلاقيات - البيولوجية وحقوق الطفل. إن العمل المتعدد التخصصات - بل يمكنني أن أقول العمل ذا المجالات المشتركة - الذي تم

القانونية، لكي نكفل، بما يتجاوز قيود الوقت والحدود، المحاكمة والمعاقبة على ارتكاب الجرائم غير السوية ضد الأطفال، بتصنيفها باعتبارها جرائم ضد الإنسانية. وهذا من شأنه جعل تلك الجرائم غير خاضعة لقاعدة الحدود وجعل مرتكبيها عرضة لإجراءات تسليم المتهمين. وهذا من شأنه بالمثل أن يحمي الأطفال باستمرار من التهديدات التي يفرضها العنف العاشم للإرهاب الدولي الذي كثيرا ما يكونون ضحاياه الأوائل الأبرياء، وهذا أمر يتحتم علينا القيام به.

إن إمارة موناكو انضمت دون تحفظ وباقتناع تام إلى توافق الآراء الخاص بمونتييري. ومؤتمر القمة لمناهضة الفقر يمثل مرحلة أساسية، ويعد تقدما لا يمكن إنكاره في مجال تمويل التنمية. والعمل الدولي في هذا المجال، بما في ذلك الجهود التي تبذل لصالح الأطفال، لا يمكن أن يظل كما كان في الماضي. إن زمن الاستجداء والتفضل بالصدقة من أمور الماضي. وينبغي أن يصبح المتلقون والمأنون شركاء حقيقيين وحلفاء عاقدى العزم على بذل جهود مشتركة تراعى فيها حقائق الأمر الواقع، أي احتياجات المتلقين وإمكانات الشركاء.

والمشاورات بين المانحين والمتلقين ينبغي أن تكون أوسع نطاقا وأفضل توازنا. والمشاريع التعليمية ذات النطاق الأوسع بشكل متزايد، ينبغي القيام بها، حتى يصبح الأطفال، منذ بداية حياتهم، مدركين للقيم الإنسانية الأساسية لتنميتهم - وعلى وجه الخصوص لازدهارهم - وأيضا لحريتهم وللإحترام الواجب لكرامتهم.

وسواء كانت معونة مباشرة محددة تعطى لطفل مريض أو يهدده مرض وبائي؛ أو لطفل صحته متأثرة بنوع من أنواع التلوث الناجمة عن الاعتداءات غير المسؤولة على البيئة، وبخاصة المخلفات السامة التي تسمم مصادر المياه الطبيعية؛ أو لطفل ضحية للجهل الذي يؤدي إلى الأمية، فإن

ومن بين القضايا التي تعاملت معها النصوص الممتازة قيد النظر - التي أود أن أعرب عن التهنية والامتنان للجنة التحضيرية عليها - نرى أن لبعضها أهمية كبرى. وينطبق هذا بصفة خاصة على الإصرار الذي شهدناه على زيادة إمكانية حصول البنات على التعليم. فأنا واثق تماما بأن توفير فرص ثقافية أكبر للبنات سيضاعف فرص السعادة والنجاح لأطفالهن. وهذا التعليم يجب ألا يأخذ في الاعتبار المنظور الجنساني فحسب بل أيضا المساعدة في حماية الطفلة من خلال وقايتها من الشرور ذات العواقب الوخيمة جدا، مثل الدعارة أو الأمومة المبكرة. وما فتئت الرابطة العالمية لأصدقاء الأطفال وفروعها الوطنية البالغ عددها ٢٥ تساعد منذ سنوات عديدة في تشجيع التعليم المناسب للفتيات الصغيرات. ويكتسب مثل هذا التعليم أهمية أكبر نظرا للإدراك العام اليوم بأن النساء عامل يتعذر الاستعاضة عنه في التقدم والتنمية.

وكما تعلم الجمعية، يمثل وفدنا إحدى أصغر الدول في المجتمع الدولي. وفي بلدنا الصغير، الذي أُقيم على صخرة، فإن الاعتقاد في وجوب حماية الأطفال في كل أنحاء العالم من خلال النهوض بتنميتهم اعتقاد شائع جدا منذ زمن طويل. ففي عام ١٩٦٣ - قبل ٤٠ عاما تقريبا - أسست أمي، الأميرة غريس، المنظمة الدولية "الرابطة العالمية لأصدقاء الأطفال"، التي أشرت إلى أنشطتها مرارا. وتترأس هذه الرابطة حاليا شقيقي، صاحبة السمو الأميرة كارولين أميرة هانوفر، وهي الرابطة التي أعمل رئيسا شرفيا لها. والغرض الأساسي منها هو منع الأخطار التي تهدد حياة شبابنا الفكرية أو الأخلاقية أو البدنية من خلال وقايتهم من جميع أشكال العنف والاعتداء الجنسي والأشكال الأخرى من المعاملة المهينة.

وكما تبين تلك المنظمة غير الحكومية الدولية بوضوح وبطريقة قاطعة، من المؤكد أن واجبنا هو أن نقوم بكل شيء يمكننا القيام به معا، سواء على الصعيد الوطني أو الصعيد الدولي، لتعزيز كل الوسائل، بما فيها الوسائل

الأطفال والمراهقين، وقانوننا عاما للتعليم، وقانوننا لمكافحة العنف الأسري، وقانوننا عاما بشأن الشباب، وقانوننا عاما بشأن حماية المعوقين، وقانوننا بشأن الأمن الاجتماعي وقانوننا عاما بشأن الصحة. وصدّقنا على الاتفاقية ١٣٨ بشأن الحد الأدنى للعمر للانخراط في قوة العمل؛ والاتفاقية ١٨٢ بشأن حظر أسوأ أشكال عمالة الطفل؛ ونحن الآن نقوم بعملية قبول تعديل الفقرة ٢ من المادة ٤٣ من اتفاقية حقوق الطفل، ونقوم أيضا بعملية التصديق على البروتوكول الإضافي لمنع وقمع الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال، والمعاقبة عليه، وهو ملحق باتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ وأيضا البروتوكول الإضافي لمعاهدة حقوق الطفل المتعلق باشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة.

ومع الإصلاحات القانونية، يواجه بلدنا تحدي تعزيز التدابير الإدارية بما يتماشى مع التعهدات المقطوعة. ونعكف، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف)، وتحالف مكون من ١٥ منظمة غير حكومية، على تنظيم مشاور وطني يدعم الخطة الرامية إلى ضمان ممارسة حقوق الأطفال والمراهقين. وقد وضعت تلك الخطة، كأولوية، تسجيل المواليد، ومنع الاستغلال التجاري ومنع الاستغلال الجنسي، ونصت على ضمانات للأطفال الذين يقعون في مشاكل مع القانون.

وفي مجال الصحة والتعليم، ننفذ برامج لإنشاء مراكز تنمية الأطفال للأطفال الذين تبلغ أعمارهم من ٤٥ يوما إلى عامين، ومساكن للأطفال في الأحياء للأطفال من سن ثلاث سنوات وأربع سنوات، ومراكز للرعاية الشاملة مقامة في المناطق المهمشة التي بها فقر مدقع، للأطفال تلك المناطق. وهذه المراكز توفر تعليمًا شاملاً للسكان من الأطفال.

مفتاح النجاح في الشراكة الجديدة التي نتطلع إليها ينبغي أن يكون تقييما مستمرا للمشاريع المضطلع بها وفعالية نتائجها.

ونحن، في موناكو، نريد أن نسهم في دفعة جديدة من أجل التنمية المنسجمة للأطفال وحمايتهم. وهذا بالنسبة لنا ليس غاية، بل نعتبره واجبا. إن العصر الذي نعيش فيه، والمستقبل الآتي، ينبغي أن يكونا، بالرغم من المشاكل والصعوبات التي تظهر، أوقاتا توضع فيها أفكار ومشروعات جديدة أكثر لصالح الأطفال، الذين هم سبب تجمعنا هنا هذا الأسبوع في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أناشد المتكلمين، مرة أخرى، أن يقصروا بياناتهم في الجلسة العامة على خمس دقائق.

تستمع الجمعية الآن إلى خطاب تلقيه فخامة السيدة ميلاغروس أورتيغ بوش، نائبة رئيس الجمهورية الدومينيكية.

السيدة أورتيغ بوش (الجمهورية الدومينيكية) (تكلمت بالإسبانية): وفد الجمهورية الدومينيكية يحيي مكتب الجمعية ويهنئ الأمين العام على مبادرة عقد هذه الدورة الاستثنائية للطفل، كدليل على الاهتمام الذي تبديه دول العالم بأطفالها.

رغم سنوات من النمو الاقتصادي تظل الجمهورية الدومينيكية بلدا، زاد فيه الفقر نتيجة لتراكم الثروة لدى أقلية محظوظة. وهذا أثر بشكل مؤلم على أقل الفئات حماية، أطفال بلدنا. ونحن هنا اليوم أمام الجمعية لنشرح الجهود التي تبذلها الحكومة، تحت قيادة الرئيس هيبوليتو ميخيا دومينغيز، لعكس اتجاه تلك العملية المؤلمة.

في ١٩٩١، صدقت الجمهورية الدومينيكية على اتفاقية حقوق الطفل. وقد تعهدنا بالامتنال لمبدأ الحماية المتكاملة للأطفال، وهذا انطوى على تغييرات في البيئة القانونية وفي تنظيم مؤسساتنا. وأصدرنا قانونا بشأن حماية

وتشكل نوعية التعليم عنصراً أساسياً في زيادة ما لمواردنا البشرية من قدرة على المشاركة والتنافس. ولهذا السبب فإننا قد أنجزنا بالتضافر مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة نموذجاً للمدارس الريفية المتعددة الصفوف يجري تنفيذه في المناطق الريفية بالجمهورية الدومينيكية وسيبدأ تطبيقه في أيلول/سبتمبر مع تنفيذ برامج رائدة لدراسات اليوم الكامل بغية تحسين نوعية التعليم. ونسعى للنهوض بجودة التعليم بإدماج التعليم الإيكولوجي كجزء من منهج شامل.

وقد شكل رئيس الجمهورية مجلساً اجتماعياً تقوم فيه مكاتب الحكومة بتنسيق الإجراءات التي تستهدف القيام بمدخلات رامية إلى تحسين وقياس ومتابعة الاستثمار الاجتماعي الجاري الاضطلاع به والذي تشارك فيه الأجهزة غير الحكومية والشركات الخاصة على حد سواء. ويشجع هذا المجلس القيام بإجراءات لصالح الأسر وبيئتها ويضطلع بهذه الإجراءات، وذلك من خلال حملة مكافحة الفقر الجارية في سياق الجهد الذي يبذل لإحراز التقدم وتوفير الرفاهية للأسر الدومينيكية. ونرجو أن نسلط الضوء على القروض التي تقدم للأسر من أجل إنشاء المشاريع التجارية الصغيرة، التي تدر رأسمال اقتصادي واجتماعي سوف يفيد أطفالنا، فضلاً عن التي تقدم لإجراء التحسينات بالمنازل وصيانة الصرف الصحي والمياه من أجل تحسين الظروف السكنية للطفل.

ولأول مرة في تاريخ الجمهورية الدومينيكية يكون لدينا مجلس حكومي مكرس حصراً للطفل، برئاسة رئيس الجمهورية، وذلك لتحليل السياسة الرسمية المتعلقة بالأطفال والمراهقين وتحديداتها ومتابعتها، وبصفة أساسية لكفالة الحماية للطفل من المخاطر على الصعيدين الشخصي والاجتماعي. وقد أنشأنا، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، مكتب السيدة الأولى، المسؤول عن

ومن أجل الوفاء بالالتزام الذي تعهد به الرئيس ميجيا في بنما في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ يلتحق كل الأطفال في سن التعليم في الجمهورية الدومينيكية، سواء كانوا مواطنين أو مهاجرين، بالمدارس العامة، وسواء كانت لديهم شهادات ميلاد أم لا، مما يضطر الدولة، بالتالي، إلى إصدار الوثائق أثناء تعليمهم. وقد وسعنا نطاق حضور المدارس الابتدائية إلى ٩٣ في المائة، وتعهدنا بتوفير الالتحاق الكامل لكل التلاميذ بالمدارس الابتدائية بنهاية ٢٠٠٣.

وهناك برنامج طموح يجري القيام به لصالح تلاميذ المدارس في أكثر المناطق فقراً في الجمهورية الدومينيكية، الذين يتلقون تعليمًا مجانيًا، مع الكتب المدرسية، والإفطار، والزي المدرسي والأحذية. وعن طريق السجلات المدرسية، سنضمن أن يحصل كل طفل دون الصف الرابع على التطعيم ضد الأمراض، وعلاج الأمراض الطفيلية، والفيتامينات والعناصر التكميلية، ورعاية الأسنان والعيون وتسجيل الطول والوزن. وهذه التدابير التي تتخذها كلها بمواردنا وبالمعونة الدولية.

إن حكومة الجمهورية الدومينيكية تتحرك بسرعة لتحسين أوضاع أطفالنا. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، بدأت إدارة القوات المسلحة، في خطوة لم يسبق لها مثيل، نوعاً جديداً من المشروعات لتوفير دور ومساكن للأطفال والمراهقين المقيمين في الشوارع لإتاحة الفرصة لإعادة تعليمهم مدنياً، وإعادة اندماجهم - بعد ذلك - في المجتمع والمدارس، وبالتالي إبعادهم عن الجريمة والجنوح. وفي جهد لتحسين التعليم الابتدائي، صممت المدارس التي بنيت منذ ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٠ بحيث تكون خالية من أية حواجز مادية أو معمارية. وقد نفذنا نوعاً شاملاً من التعليم للسماح للتلاميذ ذوي الحاجات الخاصة بالحصول على التعليم الوطني.

الاستثنائية في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ويرمز تأجيلها إلى ما يطلبه أطفال العالم: وهو السلام ومناهضة العنف. وبالرغم من الفقر والعقود والسنين الضائعة، فإن حكومتنا عاكفة على العمل من أجل الأمل المتجسد في أطفالنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان لحضرة السيد جورج سايوتي، نائب رئيس جمهورية كينيا.

السيد سايوتي (كينيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل عن استعراض متابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل الذي عقد في عام ١٩٩٠. ويوضح التقرير أنه قد أحرز قدر كبير من التقدم في عدد من المجالات المرتبطة برفاه الطفل. بيد أنه ما زالت هناك أوجه قصور كثيرة تهدد الإنجازات التي تحققت بالفعل. ويحدوني الأمل في أن تتصدى هذه الدورة الاستثنائية لتلك النقائص بشكل كاف ومناسب.

لا تزال اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل واحداً من أهم الصكوك لتحديد حقوق الطفل وحمايتها. وقد أفادتنا الاتفاقية فائدة لا بأس بها، وخاصة في تعزيز الإجراءات المتخذة بشأن ما يطرأ من المسائل التي تؤثر في رفاه الطفل. وكينيا من بين البلدان التي صدقت على الاتفاقية في ١٩٩٠. وأنشأنا على الفور فرقة عمل لوضع خطة عمل وطنية بالاستناد إلى أهداف مؤتمر القمة العالمي لعام ١٩٩٠ المتعلقة بإعادة النظر في القوانين المتعلقة بالطفل واستكمالها.

وقد أصدر البرلمان تشريعاً جديداً شاملاً لوضع الطفل وبدأ العمل به اعتباراً من ١ آذار/مارس. ويشمل هذا التشريع كافة الضمانات لحقوق الطفل ورفاهه. إضافة إلى ذلك، فقد تم إنشاء محكمة للأسرة لتعزيز رفاه الأسرة بوصفها راعية لحقوق الطفل. وبالمثل أنشأنا برنامجاً لصحة الأم والطفل والتحصين على وجه التحديد. وقد ساعدت

تنفيذ برامج الطفل، بما فيها تقديم المساعدة للمراهقات الحوامل، وللفتيات في المناطق الريفية، ولتدريب القيادات الشابة، ولإيجاد ثقافة للسلام. ويقوم مكتب المدعي العام من خلال جهازه الرئيسي الخاص بالأطفال والمراهقين بإنفاذ قانون حماية الطفل. وسيكفل قانون الضمان الاجتماعي الذي اعتمد في عام ٢٠٠١ توفير الرعاية لأطفال العاملين اعتباراً من شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

وفي إطار استراتيجية تطوير التعليم في الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٢، تتصدى للتحدي المتمثل في الانتقال بالتعليم إلى العصر الحديث عن طريق الاستعانة بالتكنولوجيا. ومن دواعي سروري أن أبلغ الجمعية بأن وزارة التعليم قد أنشأت المئات من مختبرات الحواسيب والحجرات الدراسية الإلكترونية في المدارس الإعدادية وتعكف على إعداد شبكة حاسوبية داخلية (إنترانت) لتوفير الاتصال والمعلومات بشكل مستمر ضمن نظام حديث للإدارة المدرسية. كما أنه يجري عقد مؤتمر وطني للطلاب في سياق هذا المشروع ليتيح لهم أن يسهموا في النظام التعليمي برؤيتهم وتجربتهم بشأن احتياجاتهم الخاصة. وتقدم مؤسسات المجتمع المدني والوكالات الدولية يد العون لتعزيز الإجراءات المتخذة لصالح الأطفال الدومينيكين. ويتأسس اتحاد القوى هذا الرئيس إيبوليتو ميا دومينغيز، الذي أعرب عن التزامه بالتنمية البشرية للبلد.

وختاماً فإن التحدي المتمثل في إيجاد مجتمع حديث ومنفتح ومتسم بالعولمة يفرض علينا الاضطلاع بإجراءات تحظى بتوافق الآراء لتوجيه ما نقوم به من أعمال لخير الطفل، وذلك بالتضافر مع المجتمعات والأسر والأطفال والمراهقين ومنظمات المجتمع المدني وكياناته، ووسائل الإعلام والقطاع الخاص.

هذا هو ما نفعله. بيد أنني أود قبل أن أختتم كلمتي أن أوضح شيئين. كان من المقرر أن تعقد هذه الدورة

الضروري للحصول على التعليم الابتدائي والخدمات الأساسية الأخرى. وتحقق هذه الجهود من خلال الشراكة المتبادلة بين الحكومة والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية. وقد بدأ المجلس الوطني لمكافحة الإيدز مشروعاً شاملاً للتثقيف بشأنه وألحق الدعاة بالمدارس وغيرها من مراكز التعلم.

ولا يزال عبء الدين الخارجي يحد من قدرة كثير من البلدان النامية على الاستثمار في نمو الطفل. وتنفق بعض هذه البلدان ما تتجاوز نسبه ٣٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي على خدمة الدين الخارجي. فقد استخدمت كينيا، على سبيل المثال، في العقد الماضي وحده موارد لمواجهة التزامات خدمة الدين الخارجي تفوق ما تلقتة بالفعل من البلدان المانحة. ويساورنا القلق بشكل خاص لأن عبء الدين الخارجي في تزايد في وقت انخفضت فيه المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة انخفاضاً حاداً. وينبغي لذلك أن تواكب تدابير التخفيف من عبء الديون زيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية. وهذا من شأنه أن يمكننا من الاستثمار في الخدمات الاجتماعية الأساسية.

ولا تزال أفريقيا تعاني من المشاكل التي تترافق والصراع المسلح. وعلى مدى العقد الماضي استضافت كينيا آلاف اللاجئين الذين فروا من الحرب الأهلية والصراع المسلح داخل بلدانهم. وشهدنا على الطبيعة التحديات التي فرضها الصراع المسلح على حقوق ورفاه الأطفال. ويتزايد عدد الأطفال المتأثرين بإساءة المعاملة والإهمال والاستغلال. ويتزايد الاتجار بالأطفال، ولا سيما في حالات الصراع.

وبينما نحدد التزامنا باتخاذ إجراءات في العقد القادم من أجل أطفالنا، فإنني أدعو زعماء العالم إلى السعي من أجل تحقيق أهداف مؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة، ولا سيما إعلان الألفية الصادر عن الأمم المتحدة. وينبغي لنتائج مؤتمر الأمم المتحدة لتمويل

هذه التدابير على اتقاء بعض أمراض الطفولة المبكرة كالحصبة والكزاز والإسهال، وعلى رصد وتحسين صحة الطفل، وخفض سوء التغذية بين الأطفال وتحسين مستويات التعليم بدرجة ملحوظة في صفوف القائمين برعاية الطفل. وتحقيقاً لهذه الغايات، وضعت كينيا سياسة خاصة بالنمو في مرحلة الطفولة المبكرة، تركز على الطفل حتى سن السادسة. وتتمثل رؤية الحكومة على الأجل الطويل في تحقيق نوعية جيدة للتعليم والتدريب، مع إيلاء اهتمام خاص للنهج البديلة في مجال التعليم الأساسي.

وما برح الفقر يشكل تحدياً كبيراً لجهودنا الرامية إلى تلبية احتياجات الطفل. علاوة على ذلك، فقد أضر معدل الفقر المرتفع إضراراً كبيراً بقدرتنا على التصدي لاحتياجات الأطفال الملحة في مجالات من قبيل الرعاية الصحية الأولية والتغذية والتعليم الأساسي. ومن ناحية أخرى، فإن سوء الحالة الصحية وسوء التغذية يشكّلان السببين الرئيسيين لاستمرار الفقر. وقد قمنا، في محاولة لمجابهة هذه التحديات، بوضع ورقة استراتيجية للحد من الفقر، تحدد الخطوط العامة للأولويات في مجال خفض حدة الفقر.

وتمثل جائحة فيروس نقص المناعة البشري/ الإيدز عقبة رئيسية أخرى تعترض بلوغ الهدف الوطني المتمثل في تعزيز رفاه الطفل. فالموارد التي تستثمر في التعليم تضيق بسبب التسرب من المدارس الناجم عن الأمراض المتصلة بالإيدز. ويتأذى الإيدز معرضون لسوء التغذية وإساءة المعاملة والمرض نظراً لانعدام الرعاية الأساسية والموارد المالية. وتهدد هذه الجائحة بشكل خطير المكاسب التي تم جنيها مؤخراً في عدد الأطفال المقيدين بالمدارس وفي التعليم. وفي إطار الجهد الذي نبذله للتصدي لهذه المشاكل، قامت الحكومة بوضع سياسة لتيسير التدخل لمصلحة الأطفال الذين تأثروا بفيروس نقص المناعة البشري/ الإيدز. أما الأطفال الذين يتعرضون لليتم بسبب الإيدز فيقدم لهم الدعم

بعد حصولها على الاستقلال المصادقة على اتفاقية حقوق الطفل.

وبهذه الطريقة، أكدت أوزبكستان أنها اضطلعت، أمام المجتمع الدولي، بالمسؤولية والالتزام بالامتثال لجميع أحكام الاتفاقية. وأعلنت دولة أوزبكستان الفتية للعالم أن الاهتمام بحماية مصالح الأطفال يحتل رأس أولويات سياستها. وقمنا في الوقت نفسه، بإنشاء وتنفيذ نظام في بلدنا لمراقبة التقيد بحقوق المرأة والطفل وتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل.

وشملت حماية مصالح الأطفال، باعتبارها من الاتجاهات الرئيسية لسياسة أوزبكستان الرسمية خلال العقد الماضي، اتخاذ الخطوات التالية: إنشاء وتطوير الإطار القانوني اللازم لحماية مصالح الأسرة، ولا سيما الأم والطفل، بالاستفادة من الخبرة والنظم القانونية الدولية؛ وتهيئة الظروف الاقتصادية التي تفضي إلى تعزيز الأسرة والرفاه المادي للأطفال، وتفادي الظروف التي من شأنها أن تؤدي إلى إهمال الأطفال والمراهقين؛ وتنفيذ مجموعة من التدابير التي ترمي إلى تنشئة أطفال أصحاء، بدءاً من إنشاء أسرة صحية وبلوغ الأهداف الرئيسية للأمهات والأطفال الأصحاء بتقديم المساعدة الطبية الحكومية المجانية للولادة والرعاية المجانية للأطفال وخدمات التلقيح المجانية، بالإضافة إلى الرعاية الصحية المجانية للأطفال؛ وتنفيذ برنامج وطني للتعليم يقدم التعليم الشامل والإلزامي لمدة ١٢ سنة مجاناً ويقدم منحاً حكومية هامة للتعليم الثانوي والعالي للشباب، بما فيهم الفتيات؛ وتقديم الدعم الحكومي لفئات الأطفال المستضعفين اجتماعياً، بما في ذلك المعوقين والأيتام والذين ينتمون لأسر فقيرة؛ وتهيئة الظروف الاجتماعية المواتية وإنشاء نظام من المبادئ والقواعد الأخلاقية يتعلق بالأسرة، ولا سيما الأم والطفل.

التنمية - توافق مونتييري - ونتائج مؤتمر القمة العالمي القادم المعني بالتنمية المستدامة أن تكون في صدارة ما يتم تنفيذه من سياسات تستهدف صالح الفئات المستضعفة، ولا سيما الأطفال.

وأود أن أختتم ببيان بمناسبة الأمم المتحدة أن تظل في طليعة الكفاح من أجل تحسين حقوق ورفاه الأطفال. فقد وُضع لنا أساس متين للتصدي للأمور ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للأطفال على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي. وأنا على ثقة بأن هذه الدورة ستسفر عن برنامج عمل محدد يتصدى لمعالجة شواغل ورفاه أطفالنا. ومن المؤكد أن هذا الأمر يتطلب جهودنا الجماعية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان تلقيه السيدة ديلبار غولياموفا، نائبة رئيس وزراء جمهورية أوزبكستان.

السيدة غولياموفا (أوزبكستان) (تكلمت بالروسية): يسرني أن أحيي باسم حكومة جمهورية أوزبكستان جميع أعضاء الجمعية والمشاركين في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، التي تقدم مساهمة قيمة لتهيئة الظروف والفرص الضرورية لنماء الأطفال في جميع أنحاء العالم وكفالة سعادتهم.

وقد أيدت أوزبكستان، مثل العديد من البلدان الأخرى، وأقرت جميع مبادرات الأمم المتحدة التي ترمي إلى حماية مصالح الأطفال. وأظهرت الخبرة في السنوات الأخيرة أن حماية مصالح الأطفال، ولا سيما في المرحلة الانتقالية لتنمية أي بلد من البلدان - والتي مرت بها أوزبكستان خلال السنوات الـ ١١ الماضية لا يمكن إبقاؤها خارج نطاق سياسة الدولة. ولذلك، لم يكن من قبيل المصادفة أن تكون من أولى الخطوات التي اتخذتها أوزبكستان في عام ١٩٩٢

وقد قال السيد إسلام كريموف، رئيس جمهورية أوزبكستان،

”... إن حلمنا المنشود هو بناء دولة ذات مستقبل واعد ومجتمع حر. وتستند استراتيجية تقدمنا بصورة أساسية إلى تنشئة جيل صحيح وترمي إلى تنميته“.

ولبلوغ هذا الهدف المنشود اتخذت أوزبكستان مجموعة من التدابير المحددة لتحسين الظروف الاقتصادية للسكان كافة وتهيئة ظروف إضافية تفضي إلى تعزيز صحة الأم والطفل وتعزيز التنمية الكاملة لشخصية الشباب وإعدادهم حياة مستقلة في مجتمع حر.

وقد ذكرت آففا، أن أوزبكستان ستواصل تأييد جميع مبادرات الأمم المتحدة التي تتصل بمصالح الطفل. وأود في هذا الصدد، إعلام الجمعية بأن بلدنا قد شارك في الالتماس العالمي المعنون ”قولوا نعم للأطفال“ وأنه تم جمع أكثر من ٣ ملايين توقيع من الكبار والأطفال. كما يعمل ائتلاف المنظمات غير الحكومية في بلدنا لخدمة مصالح أطفال أوزبكستان.

وختاماً، أتمنى لجميع المشاركين في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة الصحة الجيدة والسعادة والرخاء والنجاح في عملهم النبيل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان سمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند، رئيس المجلس الأعلى لشؤون الأسرة.

الشيخة موزة بنت ناصر المسند (قطر): السيد الرئيس، يطيب باسم وفد دولة قطر، أن أقدم إليكم بخالص التهنية على رئاسة أعمال الدورة الاستثنائية السابعة والعشرين المعنية بالطفل. كما لا يفوتني أن أعرب عن خالص التقدير للجهود القيمة التي بذلتها سعادة السفيرة

علما بأن تنفيذ تلك السياسة تتم مراقبته مراقبة صارمة ويشكل جزءاً من مختلف القرارات الحكومية الرامية إلى حماية مصالح الطفل والمرأة والأسرة، فضلاً عن البرامج الوطنية التي تمولها الدولة وعن طريق التبرعات.

وحماية لمصالح الطفل تقوم أوزبكستان باتخاذ التدابير التالية: تنفيذ برنامج وطني لتدريب الموظفين، بما في ذلك التدريب المهني؛ وتنفيذ برنامج لإصلاح الرعاية الصحية يقدم للمرأة المساعدة الطبية المجانية بعد الولادة والمساعدة من أجل الرعاية الصحية للأطفال؛ وتنفيذ برامج لتعزيز دور المرأة في المجتمع - هي برامج الجيل الصحيح والأم والطفل والأسرة - ترمي إلى تهيئة الظروف القانونية والاقتصادية اللازمة لخدمة مصالح المرأة والطفل وتعزيز دور الأسرة ومشاركتها في إصلاح المجتمع وتعزيز دور المرأة والأسرة بتنشئة جيل جديد صحيح بدنياً وغني روحياً ومتطور بشكل متناسق؛ وتنفيذ برنامج يرمي إلى دعم قطاعات السكان المستضعفة اجتماعياً للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

ومن الخطوات الأولى التي اتخذتها أوزبكستان بعد الاستقلال، أن ركزت اهتمامها على إحياء القيم الروحية وتنميتها، وتحسين نظام التعليم فيها ورفع نوعية الحياة إلى مستوى المعايير الدولية. وفي بلدنا، يولي اهتمام خاص ودعم اجتماعي للأطفال الذين ينتمون إلى أسر فقيرة أو يعانون من مشاكل تتعلق بنمائهم النفسي أو يفتقرون إلى بيئة أسرية يجتازون أوضاعاً معيشية صعبة.

علما بأن مسألة تنشئة جيل صحيح بدنياً تحتل مركز الأولوية في سياسات حكومي وهو ما يتجلى في أن أحد أوائل أوسمة الشرف التي أنشأها أوزبكستان كان بعنوان ”من أجل جيل صحيح“؛ وهو الوسام الذي يُمنح على الأعمال التي تنم عن الإثارة وترمي إلى تنشئة أطفال أصحاء بدنياً وخلقياً.

فبدون ذلك سننشئ شخصا أنانيا متمردا غير مقدر لواجباته، وغير قادر على التعايش والتفاعل مع الآخرين.

فتحللنا لواقعنا اليوم يعكس، بكثير من المראה، ذلك التناقض الصارخ بين المثل والقواعد القانونية من جهة، والواقع المعاش من جهة أخرى.

فأين نحن من حق الإنسان في الحياة، ذلك الحق المقدس، وهذا الواقع المأساوي الذي نراه الآن على أرض فلسطين، حيث ساحات المدن، وأكرر ساحات المدن، قد امتلأت بمشاهد بشعة تستنكرها كل العقائد والنظم؟

ما ذنب الرضع والأطفال يجرمون من الغذاء والدواء ومنعون من التعليم، بل من الحياة؟

أليس من يمارسون العنف والبطش في تلك المناطق هم رجال كانوا يوما أطفالا اعتادوا على ممارسة حقوقهم بدون مراعاة حق الآخرين؟ أمام هذه المعطيات علينا أن نتعهد فرادى وجماعات، لنجعل أطفالنا يحسون فعلا بانتمائهم وتوافقهم مع متطلبات إنسانيتهم.

إننا أمام اختبار حقيقي مدى قدرتنا على الالتزام بتطبيق ما سيتم الاتفاق عليه في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية التي أكدت من بين ما أكدت عليه، إعطاء الأولوية للأطفال. فلتكن البداية للأطفال فلسطين، ثم للأطفال العالم. حينئذ ستكون هذه الدورة دورة استثنائية ليست في دلالة انعقادها فقط، بل في مستوى قرارها وتوصياتها.

وما دمنا نتحدث عن حقوق الطفل، فإن دولة قطر ترى أن ذلك رهن بتكريس فعلي لحقوق وواجبات الأسرة. فنحن لا نريد طفلا منسلخا عن روابطه الأسرية وقيمه المجتمعية، بل نريده طفلا حميما يتمتع بعلاقات وطيدة مع محيطه القريب والبعيد، علاقات أساسها الفطرة البشرية قبل أن تشرعها الحقوق القانونية.

باتريشيا دورانت، الممثلة الدائمة لجامايكا لدى الأمم المتحدة، في إدارة أعمال اللجنة التحضيرية لهذه الدورة.

تعتقد دورتنا هذه في غير موعدها الأصلي بسبب ما مر على عالمنا من أحداث وما تبع ذلك من تداعيات أكدت اقتناعنا جميعا بأن الطريق الأوحده لاجتثاث جذور الإرهاب هو تعزيز وتثبيت الحوار الحضاري بين الأمم.

إن هذا كله يدفعني بإصرار إلى الابتعاد عن الشأن الخاص المتعلق بإنجازات دولة قطر الخاصة باتفاقية حقوق الطفل وما يواجهها من تحديات، إلى الشأن العام وما يشهده أطفال العالم من صراعات واضطرابات، وإن كان كلاهما كلا لا يتجزأ وسط عالم متصل ومتواصل.

إذا سلمنا أن الحوار هو اختيارنا، فمن واجبنا، بل من مسؤوليتنا أن نكرس مبدأ الحوار في سلوكنا، وممارستنا، بأن نعتمده في بيوتنا مع أطفالنا، في مناهجنا التربوية، في محيطنا القريب والبعيد. بذلك فقط تؤسس ثقافة مجتمعية وكونية إيجابية تقوم على التوازن بين المصالح والقيم، وتعترف بالحق في الاختلاف على أساس التعاون والفضيلة والخير. وأود هنا أنؤكد أنه مهما اختلفت منطلقاتنا الفلسفية واختياراتنا الإيديولوجية، فإن احتكامنا، بعيدا عن كل غلو أو مزايده، إلى منظومة قيم الرسالات السماوية، التي غايتها المقررة كما نعلم، هي تعمير الأرض، من شأنه إيجاد توافق أخلاقي يمهّد سبل الحوار الذي نستطيع به تطوير العنف والتطرف، ونشر الطمأنينة والسلام.

وعليه يمكن القول إن اجتماعنا هذا هو تأكيد جديد لحتمية دور الطفل في حاضر ومستقبل مجتمعاتنا. ولا يكفي من وجهة نظري الاعتماد على مدونة حقوق الطفل كما كفلتها الاتفاقية الدولية لبلورة توقعاتنا لذلك الدور بدون إبراز مبدأ أساسي هو حق الطفل في تعلم حق الآخرين عليه،

أجدد لكم باسم دولة قطر عبارات الشكر وأجزي خالص التقدير لسعادة الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة ومعاونيه على جهودهم الطيبة لإنجاح أعمال هذه الدورة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان السيد تومي توميسون، وزير الصحة والخدمات الإنسانية في الولايات المتحدة.

السيد توميسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): بصفتي وزيراً للصحة والخدمات الإنسانية في الولايات المتحدة الأمريكية، يشرفني أن أمثل الرئيس جورج دبليو بوش في هذه الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل.

رغم أن هجمات الإرهابيين في ١١ أيلول/سبتمبر منعنا من الاجتماع في التاريخ المحدد أصلاً، فإن التزامنا بتوفير صحة أفضل لأطفال العالم يظل غير منقوص. وحقيقة الأمر أن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر تزيد من ضرورة اجتماعنا هنا اليوم لصالح الأطفال في جميع أنحاء العالم.

ومنذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي الأخير من أجل الطفل قبل ١٠ سنوات، تواصل الولايات المتحدة إحراز تقدم كبير لأطفالنا في مجالات الصحة والتغذية والتعليم والعمل والبيئة. وتعتز الولايات المتحدة اعتزازاً كبيراً بإيجاد مستقبل لأطفالنا لا حدود لإمكانياته.

فعلى سبيل المثال، انخفض معدل فقر الأطفال في الولايات المتحدة خلال السنوات العشر الماضية. ففي عام ١٩٩٩، لم يكن سوى ١٧ في المائة من أطفال الولايات المتحدة الأمريكية يعيشون في أسر ذات دخل دون خط الفقر المحدد في الولايات المتحدة، الأمر الذي يمثل انخفاضاً بنسبة ١٧,٥ في المائة عن عام ١٩٩٠.

وأصبحت مستويات التغطية بالتحصين الروتيني للأطفال في سن الثانية في أعلى، أو قريباً من أعلى مستوياتها

عندما نطالب بحقوق الطفل، علينا أن نربط ذلك بمنظومة الحقوق التي من المفترض أن يتمتع بها كل إنسان داخل مجتمعه. فأني تقدم حقيقي في ذلك، يقاس بمدى التطور الحاصل في مجال الحريات العامة والمشاركة في اتخاذ القرار وتوسيع مهام وأدوار منظمات المجتمع المدني التي لا تخفى أهميتها الريادية في مجال التنمية البشرية.

وحتى لا نكون مثاليين ولا طوباويين، علينا أن ندرك ونقتنع بأن حقوق الطفل تقتضي أولاً وقبل كل شيء توافر إرادة سياسية حقيقية، كما تتطلب أيضاً بدرجة لا تقل أهمية، تعبئة الموارد الضرورية التي بدونها سيبقى الوضع على ما هو عليه. ذلك أن كثيراً من الدول السائرة في طريق النمو، مهما قويت إرادتها، سيصعب عليها الالتزام بخطط النهوض بالطفل ما دامت تترشح تحت طائلة المديونية.

لذلك فمسؤوليتنا الدولية تقتضي تحويل جزء من مديونية تلك الدول إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة لاستثماره ضمن مخطط مؤسسي في مجالات التنمية المؤثرة في وضعية الطفل.

لقد جئنا جميعاً إلى هذا اللقاء الهام يحدونا الأمل، وتدفعنا الرغبة والعزيمة حتى نكون في مستوى هذا المنعطف الحاسم في مسيرة تطور أطفالنا، مما يفرض علينا نحن الكبار حتمية الارتقاء نحو تطلعاتهم، بأن نعيد إليهم الثقة بالحاضر والمستقبل، ونعزز لديهم التوافق المطلوب بين المثل والممارسات.

وأجزم بأن الحوار الجاد الذي يسود أعمال هذه الدورة ويهيمن على أجوائها، سيقوي من إرادتنا للتغلب على الخوف والاضطهاد والحرمان الذي يعاني منه ملايين الأطفال.

وهذه الحقائق تقطع نياط قلوبنا حتى وإن كانت تحفزنا على العمل، والعمل هو ما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية، في تآزر مع العديد من الحاضرين هنا اليوم من شركائنا. ويجب علينا أن نجتمع قوانا، في القطاعين العام والخاص، من خلال الصندوق العالمي، لاستئصال الإيدز، مثلما أننا على وشك استئصال شلل الأطفال. وهذا هو كل ما تعنيه الشراكة.

وخلال العقد الماضي، عززت الولايات المتحدة جهودها العالمية الرامية إلى تحسين حياة الأطفال والأمهات والآباء. فعلى سبيل المثال قدمت الولايات المتحدة أكثر من ٢,٥ بليون دولار في شكل مساعدة لبرامج إنقاذ الأطفال في البلدان النامية، ودعم وتحسين الأمهات والأطفال في البلدان النامية والوقاية من أمراض الجهاز التنفسي وعلاجها، وأمراض الإسهال والملاريا.

وبحلول أيلول/سبتمبر من هذه السنة، سنكون قد أسهمنا بحوالي ١٥٧ مليون دولار للبرنامج الدولي للقضاء على تشغيل الأطفال. ونقدم أكثر من ١٠ بلايين دولار من المساعدة الإنمائية لدعم طائفة من الأنشطة التي تحسن حياة الأطفال اليوم - منها الرعاية الصحية، والتنمية الزراعية وتقديم المساعدة الغذائية إلى الفئات المستضعفة بوجه خاص - ولكن أيضا لدعم البلدان والمجتمعات التي تعمل على إقرار مستقبل مديد لأطفالها بجهودها الرامية إلى توفير التعليم الجيد، والاقتصادات المتنامية التي توفر فرص العمل والإدارة البيئية السليمة.

وفي سنة ٢٠٠٠ المالية وحدها، وفرنا موارد جديدة للمساعدة على منع الاتجار بالأطفال واستغلالهم في البلدان النامية ولتوفير الخدمات والبرامج النموذجية لحمايتهم وإعادة تأهيلهم. وسمحوا لي أن أشدد على أن هذه المسألة تسبب الكثير من الانزعاج للرئيس بوش ولي شخصيا. وإننا نتوق

في جميع الأوقات، وحقت الولايات المتحدة أرقاما قياسية في انخفاض مستويات الأمراض التي يمكن الوقاية منها بالتحصين، بما في ذلك الحصبة والنكاف والكرزاز.

وبدأت الولايات المتحدة مؤخرا تروج لأنماط السلوك الصحي والخيارات الصحيحة للشباب. وتشمل جهودنا زيادة توثيق العلاقات بين الوالدين والأطفال، وتشجيع تأخير النشاط الجنسي ودعم البرامج التربوية المتعلقة بالامتناع عن ممارسة الجنس. وكما قال الرئيس بوش، إن الامتناع هو الطريقة الوحيدة المضمونة لتفادي الأمراض المنقولة جنسيا، والحمل المبكر والمصاعب الاجتماعية والشخصية التي تصحب النشاط الجنسي خارج إطار الزواج.

ولكن عملنا لدعم الأطفال والأسر يمتد أيضا إلى خارج حدود الولايات المتحدة. ويشمل طائفة واسعة من الشركاء، بما في ذلك المنظمات الدينية والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات ودوائر البحث، والقطاع الصناعي الخاص. وسمحوا لي أن أسلط الضوء على مثلين رائعين لهذا النوع من التعاون. أحدهما بالتأكيد هو الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز، والسل والملاريا. وقد التزمت الولايات المتحدة سلفا بتقديم ٥٠٠ مليون دولار لهذا الجهد المتعدد الجنسيات - أي التزمت بما يعادل ٢٥ في المائة من إجمالي الجهد. علما بأن مراكز الولايات المتحدة لمكافحة الأمراض، والتي هي وكالة تابعة لوزارة الصحة التي رأسها، تعمل مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة الروتاري الدولية في جهد دولي لاستئصال شلل الأطفال، الذي انخفضت لدينا الآن حالاته إلى أقل من ٥٠٠ حالة.

وفي الشهر الماضي زرت شخصا أفريقيا ورأيت بنفسني الأثر المدمر للإيدز، خاصة على الأطفال. ومن بين حوالي ١٣ مليون طفل يتيم بسبب الإيدز يوجد ١٢ مليون في أفريقيا جنوب الصحراء.

- وهي مرافق طبية في الأحياء تخدم عادة السكان ذوي الدخل المنخفض. وأطلقنا مبادرة رئيسية للوقاية الصحية للحيلولة دون بداية العلل والأمراض.

إن العديد جدا من الأطفال الأمريكيين والأطفال الآخرين في أرجاء العالم الصناعي غير نشطين جسمانياً، وهو ما تتجلى عواقبه في تدهور صحة العديد من الأطفال. وفي أمريكا، على سبيل المثال، تزداد معدلات الإصابة بالسكري من النمط الثاني بنسب وبائية، وتضاعف عدد الأطفال الزائدي الوزن والبدناء ثلاث مرات خلال العقدين الأخيرين. وإنني أشيد بمنظمة الصحة العالمية لجعلها النشاط البدني واللياقة البدنية شعارها وأولوياتها لهذه السنة. ويجب علينا أن نجعل العالم يتحرك، حرفياً، ويجب أن نبدأ بأطفالنا. فالآثار بالنسبة لجميع بلداننا ستكون رهيبية للغاية إذا لم نتصرف الآن.

إن كل الأطفال يستحقون استراتيجية عالمية مركزة، وذات رؤية وذات مردود عملي فعال. ويجب أن نربط جدول الأعمال غير المكتمل للعقد الماضي بالتحديات المستقبلية التي تواجه الأطفال وأسرهم.

واليوم في هذه الدورة الاستثنائية ذاتها، نتاح لنا الفرصة لتهيئة عالم جديد وأفضل لجميع أطفالنا: عالم يكون الأطفال فيه آمنين وأصحاء ولا يُستغلون؛ عالم يوجه الآباء والأمهات فيه أطفالهم بسلام عبر الطفولة بمراحلها المختلفة والمراهقة حتى البلوغ. ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة التزاماً مطلقاً ومتحمسة بشأن إعطاء الأمل لجميع الأطفال في يوم جديد والوعد بغد أفضل. وهذا أقل ما يستحقه أطفالنا وأسرهم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيد إسوب غولام باهاد، الوزير بمكتب رئيس جنوب أفريقيا.

إلى العمل مع كل البلدان التي يحدث فيها الاتجار بالأطفال واستغلالهم بغية المساعدة على القضاء على هذه الممارسات الشريرة حيثما وجدت.

وعلى الرغم من إنجازاتنا، نواجه أيضاً تحديات هائلة أثناء عملنا على تدعيم الأبوة والأمومة المسؤولة والأسرة الآمنة والمستقرة. وكل الأطفال يستحقون أن يعيشوا في بيوت ومجتمعات ذات قدرة على التربية الحسنة وأن يدركوا وعدهم الفريد هم أنفسهم.

وحطة الرئيس بوش الجديدة للتعليم - الرفض لتخلف أي طفل عن الركب - تمكن كل تلاميذ الولايات المتحدة من الحصول على فرصة أفضل، وتمكنهم من التفوق وتحقيق أحلامهم. وبما أن النماء المعرفي للأطفال يجب أن يبدأ في المنزل، فإن الرئيس بوش ووزارتي قد أعلننا مبادرة جديدة تتعلق بالتعليم المبكر - البداية الحسنة، تنمي الذكاء - للمساعدة على إعداد الأطفال لمستقبل حافل بالتعليم.

ونعمل مع زملائنا من أعضاء الجمعية في سبيل تحقيق تلك الغاية ذاتها. وقدمنا مبلغ ١,٥ بليون دولار من المساعدة للتعليم الأساسي في البلدان النامية. فالتعليم السليم هو طريق عالمي إلى النجاح للأطفال في كل مجتمع، وإننا نرحب بالانضمام إليكم كشركاء في هذا الجهد الرائع.

وكما هو الحال بالنسبة للتعليم، فإن الرئيس بوش أيضاً يجعل من الصحة البدنية لكل طفل أمريكي أولوية أولى، منذ كونه جنيناً في أحشاء أمه إلى مرحلة البلوغ. ونولي أهمية عالية لرعاية نساءنا وأطفالنا قبل الولادة. ويتمثل ذلك في توسيع خدمات وزارة الصحة والخدمات الإنسانية لدينا لتشمل الأجنة. ويكفل برنامجنا المتعلق بالتأمين الصحي للأطفال، وخاصة في الأسر ذات الدخل المنخفض، حصول الأطفال على الرعاية الطبية. ويدعو الرئيس بوش إلى توسع لم يسبق له نظير في إنشاء العيادات الصحية بالمجتمعات المحلية

الطفل. ويحدد الميثاق الأفريقي معالم الطريق إلى تعاون إقليمي هام في هذا المجال.

وعندما نعمل معا في إطار القارة الأفريقية، يمكننا أن نتصدى للقضايا التي تمسنا، مثل الفقر وشدة التخلف. وإننا ندرك جميعا ما للفقر والتخلف من تأثير على معدل الوفيات والمرض والجوع والمعاناة. ولكننا، ولأول مرة في تاريخنا، يمكننا أن نحدث تغييرا وأن نعمل من أجل تحقيق الرخاء والتنمية الحقيقية لقارتنا، وبلدنا ولشعبنا، وبالأخص لأطفالنا.

إن خطة العمل المعروفة بالشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد)، يمكن أن تكون أداة هامة للنهوض بحقوق الطفل والمرأة والفقراء واستدامة هذه الحقوق.

ولدى التصديق على اتفاقية حقوق الطفل، تحت قيادة الرئيس مبيكي، وضعنا برنامجا وطنيا للعمل من أجل الطفل. وكان لذلك أثره الفعال في القضايا التي تمس حياة أطفالنا؛ كما أنه يُلزم قطاعات الحكومة كافة بما يضمن بقاء حقوق الأطفال على جدول أعمال الهيئة التشريعية والسلطة التنفيذية والهيئة القضائية. ويتولى مكتب حقوق الطفل برئاسة الجمهورية تنسيق برنامج العمل الوطني. وتعمل هيئة التنسيق والمراقبة هذه مع كافة الإدارات الحكومية، والوكالات الدولية والمجتمع المدني.

ولدينا تاريخ طويل من المشاركة الفعالة للمجتمع المدني، ولا يزال هذا المدخل يكتسي أهمية حيوية بالنسبة للنمو والتنمية في بلدنا. وتقدم خدمات الرعاية الصحية مجانا للأمهات الحوامل ولللأطفال دون سن السادسة. كما يتم توفير الرعاية الصحية الأولية لجميع الأطفال بال مجاني. وقد طبقت استراتيجية المعالجة المتكاملة لأمراض الطفولة في مرافق الرعاية الصحية الأولية للتصدي للأسباب الرئيسية لأمراض الطفولة ووفيات الأطفال. كما يطبق البرنامج

السيد باهاد (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية):

يشرفني أن أخطب الجمعية اليوم بالنيابة عن الرئيس مبيكي وعن شعب جنوب أفريقيا، وبالأخص أطفالها. إن العديد من الدول قد شددت عن حق على أهمية هذا التجمع الرائع. واسمحوا لي بأن أؤيد هذا الشعور، واسمحوا لي أيضا أن أقول إن هذه مناسبة بالغة الأهمية حقا بالنسبة لبلدنا.

وفي هذه المناسبة، التي محورها حياة الأطفال ورفاههم، نتذكر كيف أن الأطفال - وكثير منهم لم يتجاوز سن المراهقة - قد قاموا بدور أساسي في مكافحة الفصل العنصري، وإننا نحكي هؤلاء الأطفال ونتذكرهم اليوم. لقد واجهوا الشرطة ورصاصات الجيش، مثلاً، أثناء انتفاضة سويتو عام ١٩٧٦. وقُتل الآلاف وتعرضت أعداد لا تحصى منهم للإصابة والاحتجاز والنفي من الأرض التي ولدوا فيها. لقد تصدى هؤلاء لجيوش دولة الفصل العنصري وهم لا يملكون سوى أيديهم العارية والتزامهم الثابت بمبادئ الديمقراطية واللاعنصرية. وفي غمرة الكفاح، انخرط الكثير من أطفالنا فيه وكابدوا الأمرين حتى انسلت منهم زهرة شبابهم تماما.

وفي ضوء تجربتنا المريعة، نشعر بالمعاناة اليومية للأطفال الفلسطينيين وغضبهم إزاء استمرار الظروف القاسية التي يتعرضون لها. إن هؤلاء الأطفال يستحقون أن يعيشوا في سلام، ودعة وأمن. وإننا نعرب عن تضامننا مع الأطفال في جميع أنحاء العالم، الذين يكابدون كابوس الحرب والصراع المسلح. ودستور جنوب أفريقيا يعزز حقوق الأطفال بقوة. وتولي الدولة اهتماما كبيرا لرفاههم. وقد صادقت جنوب أفريقيا على اتفاقية حقوق الطفل وعدد من المعاهدات الدولية الأخرى، مثل الاتفاقية المتعلقة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال واتخاذ إجراءات فورية للقضاء عليها. كما صدقنا على ميثاق الاتحاد الأفريقي المعني بحقوق ورفاه

أفريقيا حاليا وإلغاء العديد من القوانين البالية التي تعكس الأيديولوجية الأبوية.

وبينما يعد التشريع أداة فعالة في إعمال حقوق الطفل، فإننا ندرك تماما الحاجة إلى التنفيذ الناجع. وفي هذا الصدد، فقد أنشأنا محاكم متخصصة للجرائم الجنسية، ومراكز وملاجئ متعددة التخصصات لاستقبال الضحايا والناجين وكلها مجمعة في مكان واحد.

وبغية القضاء على جميع أشكال سوء استغلال الأطفال، نلتزم بوصفنا أمة أفريقية جنوبية بتدبر قيمنا الأخلاقية. وبدأنا بحوار فيما بين شعبنا بشأن مسألة البعث الأخلاقي في مجتمعنا. ويقود هذه العملية نائب الرئيس، السيد جاكوب زوما، وهدفنا الجماعي هو إعادة بناء الأسر والمجتمعات، والنهوض بثقافة عدم التسامح على الإطلاق مع سوء الاستخدام والاستغلال وبناء مجتمع الرعاية، كما يتوخى ميثاقنا.

وقد نظمنا في جنوب أفريقيا حملة "قل نعم للأطفال"، حيث أتيحت الفرصة لأكثر من ٤ ملايين طفل للتعبير عن آرائهم بشأن ما ينبغي أن تكون عليه أولوياتنا كأمة. وحدد أطفالنا الأولويات التالية. من مجموع هذا العدد من الأطفال، قال ١, ٦٨ في المائة إن تعليم كل الأطفال هو من الأمور ذات الأولوية؛ وقال ٤, ٦٥ في المائة من الأطفال إن علينا أن نضع الأطفال في المقام الأول وأن نرعى كل طفل؛ وقال ٢, ٥٠ في المائة من الأطفال أن ثمة حاجة ملحة لمكافحة الفقر وفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز في مجتمعاتهم المحلية. وما زلنا ملتزمين بهذه الأولويات وقمنا بتعديل برنامجنا كيما تسير تطلعات الأطفال الذين شاركوا في هذه الدراسة.

ومن بين الأولويات الرئيسية لرئاسة الجمهورية إيصال الخدمات إلى الأطفال بشكل فعال. وقد تحقق الكثير

الموسع للتحصين بغية تحصين الأطفال ضد أمراض الطفولة الخطيرة التي تنتقل عن طريق العدوى. وقد نجح برنامج التحصين في خفض عدد المصابين بشلل الأطفال والحصبة ونوشك على التخلص منهما.

ولا تزال تغذية الطفل من أولويات الحكومة في جنوب أفريقيا. وإننا نهدف إلى توفير وجبة يومية للأطفال الأسر الفقيرة. بالإضافة إلى ذلك، لدينا منحة لإعانة أطفال الأسر ذات الدخل المحدود. وفي عام ٢٠٠٠ أصدرنا كتابا أبيض بشأن التنمية المبكرة للأطفال، من خلال إلحاقهم بسنة استقبال إلزامية في كل المدارس العامة. وهذا يضمن أفضل بداية لكل الأطفال لتهيئتهم لدخول مرحلة التعليم الجيد، الذي يبدأ حاليا في سن السادسة ويستمر حتى سن الخامسة عشرة. وقد اتبع ذلك بالكتاب الأبيض بشأن التعليم الشامل لاستيعاب الأطفال ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة.

وتشكل حماية الأطفال في النظام القضائي الجنائي أولوية بالنسبة لحكومة بلدي. وسيناقش برلمان جنوب أفريقيا قريبا مشروع قانون العدالة للطفل، ويعالج مسألة الأطفال المتهمين بارتكاب الجرائم. وبمجرد أن يعتمد البرلمان هذا القانون، سيطبق حد أدنى جديد لسن المسؤولية الجنائية، وضمان تقييم حالة كل طفل على حدة، واتباع إجراء قانوني خاص ووضع طائفة مبتكرة من الخيارات العقابية. كما قامت الحكومة بتعديل التشريع القائم للنص على تعريف أكثر شمولاً للاستغلال الجنسي التجاري للأطفال. ويطالب برنامج العمل الوطني أيضا اللجنة القانونية، من خلال الوزارات المختصة، بإجراء مراجعة شاملة للتشريعات المتصلة برعاية الأطفال. وتعكف الحكومة أيضا على استعراض القضية الشديدة الأهمية المتمثلة في الاعتداءات الجنسية على الأطفال. ومن شأن هذه القوانين المقترحة إدخال تغييرات جذرية على القانون المعمول به في جنوب

هل فقدناه أم أن هناك معايير مختلفة يجري تطبيقها في عالم اليوم.

إنني أدعوكم في إطار مسؤولياتنا الجماعية للإسهام في وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان ووقف نزيف الدم فوق الأراضي الفلسطينية المحتلة والسعي نحو حلول سلمية عادلة لتوفير حياة آمنة للأطفال دون النظر إلى انتماءاته أو جنسياتهم، فالطفل في النهاية كيان واحد، هو ذلك المخلوق البريء الذي ينظر إلى الحياة بالأمل، ولا يجوز أن يتحمل مسؤولية الماضي، فهو ابن المستقبل.

شرفت برئاسة وفد بلادي في القمة العالمية للطفل كواحدة من الدول الست صاحبة المبادرة لعقدها. وأناال اليوم هذا الشرف ثانية بحضور هذه الدورة، التي يتزامن انعقادها مع تحديات عالمية لم يسبق لها مثيل يمتد تأثيرها ليشمل أطفالنا، وهي تحديات لم تكن ماثلة آنذاك، من أهمها التداعيات السياسية والاقتصادية للعولمة والتطورات التكنولوجية المتلاحقة والإصلاحات الهيكلية واتساع رقعة النزاعات المسلحة وتفشي مرض الإيدز. وقد أثرت هذه التحديات على قدرة الدول النامية في التعامل مع قضايا بقاء الطفل ونمائه وحمايته.

ومع إدراكنا بتحقيق الكثير من الإنجازات من خلال التشريعات والسياسات والمؤسسات، يظل التساؤل عما هي برامج العمل الدولي للعقد القادم وما يمكن تضمينه من الأولويات على المستويين الوطني والإقليمي.

إن تكامل عناصر الرغبة والقدرة مع وجود الالتزام وتوفير الموارد هي التي سوف تؤدي إلى إقامة شراكة دولية حقيقية تمكننا من مواجهة مشكلات الطفولة والتحديات التي تواجهها الدول النامية في هذا الصدد. ولعلي أشير هنا إلى أن مصر قد قطعت شوطا كبيرا في التعامل مع تلك القضايا ذات الطبيعة المعقدة، والتي تمثل

في هذا المجال، وإن كان ينبغي بذل المزيد من الجهد. ولكي يتم إيصال الخدمات، لا بد من تنفيذ السياسات والبرامج. وقد وضع برنامج العمل الوطني بطريقة جيدة بحيث يكفل تنفيذ تلك السياسات والبرامج. وستعمل حكومة جنوب أفريقيا على التعجيل بإيصال الخدمات إلى الأطفال. وسوف نجدد العزم على أن نفعل ما هو أكثر من أجل أطفالنا. لذا، تود حكومة جنوب أفريقيا أن تعتزم هذه الفرصة لتقطع على نفسها عهدا بتهيئة عالم لائق بأطفالنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن

للسيدة سوزان مبارك، رئيسة وفد مصر.

السيدة سوزان مبارك (مصر) (تكلمت بالعربية):

تكتسب دورتنا هذه أهمية خاصة في ضوء مراجعتها وتقييمها لمنجزاتنا خلال العقد الماضي على طريق تحقيق التنمية والرفاهية لأطفالنا والسعي للاتفاق على خطة عمل مستقبلية تدعم جهودنا لحماية حقوق أطفال العالم. ونحن عندما نتحدث عن دعم وحماية حقوق الطفل فإننا ندعو إلى عالم جدير بتحمل مسؤولية أطفاله، قادر على صيانة حقوقهم، ويكفلها لهم بغير استثناء.

وإنني أشير هنا إلى الانتهاكات التي جرت مؤخرا في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث غابت كل الاتفاقات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وفي مقدمتها حقوق الطفل. إن المأساة التي شهدها الأراضي الفلسطينية المحتلة على امتداد الأسابيع الماضية لن تقتصر تداعياتها النفسية السلبية على أطفال فلسطين وحدهم، بل ستمتد لتشمل أطفال المنطقة والعالم أجمع دون تفرقة. إن ما حدث يزرع بذور الخوف والكراهية في قلوب الأطفال البريئة من الجانبيين ويسلبهم روح التسامح ويخلق مناخ الإحباط والقلق ويفتح أبواب العنف والتطرف بينما الضمير العالمي يقف في معظم الأحيان متفرجا. ونتساءل جميعا:

لا يتجزأ، واستقرار الأمم والشعوب مترابط، والطفولة واحدة، ويجب أن تكون أهدافنا مشتركة وغاياتنا وآمالنا واحدة في خلق عالم جدير بالطفل، وهو شعار دورتنا هذه التي أتمنى لها كل النجاح.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد لوسكي، وزير الدولة ورئيس المجلس الوطني للأطفال والمراهقين والأسرة في الأرجنتين.

السيد لوسكي (الأرجنتيني) (تكلم بالاسبانية): أود في البداية أن أنقل إلى أعضاء الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل التحيات الحارة والأخوية من الرئيس الدستوري لجمهورية الأرجنتين، السيد إدواردو ألبرتو دوالدي، وحرمة.

سيكون أمرا متنافرا وغير مقبول إذا نظرنا في تطور حالة الأطفال والمراهقين في بلدي منذ مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل في عام ١٩٩٠ حتى الآن بدون الإقرار بأننا نمر ببعض أصعب أوقات تاريخنا الديمقراطي. ويجدر التذكير بأنه قبل حوالي ١٠٠ يوم فقط كانت التوترات السياسية والاجتماعية قد بلغت ذروتها. ولقد شهد العالم بأسره أعمال العنف والاضطرابات الاجتماعية التي أسفرت عن خسائر في الأرواح البشرية وأوجدت خطر التفكك الاجتماعي. إلا أن القوة المؤسسية والدافع الديمقراطي الراسخ لدى الشعب الأرجنتيني جعلنا من الممكن استعادة السيطرة على زمام الأمور. ومن خلال التقيد الصارم بالدستور الوطني أقام الشعب الأرجنتيني حكومة انتقالية على أساس أهداف الوحدة والإنقاذ الوطنيين.

يمر بلدي عبر أخطر أزمة اقتصادية واجتماعية في تاريخه المعاصر. وتتجلى هذه الخطورة، ضمن أشياء أخرى، في التركيز غير العادل للثروة، وفي أزمة القطاع المالي المخالفة لأبسط حدود الكرامة الإنسانية، وفي مديونية أجنبية

مضمون اتفاقية حقوق الطفل. ولئن كنت فخورة بالإنجازات التي تحققت للطفل في بلادي، إلا أنني أكرر أن الطريق يظل طويلا، وأن التحديات ما زالت قائمة، ويأتي في مقدمتها استثمار الدروس المستفادة لكي نعلم التقدم الذي حققناه واستفادت منه الغالبية العظمى من أطفالنا لينعم به الأطفال المحتاجون لرعاية خاصة على النحو الذي طالبنا به ممثلو الأطفال هذا الصباح.

إننا نعز بانتمائنا للعالمين العربي والأفريقي، وشرفنا باستضافة الاجتماعين التحضيريين الإقليميين لهذه الدورة. كما بدأ التصويت على حملة "قل نعم للأطفال من القاهرة". ومن دواعي فخري أن يتم تفويضي من جانب رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في مؤتمر قمتهم السابع والثلاثين في لوساكا بتقديم وثيقة الموقف الأفريقي الموحد الموزعة على حضراتكم وضمان حصولها على الاهتمام الواجب من هذه الدورة.

إن القارة الأفريقية تمثل التحدي العالمي الأكبر للتنمية. فعلى الرغم من تحقيق قدر لا يستهان به من الإنجازات، يبقى الطفل الأفريقي الطفل الأكثر حرمانا، وهو ما عبر عنه أطفال أفريقيا أنفسهم باقتدار في القاهرة. وإنني أنقل صوتهم اليوم إلى المجتمع الدولي وأطالبه بتجديد التزامه بالمساهمة في ترجمة طموحاتهم وأحلامهم إلى حقيقة واقعة وبضمان مستقبل لا يهمل وجودهم. لقد حان الوقت لتلبية هذا النداء، فلم يعد بمقدور العالم أن يتجاهل أطفال أفريقيا بعد.

في ختام كلمتي، أؤكد أمامكم أن السلام والاستقرار ووضع حد للمعاناة الناجمة عن الاحتلال الأجنبي والتزاعات المسلحة، ليس فقط في الشرق الأوسط وأفريقيا وحدهما بل في العالم أجمع، هي شروط ضرورية حتى تنعم الأسرة بأمنها على حاضرها ومستقبلها. إن سلام العالم

الاتجار غير المشروع المنظم بالمخدرات وعن طريق استهلاكها وإدمانها؛ واستمرار عوامل تسبب وفيات المواليد، و ٦٠ في المائة من تلك الوفيات تعزى إلى أمراض يمكن علاجها، وعلى وجه الخصوص انتشار متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز؛ وحمل المراهقات مع ما يصاحبه من ضعف فيما يخص حق الطفل في علاقات أسرية وفي هوية؛ والمشاكل المستمرة التي ترجع إلى اختطاف الأطفال خلال الدكتاتورية العسكرية الماضية واختطاف الأطفال حالياً، وكلاهما داخل وخارج حدودنا.

هذه المشاكل تدل على واقع جديد محزن. ومع ذلك، فإنها، بالنسبة للدولة التي أمثلها، تشكل تحدياً هائلاً يدفع بنا إلى الأخذ بأساليب عمل جديدة. وهذه تنطوي على سياسات اجتماعية نشيطة، قائمة على ممارسة الحقوق الواردة في اتفاقية حقوق الطفل، مع الاعتراف بمشاركة المنظمات غير الحكومية النشطة.

وعند تقييم نجاحنا في الوفاء بالأهداف التي وضعها مؤتمر القمة العالمي للطفل، عام ١٩٩٠، والإعلان العالمي وخطة العمل، أعتقد أن من المهم أن نبرز الجوانب التالية.

إن خفض المعدل الوطني لوفيات المواليد، بلغ وتخطى الهدف الموضوع. ومع ذلك، لا يزال معدل وفيات المواليد ضعف معدل بلدان أمريكا اللاتينية ذات أقل المعدلات وهي: شيلي، وكوبا، وكوستاريكا.

بعد الموافقة على قانون التعليم الاتحادي بدأت الجمهورية الأرجنتينية جهوداً كبيرة لإنشاء عملية لزيادة عدد التلاميذ الذين ينتظمون في المدارس، ولتوسيع الدائرة الأساسية الإلزامية للتعليم الجاني، ولتحسين نوعية التعليم.

ومع ذلك، بسبب الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الحالية، ما فتئ ارتفاع أعداد الشبان الذين يتركون المدارس يهدد المنجزات التي تحققت حتى الآن.

طاحنة. ولقد أثرت هذه الحالة، إلى جانب قيادة تتعرض في حالات عديدة للهجوم من مجتمع ينتظر الشفافية والتفاني في الخدمة، تأثيراً حاداً على الملايين من الأسر. إن البطالة والعمالة الناقصة أصبحتا القوة الدافعة لعملية إقصاء اجتماعي معجلة، وهما تصيبان العلاقات والأدوار داخل الأسرة بالضعف.

وتمثل حالة الأطفال والمراهقين الذين يعيشون ضمن هذه الأسر في بلدي الوجه الأكثر مأساوية وقسوة للأزمة. إنهم أبرز ضحايا حالة الطوارئ الحالية، ونحن نعلم أنه إذا ما استمرت الحالة فسوف نعرض للخطر مستقبل الأرجنتين لأجيال عديدة قادمة.

وبالتالي، فإننا نتعامل مع مشاكل هيكلية حقيقية لها آثار تراكمية وتتطلب حلولاً معقدة.

في الوقت الحالي، يعيش ستة من بين كل عشرة أطفال أرجنتينيين دون خط الفقر. وحوالي مليون ونصف مليون شاب مراهق يستبعدون من التعليم ومن أماكن العمل. وتظهر على الأطفال والمراهقين على حد سواء أعراض ضعف اجتماعي كبير. وعلاوة على ذلك، عندما يفقد المراهقون الدعم والتأييد فإن سلوكهم يجرهم، في كثير من الأحيان، إلى صدام مع القانون. واستجابة لهذه الحالة، نهدف إلى الاندماج الاجتماعي لهاتين الفئتين عن طريق سياسات نشيطة وليس عن طريق المطالبة بإجراء الإصلاحات لمدونة القانون الجنائي.

في الأرجنتين اليوم، يمكن للمرء أن يلاحظ أيضاً جيوباً لسوء تغذية الأطفال؛ والدخول في سن مبكرة إلى أوضاع عمل ذات مخاطر جسدية ونفسية؛ وترك التعليم قبل إكمال دورة التعليم الإلزامي الأساسي، وجعل الأولاد والبنات ضحايا عن طريق الاستغلال الجنسي وغير ذلك من أوجه الاستغلال والمنشورات والصور الداعرة المتعلقة بالأطفال ودعارة الأطفال؛ وجعل الأطفال ضحايا بواسطة

ولكي أختتم هذه الرسالة، أود أن أعود إلى الأزمة الاجتماعية - الاقتصادية في بلدي. أنا أعلم أننا حتى وسط الظروف الصعبة هذه يمكننا أن نتحسس علامات على إمكانيات وفرص التغيير والتحويل المؤدية إلى عالم أكثر ملائمة للأطفال.

و ينبغي لنا أن نبرز، كاستجابة فورية ملازمة للأزمة، التزام وتعبئة المجتمع المدني والمنظمات بكل أنواعها، التي قدمت، بتضامنها، للأطفال والمراهقين في أنحاء البلاد شبكات تأييد ومساعدة وتعزيز لحقوق الطفل. ونحن نريد أيضا أن نبرز أهمية افتتاح الحوار الأرجنتيني كطريقة لبناء توافق آراء وطني جديد. وإن الكنيسة الكاثوليكية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قدما لنا خدمات ممتازة في هذا الخصوص.

في الختام، أود أن أؤكد أننا، مثلما سيعمل وفدنا وفق مبادئه القانونية والأخلاقية على بناء توافق آراء بين دول العالم لوضع برنامج لصالح الأطفال والمراهقين، نهيى بكل قطاعات المجتمع العالمي أن تعزز التزاماتها تجاه الأطفال والمراهقين والأسر الأكثر ضعفا والأكثر تعرضا للخطر في الأرجنتين.

إن الأرجنتين تحتاج إلى العالم الآن، أكثر من أي وقت مضى، لكي يبدأ التئام الجراح التي أصيب بها نسيجها الاجتماعي بسبب الأزمة الاقتصادية. إنها تحتاج إلى التفاهم وإلى التضامن وإلى المساعدة من عالم لم تدر له ظهرها قط.

لقد دعا قداسة البابا يوحنا بولس الثاني أقوىاء العالم إلى "عولمة الأمل". ووفقا لهذا المرسوم، وضعت الحكومة والمجتمع هدف إعادة الأرجنتين واقفة على قدميها وتوجيهها إلى مستقبل سلام يستحقه أطفالها.

والأرجنتين، بتعزيز التنمية، والعدالة الاجتماعية، والممارسة التامة للحقوق الواردة في الاتفاقية الدولية لحقوق

وفيما يتعلق بالتشريع وافق المجلس الوطني الأرجنتيني، في ١٩٩٠، بالإجماع، على القانون رقم ٢٣٨٤٩، الذي يتضمن أحكام اتفاقية حقوق الطفل ويؤكد من جديد الاعتراف بحقوق الطفل منذ لحظة الولادة. وفي ١٩٩٤، أدمجت الاتفاقية في الدستور الوطني. ومع هذا، لا تزال هناك أشياء كثيرة بحاجة إلى القيام بها، بما فيها إصدار قانون للحماية الشاملة لحقوق الأطفال والمراهقين.

والأرجنتين ملتزمة بالتغلب على أوجه عجزها الاجتماعي المعقد الكبير. وحالة الطوارئ الاجتماعية الوطنية تتطلب أعمالا تحقق العدالة وتتناول من جديد الوكالات الحكومية. ومع ذلك، وفوق كل شيء، فإنها تتطلب استجابات فورية شفافة، وأيضا قدرة على صنع القرارات وإدارة الموارد النادرة.

ولذلك، اقترح أن نزيد اندماج المجتمع المدني في عملية تحديد وحل تلك المشاكل، وأن نشجع المشاركة النشطة للشباب في هذه العملية أيضا. وبتلك الطريقة ستمكن من بناء توافق آراء يضيف مغزى واستدامة وأهمية على الجهود المبذولة نحو الشفاء الاجتماعي والخلاص الوطني.

إن الخطوط الرئيسية للأعمال التي تفيد الأطفال والمراهقين - والتي لا تعوق الأهداف التي قدمت إلى أمانة الدورة الاستثنائية - يمكن تجميعها في المجالات الآتية: التزام تجاه القطاعات الموجودة داخل البلد؛ وضع استراتيجيات لدعم الأسر، الدور الرائد للمجتمع المدني والكنائس؛ ودعم أعمال الحماية والمواظرة؛ الترويج للجهود الوطنية المكرسة للسياسات العامة من أجل الأطفال والمراهقين والأسر، تنعكس في الميزانية الجديدة والهياكل الخدمية؛ وأساسا، تعزيز الامتثال التام لاتفاقية حقوق الطفل. وفي هذا الخصوص، نتفق اتفاقا تاما مع الأهداف المبدئية الثلاثة التي حددها الدورة الاستثنائية.

الكورية، اتبعت الحكومة الكورية باستمرار "سياسة الانفتاح" على كوريا الشمالية. ففي الشهر الماضي فقط، أوفدت كوريا الجنوبية مبعوثاً رئاسياً خاصاً إلى بيونغيانغ، واتفقت الكوريتان على استئناف بذل الجهود لتحسين العلاقات فيما بينهما. ولدي ثقة في أن العالم سيواصل تشجيعه الكامل لنا في هذا المسعى من أجل السلام في شبه الجزيرة، فضلاً عن مسعانا لنجاح مباريات كأس العالم المقبلة.

ويكفي النظر في أرجاء المعمورة لنذكر أن العالم اللائق بالأطفال لم يتحقق بعد. فأطفال لا يحصى عددهم يقعون فريسة للفقر وسوء التغذية والإيذاء، إضافة إلى الكثير من الأمراض الرهيبة، كالإيدز. وقد حان الوقت لأن نتصرف بحزم لتخفيف آلام جميع الأطفال على ظهر الأرض، حتى يتسنى لهم أن يتمتعوا بحياة تتسم بالإشراق والصحة. وتستضيف كوريا معهد اللقاحات الدولي، وهو المنظمة الدولية الوحيدة المكرسة حصراً لإجراء البحوث على اللقاحات الجديدة للأطفال. وينبغي أن تتعاون الحكومات والأمم المتحدة والمنظمات الدولية ووسائل الإعلام والمدارس والجماعات المدنية تعاوناً إيجابياً مع بعضها البعض.

وتعليم الطفل هو أهم استثمار يمكن القيام به من أجل المستقبل. وبرنامج "العودة إلى المدارس" الذي اضطلعت به اليونيسيف وغيره من مشاريع الدعم للأطفال الأفغان جديدة حقاً بالثناء. وستبذل الحكومة الكورية كل جهد بإخلاص للوفاء بجميع التعهدات التي تقطعها خلال الدورة الاستثنائية الحالية. كما أنها ستزيد تدريجياً مساهماتها في مختلف أنشطة اليونيسيف.

فلنضم جميعاً قلوبنا وعقولنا وجهودنا لبناء عالم يليق بالأطفال.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/٠٠.

الطفل، ستحقق تلك الأهداف الخاصة بالإنسانية العالمية وستكون، مرة أخرى، البلد الذي قال عنه رئيس جمهورية ذات مرة، "الأطفال فقط لهم حق التمتع بالامتيازات".

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة جمهورية كوريا.

السيدة لي هي - هو (كوريا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني شرفاً عظيماً أن أشارك في هذا الاجتماع، المعقود لتعزيز حقوق ونماء كل الأطفال في أنحاء العالم.

لقد تبعتها مرة أخرى لقيمة السلام العالمي والأمن لكل الشعوب، وإن العالم الملائم للأطفال هو العالم المسالم المزدهر للجميع. وأرجو مخلصاً أن تدخل هذه الدورة الاستثنائية التاريخ بوصفها علامة مرحلية كبرى بالنسبة لمستقبل البشرية.

وقد أحرز قدر كبير من التقدم منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل في عام ١٩٩٠. وأخذت الأمم المتحدة بزمام القيادة في هذه العملية وكان أنشط أجهزتها في هذا الصدد منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وقد اضطلعت اليونيسيف بنجاح، بقيادة مديرتها التنفيذية كارول بيلامي، بحمليتي الحركة العالمية من أجل الطفل، و "قولوا نعم للأطفال". وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري لهما.

وستقوم كوريا واليابان بعد ثلاثة أسابيع من الآن باستضافة كأس العالم الذي ينظمه الاتحاد الدولي لكرة القدم لعام ٢٠٠٢. وستتعاون اليونيسيف وكوريا خلال مباريات كأس العالم لرعاية مهرجان سلام عالمي للطفل. وسيمثل هذا المهرجان فرصة ممتازة للأطفال من مختلف أركان المعمورة لتكوين الصداقات والشعور بقيمة السلام بزيارة كوريا.

فال حرب هي أخوف أعداء البشرية، ولا سيما الأطفال. ولدرء خطر الحرب وإحلال السلام في شبه الجزيرة